

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام
(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء التاسع والعشرون

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب السابع:

علي عليه السلام في ذي قار..

الفصل الأول:

في الطريق إلى ذي قار..

ابن الأجدع وعمار:

قال أبو جعفر: فرجع ابن عباس إلى علي «عليه السلام»، فأخبره.

فدعا الحسن ابنه «عليه السلام» وعمار بن ياسر، وأرسلهما إلى الكوفة، فقال له: انطلق، فأصلح ما أفسدت.

فأقبلا حتى دخلا المسجد، فلما قدماها كان أول من أتاها مسروق بن الأجدع، فسلم عليهما، وأقبل على عمار، فقال: يا أبا اليقظان، علام قتلتم أمير المؤمنين؟! قال: على شتم أعراضنا، وضرب أبشارنا.

قال: فوالله ما عاقبتم بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لكان خيراً للصابرين⁽¹⁾.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 19 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 482 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 497 والغارات للثقف ج 2 ص 918 و 919 و 923 والفتنة ووقعة الجمل ص 139 والكامل في

ثم خرج أبو موسى فلقى الحسن «عليه السلام» فضمه إليه، وقال لعمار: يا أبا اليقظان، أعدوت فيمن عدا على أمير المؤمنين، وأحلت نفسك مع الفجار؟!

قال: لم أفعل، ولم تسوءني؟!

فقطع عليهما الحسن، وقال لأبي موسى: يا أبا موسى، لم تثبط الناس عنا، فوالله ما أردنا إلا الإصلاح، ما مثل أمير المؤمنين يخاف على شيء.

قال أبو موسى: صدقت بأبي وأمي! ولكن المستشار مؤتمن، سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: «ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الراكب، وقد جعلنا الله عز وجل إخواناً وحرم علينا أموالنا، ودماءنا، وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (1). وقال عز وجل: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْرًاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) (2).

التاريخ ج 3 ص 227 و 228 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج 7 ص 263.

(1) الآية 29 من سورة النساء.

(2) الآية 93 من سورة النساء.

تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 497 و 498 والكامل في

فغضب عمار وساءه ذلك، وقال: أيها الناس، إنما قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» ذلك له خاصة، وقام رجل من بنى تميم، فقال لعمار: اسكت أيها العبد، أنت أمس مع الغوغاء، وتسافه أميرنا اليوم وثار زيد بن صوحان وطبقته، فانتصروا لعمار، وجعل أبو موسى يكف الناس ويردعهم عن الفتنة.

ثم انطلق حتى صعد المنبر، وأقبل زيد بن صوحان ومعه كتاب من عائشة إليه خاصة، وكتاب منها إلى أهل الكوفة عامة، تثبطهم عن نصرة على، وتأمرهم بلزوم الأرض، وقال:

أيها الناس، انظروا إلى هذه، أمرت أن تقر في بيتها، وأمرنا نحن أن نقاتل، حتى لا تكون فتنة. فأمرتنا بما أمرت به، وركبت ما أمرنا به.

فقام إليه شيبث بن ربعي، فقال له: وما أنت وذاك أيها العماني الأحمق، سرقت أمس بجلولاء فقطعك الله، وتسب أم المؤمنين؟! فقام زيد، وشال يده المقطوعة، وأوما بيده إلى أبي موسى وهو على المنبر، وقال له: يا عبد الله بن قيس، أترد الفرات عن أمواجه؟!

التاريخ ج 3 ص 228 والغدير ج 9 ص 112 والغارات للثقف ج 2 ص 919 و 923 والفتنة ووقعة الجمل ص 139 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 263 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 159.

دع عنك ما لست تدركه، ثم قرأ: (أَلَمْ أَحْصِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ)(1).

ثم نادى: سيروا إلى أمير المؤمنين وصراط سيد المرسلين، وانفروا إليه أجمعين، تصيبوا الحق.

إلى أن قال الطبري:

ولأن عمار بعد نزوته الأولى. فلما فرغ سيحان من خطبته، تكلم عمار، فقال: هذا ابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله» يستنفركم إلى زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وإلى طلحة والزبير، وإنني أشهد أنها زوجته في الدنيا والآخرة، فانظروا ثم انظروا في الحق، فقاتلوا معه.

فقال رجل: يا أبا اليقظان، لهو مع من شهدت له بالجنة على من لم تشهد له.

فقال الحسن: اكفف عنا يا عمار، فإن للإصلاح أهلاً.

وقام الحسن بن علي «عليه السلام»، فقال: أيها الناس، أجيئوا دعوة إمامكم، وسيروا إلى إخوانكم، فإنه سيوجد لهذا الأمر من ينفر إليه، والله لأن يليه أولو النهى أمثل في العاجلة، وخير في العاقبة، فأجيئوا دعوتنا، وأعينونا على ما ابتلينا به وابتليتكم.

(1) الآيات 1 - 3 من سورة العنكبوت.

فسامح الناس وأجابوا ورضوا به. وأتى قوم من طيء عدياً فقالوا: ماذا ترى وماذا تأمر؟!

فقال: ننتظر ما يصنع الناس.

فأخبر بقيام الحسن وكلام من تكلم، **فقال:** قد بايعنا هذا الرجل، وقد دعانا إلى جميل، وإلى هذا الحدث العظيم لننظر فيه، ونحن سائرون وناظرون.

إلى أن قال:

وقام حجر بن عدي، **فقال:** أيها الناس أجيئوا أمير المؤمنين، وانفروا خفافاً وثقالاً، مروا أنا أولكم.

وقام الأشتر فذكر الجاهلية وشدتها، والإسلام ورخاءه، وذكر عثمان.

فقام إليه المقطع بن الهيثم بن فجيع العامري ثم البكائي، **فقال:** أسكت قبحك الله! كلب خلى والنباح.

فتار الناس، فأجلسوه.

وقام المقطع، **فقال:** إنا والله لا نحتمل بعدها أن يبوء أحد بذكر أحد من أئمتنا، وإن علينا عندنا لمقتع، والله لئن يكن هذا الضرب لا يرضى بعلي، فعض امرؤ على لسانه في مشاهدنا، فاقبلوا على ما أحثاكم.

فقال الحسن: صدق الشيخ، وقال الحسن: أيها الناس، إني غاد فمن شاء منكم أن يخرج معي على الظهر، ومن شاء فليخرج في

الماء.

فنفر معه تسعة آلاف، فأخذ بعضهم البر، وأخذ بعضهم الماء، وعلى كل سبع رجل، أخذ البر ستة آلاف ومئتان، وأخذ الماء ألفان وثمان مئة.

وفيما ذكر نصر بن مزاحم العطار، عن عمر بن سعيد، عن أسد بن عبد الله، عمن أدرك من أهل العلم: أن عبد خير الحيواني قام إلى أبي موسى فقال: يا أبا موسى، هل كان هذان الرجلان - يعني طلحة والزبير - ممن بايع علياً؟! - ممن بايع علياً؟!

قال: نعم.

قال: هل أحدث حدثاً يحل به نقض بيعته؟!

قال: لا أدري.

قال: لا دريت، فإننا تاركوك حتى تدري!

يا أبا موسى، هل تعلم أحداً خارجاً من هذه الفتنة التي تزعم أنها هي فتنة؟! إنما بقى أربع فرق: علي بظهر الكوفة، وطلحة والزبير بالبصرة، ومعاوية بالشام، وفرقة أخرى بالحجاز، لا يجبى بها فيء، ولا يقاتل بها عدو.

فقال أبو موسى: أولئك خير الناس، وهي فتنة.

فقال له عبد خير: يا أبا موسى، غلب عليك غشك (1).

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 484 - 486 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4

ونقول:

قد بين هذا النص أموراً يحسن لفت النظر إلى بعضها، فلاحظ ما يلي:

أصلح ما أفسدت!!:

لقد لفت نظرنا: ما زعمته رواية سيف، من أن علياً «عليه السلام» قال لعمار: أصلح ما أفسدت، فإن عماراً لم يفسد شيئاً حتى يلزمه «عليه السلام» بإصلاحه، ولكنهم ذكروا: أن علياً «عليه السلام» قد قال ذلك للأشتر، زاعمين: أنه هو الذي طلب من علي «عليه السلام» إبقاء أبي موسى على الكوفة. وقد تحدثنا عن هذا الموضوع في ذلك المورد.

الإستدلال البديع لأبي موسى:

إن أدنى تأمل في كلمات أبي موسى يظهر عوارها ووهنها، فهو:

ص498 - 500 والكامل في التاريخ ج3 ص228 - 230 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص19 و 20 والغارات ج2 ص919 - 321 والفتنة ووقعة الجمل ص140 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص159 وتاريخ الكوفة ص306 - 308 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج7 ص263 وكتاب الفتوح لابن أعمش ج2 ص460 والثقات لابن حبان ج2 ص282.

1 - يريد أن يقتنعهم بصحة كلامه، وأن يلزمهم بالأخذ به لمجرد أنه صحابي، لأن الصحابة أعلم بالله من غيرهم لصحبتهم النبي «صلى الله عليه وآله» في مواطن كثيرة.

فهل نسي أبو موسى أن علياً، «عليه السلام» أعلم بالله منه، وأنه ليس صحابياً عادياً، وإنما هو قد تربى على يدي رسول الله «صلى الله عليه وآله» من أول عمره، وهو أخوه، وابن عمه، وزوج ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين. وهو باب مدينة علمه، ووصيه.

فلماذا لا يرضى لهم أن يأخذوا بما يدعوهم إليه علي «عليه السلام»؟! وأين صحبته من صحبته؟! وأين علمه، وفضله، وجهاده، وتضحياته في سبيل الله، وزهده وعبادته، وغيرته على الدين وعلى أهله مما عند علي «عليه السلام»؟!!

إلا إن كن المقصود هو التأسيس لنظرية تعديل الصحابة، وقد استهم باستثناء علي «عليه السلام»، ومن كان معه.

2 - ما معنى أن يرد أهل الكوفة من قدم عليهم من أهل المدينة إلى المدينة حتى يُجمع الناس على إمام؟! هل هذا الفعل منهم يدرأ الفتنة، ويحل المشاكل، ويمنع من أن يقتتل الناس؟!!

ألم يجتمع الناس على إمام بعد قتل عثمان، وبايعوه؟! وأبو موسى وأهل الكوفة منهم؟! فماذا يفعل الناس ببيعتهم التي أعطوها؟!!

وهل تصح بيعة رجل آخر في قبال هذا الإمام الذي أجمع عليه الصحابة في المدينة؟! وماذا لو بايع أهل كل مصر إماماً، كما لو بايع

أهل المدينة الإمام علياً، وأهل الكوفة أبا موسى الأشعري، وأهل الشام معاوية، وأهل البصرة طلحة أو الزبير، أو عائشة، أو.. أو.. وهل سيقف الأمر عند هذا.

3 - وبعد مشورته هذه هل يرى أبو موسى أن بيعة الصحابة كلهم لعلي «عليه السلام» في المدينة كانت باطلة؟! ولماذا كانت كذلك؟! وكيف تكون باطلة وهم الصحابة، وهم المهاجرون، والأنصار، وقد بايعوه بأجمعهم، وهم - على حد قوله - أعلم بالله؟! وإن كانت بيعتهم - وهو ممن بايع - صحيحة فما الذي نقضها؟! وكيف ساغ نصب خليفة غير هذا الخليفة المنسوب بالفعل، وقد أمر النبي بقتل الخليفة الذي يبايع ثانياً؟! وإذا كانت بيعته الأولى لأمير المؤمنين صحيحة، فكيف تصح البيعة الثانية لغيره؟! وكيف يجوز له مخالفة أوامر الخليفة الأول؟! وكيف؟! وكيف؟!

هل هذه فتنة؟!!

هناك معنيان للفتنة:

أحدهما: أنها مجرد الإقتتال، والاختلاف على الدنيا مع وضوح الحق والإصرار على مخالفته انسياقاً مع هيمنة الأهواء والعصبيات حتى تقع الواقعة..

ففي هذه الحال لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها، وإرجاع الناس إلى الصواب، وإرشادهم إليه وحملهم عليه..

الثاني: الفتنة التي تنشأ من شبهة تثار، وغموض يستحكم، ولا يعرف الناس وجه الحق فيها.

وهذه هي الفتنة المنهي عن الدخول فيها، والتي يكون القاعد فيها خيراً من القائم.

ولم تكن فتنة طلحة والزبير من القسم الثاني قطعاً، إذ هي ليست بالتي يخفى الحق فيها على ذي عينين، إذا كان له أدنى معرفة بالشرعية، أو أدنى درجة من الوعي والعقل والبصيرة، فهناك خليفة كان الصحابة قد بايعوه في يوم الغدير، ثم أجمع المهاجرون والأنصار على البيعة له، وكان طلحة والزبير أول من بايعه، وهناك من نكث هذه البيعة وخرج على إمام مبسوط اليد، صحيح الخلافة. فما معنى ادعاء الشبهة في بيعة كهذه؟!

وهذا يظهر صحة النص الذي يقول: إنه «صلى الله عليه وآله» قال لأبي موسى: أنت فيها قاعداً خيراً منك قائماً إلخ.. كما قال عمار له..

ابن الأجدع وقتل عثمان:

وقد أظهر مسروق بن الأجدع أنه شديد الولاء لعثمان، شديد الإنحراف عن علي وأهل بيته «عليهم السلام».. ولا نرى ذلك غريباً عليه، فقد كان عشيراً لمعاوية(1).

(1) المسترشد ص 157 وقاموس الرجال ج 10 ص 51 و 52 وراجع: الغارات ج 2

بل روى ابن جرير بن رستم: أنه كان يلي الخيل لعبيد الله بن زياد، وأوصى أن يدفن في مقابر اليهود، معللاً ذلك بأنه يخرج من قبره وليس هناك من يؤمن بالله ورسوله غيره!! (1).

أحلت نفسك مع الفجار؟!

وقد لاحظنا: أن تلك الرواية قد تضمنت إيحاء، بأن عماراً كان من مثيري الفتنة، وأن أبا موسى كان من العاملين على أطفائها.. وقد سأل أبو موسى عماراً، فقال: أحلت نفسك مع الفجار؟! وأسئلتنا لأبي موسى هنا كثيرة.. فلاحظ ما يلي:

إنه إذا كان الصحابة أعلم بالله، فعمار صحابي، بل هو ليس كأبي صحابي، فهو من زكاهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وشهد لهم بالجنة، وأنه ملئ إيماناً إلى مشاشه، وأنه جلدة ما بين عيني الرسول، وأنه لو سلك عمار وادياً وسلك الناس وادياً، فاسلك الوادي الذي سلكه عمار، وأن الجنة تشتاق إلى عمار.. فكيف أحل هذا الأعلم بالله نفسه مع الفجار؟!

ص909 وإختيار معرفة الرجال ج1 ص315 و خلاصة الأقوال ص411 ورجال ابن داود ص278 والتحرير الطاووسي ص557 ونقد الرجال ج1 ص252 وج4 ص366.

(1) المسترشد للطبري ص157 وقاموس الرجال ج10 ص51 و 52 وأعيان الشيعة ج7 ص69.

وكيف نجمع بين عثمان وعمار، وكلاهما من الصحابة، وكلاهما أعلم بالله؟! ولم يأب عمار عن الإعراف برضاه بقتل عثمان حين سأله مسروق بن الأجدع عن سبب قتلهم عثمان، فقال: على شتم أعراضنا، وضرب أبشارنا.. فكيف يعترف عمار لابن الأجدع بهذا، ثم يقول لأبي موسى: إنه لم يقتل عثمان؟! وأي الجوابين هو الصحيح؟!

وإذا كان الصحابة وعثمان علماء بالله، فهل أمرهم علمهم بهذا بقتل ذلك العالم بالله، أعني عثمان؟!

وإذا كان عمار أعلم بالله، فما هو المبرر لاعتراض أبي موسى عليه، وعلى غيره من الصحابة؟!

وإذا كان علي أعلم بالله، فلماذا يخذل أبو موسى الناس عنه؟! ولماذا يعتبر الحرب بين الصحابة من الفتنة التي لا يعرف وجه الحق فيها؟!

وإن كان وجه الحق معروفاً فيها، فلماذا لا يبينه أبو موسى ويقف عنده، ويلتزم به؟!

أبو موسى يعترف ويصر:

وبعد.. فإننا لا ندري هل أراد أبو موسى التدليس على الناس، أو أراد أن يخدع الإمام الحسن «عليه السلام»؟! أم أنه كان قاصراً عن فهم التناقض الذي أوقع نفسه فيه.

فهو حين يصدق قول الإمام الحسن «عليه السلام» له: ما أردنا إلا الإصلاح، وما مثل أمير المؤمنين يُخاف على شيء.. يعود فيطبق حديث الفتنة على هذا المورد بالذات. ويجعل ذلك ذريعة لتبرير موقفه السلبي، وتخذيل الناس..

فإنها إن كانت فتنة، فيجب على أبي موسى أن يسعى في الإصلاح لقوله تعالى: **(فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)**(1). وأن يقوى أهل الإصلاح ويشد من أزرهم، ولا سيما إذا كان مأموناً لا يُخاف على شيء باعتراف أبي موسى..

فكيف يجعل أبو موسى ذلك ذريعة للتنشيط عنه وإضعافه. وصد الناس عن مشاركته في الإصلاح؟!

أبو موسى يحرف حديث الرسول ﷺ:

وقد علمنا: أن رسول الله لم يقل: «ستكون فتنة، القاعد فيها خير من النائم».

بل قال: «ستكون فتنة أنت فيها قاعداً خير منك قائماً». وقد واجهه عمار بذلك ولم يستطع أن يجيبه، فلماذا حرف الحديث الشريف. ولم ينقله حتى بالمعنى، لأن من شرط النقل بالمعنى أن يحافظ الناقل على المضمون، وإن غيّر في بعض ألفاظه؟!

وما نقله أبو موسى هنا قد حرفه بصورة كبيرة، فكيف يتجرأ

(1) الآية 49 من سورة آل عمران.

على مثل هذا العمل البالغ الخطورة، والمسيء لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. وللحق، والدين؟! أم أن المطلوب الأهم عنده هو الحيلولة دون استتباب الأمر للإمام علي «عليه السلام»، ولو بشيء من التحريف للدين، وانتشار الفوضى..

آيات النهي عن القتال:

والغريب في الأمر: استشهاد أبي موسى على لزوم القعود عن القتال ببعض الآيات: وهو استدلال غريب.

فأولاً: إن قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (1). لا ربط له بالتصدي للناكثين للبيعة الخارج على إمامه، والذي قتل الناس صبراً، ومثل بهم، وانتهب بيوت الأموال، ويريد أن يقلب الأمور رأساً على عقب.

فإن دفع هؤلاء واجب على الناس كلهم، ولو جر إلى قتلهم. لا سيما وأن التخاذل عنهم سيوجب امتداد إفسادهم، وقتل المزيد من الأبرياء، بل هم يسعون لقتل إمامهم نفسه.. وقتل كل منهم بحسب الولاء له.

ثانياً: إن قوله تعالى: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا) (2). لا يشمل قتله قصاصاً، ولا قتل المفسد في الأرض،

(1) الآية 29 من سورة النساء.

(2) الآية 93 من سورة النساء.

ولا قتل الخارج على إمامه، الناكث لبيعته، ولا القتل دفاعاً عن النفس، ولا القتل لدفع الفتنة، ولا قتال البغاة الذي أمر الله تعالى به في قوله تعالى: (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي) (1).

كيف وقد قتل هؤلاء سبعين رجلاً، قُتل أكثرهم بعد أسرهم، بالإضافة إلى من قتلوهم من غيرهم من المؤمنين الأخيار، فلماذا لا يجوز قتلهم قصاصاً؟!

ثم إنهم يجمعون الجيوش لحرب أمير المؤمنين، ومن معه، من دون سبب، فلماذا لا يجوز قتلهم دفاعاً عن النفس؟!

وهؤلاء ناكثون لبيعته، رافضون لطاعة إمامهم، فلم لا يجوز قتالهم لردهم إلى الطاعة؟! لا سيما وأن النبي «صلى الله عليه وآله» هو الذي عهد لعلي «عليه السلام» بقتالهم.

وهؤلاء مفسدون في الأرض، مخلون بالنظام، مثيرون للفتنة، فلماذا لا يجوز قتالهم لكفهم عن الفساد والإفساد، ولإخماد فتنتهم؟!

وهؤلاء بغاة على الإمام، فلماذا لا يجوز قتال الفئة الباغية؟!

تسافه أميرنا:

لقد اجتراً ذلك التميمي على عمار بلا سبب ظاهر، سوى عصبية العمياء لأبي موسى.

(1) الآية 6 من سورة الحجرات.

وبنو تميم كانوا يعانون من الجهل الذريع، ومن أعرابية، وعصبية، وجفاء وجلافة ظاهرة.. ولعل ذلك من أسباب كثرة ظهور الخوارج فيهم (1).

وما أقدم عليه هذا الرجل التميمي شاهد حي على ما ذكرناه..
فأولاً: إن عماراً لم يتفوه بشيء يصح وصفه بالسفه، أو المسافهة، إذ غاية ما فعله هو تصحيح الحديث الذي نقله أبو موسى عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأن أبا موسى قد حرّفه، بنحو أدخل بمعناه..

ثانياً: إن أبا موسى نفسه هو الذي سافه عماراً، واجترأ عليه، حتى قال له: أعدوت في من عدا على أمير المؤمنين!! وأحللت نفسك مع الفجار؟! مع الفجار؟!

وقد نفى عمار عن نفسه كانت التهمتين.. ولم يزد على قوله: لم أفعل.

وسؤاله لأبي موسى: «لم تسوءني»؟! ليس فيه أية جرأة عليه، بل هو سؤال بهدف الدفاع عن النفس، وردع المعتدي وحمله على الكف عن مواصلة اتهاماته الباطلة..

ثالثاً: ومما يدل على جفاء وجلافة ذلك التميمي: أنه يأمر عماراً بالسكوت، ثم يصفه بقوله: أيها العبد.. مع أن عماراً لم يكن عبداً لأحد

(1) راجع كتابنا: علي «عليه السلام» والخوارج.

غير الله، بل كان مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه، وبذلك استحق الأوسمة الرفيعة من رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وكان عربياً حراً، من قبيلة معروفة.. فهو عمار بن ياسر، بن عامر بن مالك، بن كنانة، بن قيس بن الحصين بن الوديم، من بني ثعلبة بن عوف بن حارثة بن عامر بن يام بن عنس إلخ.. وهو حليف بني مخزوم.

كما أن أمره له بالسكوت، ليس من الأدب في شيء، فإنه إن كان لا يعرف عماراً، فلماذا يقدم على إهانة من لا يعرف.. وإن كان يعرفه، ويعرف مقامه عند الله ورسوله وبين الصحابة، فالمصيبة أعظم؟!!

زيد بن صوحان وشبث بن ربعي:

تقدم: أن شبث بن ربعي زعم: أن زيد بن صوحان سرق بجلولاء، فقطعه الله..

ونقول:

أولاً: إن شبث بن ربعي لا يؤمن على شيء، وخصوصاً فيما يرتبط بعلي وآله «عليهم السلام»، فإنه خرج على إمام زمانه علي «عليه السلام» بحروراء مع الخوارج⁽¹⁾. ثم كان في جيش يزيد الذي

(1) الإصابة ج2 ص163 و (ط دار الكتب العلمية) ج3 ص302 ومروج الذهب ج2 ص395 والغيبة للنعماني ص312 وراجع: ذيل تاريخ الأمم والملوك ص665 والكامل في التاريخ ج3 ص326 ومستدرک سفينة

قتل الإمام الحسين «عليه السلام» في كربلاء⁽¹⁾. ومسجده أحد المساجد الأربعة التي جددت استبشاراً بقتل الإمام الحسين «عليه السلام»⁽²⁾.

ثانياً: إن زيد بن صوحان لم يكن لصاً، ولم يؤخذ في سرقة فقطعت يده.. بل هو في قول بعض العلماء: من الصحابة، كابن الكلبي

-
- البحار ج 5 ص 334 ونهج السعادة ج 2 ص 401 والثقات لابن حبان ج 2 ص 295 وتقريب التهذيب ج 1 ص 411 وتهذيب التهذيب ج 4 ص 266 وميزان الاعتدال ج 2 ص 261 والدر النظيم ص 368 ونفس الرحمن للطبرسي ص 259 وراجع: رجال الطوسي ص 68 ورجال ابن داود ص 249 ونقد الرجال ج 2 ص 390 ومستدركات علم رجال الحديث ج 4 ص 196 وجامع الرواة للأردبيلي ج 1 ص 398 وطرائف المقال للبروجردي ج 2 ص 88 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 527.
- (1) الإصابة ج 2 ص 163 و (ط دار الكتب العلمية) ج 3 ص 302 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 425 والأخبار الطوال للدينوري ص 254 والفتوح لابن أعمش ج 5 ص 89 والكامل في التاريخ ج 4 ص 62 وبحار الأنوار ج 44 ص 315 وج 45 ص 7 والعوالم ج 17 ص 250 وعن الإرشاد ص 234 والأمالى الصدوق ص 219 والدر النظيم ص 550.
- (2) الكافي ج 3 ص 490 وتهذيب الأحكام ج 3 ص 250 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 5 ص 250 و (ط دار الإسلامية) ج 3 ص 520 والمزار لابن المشهدي ص 118 وبحار الأنوار ج 45 ص 189 والعوالم، الإمام الحسين ص 377 ومستدرک سفينة البحار ج 5 ص 336.

والعسقلاني(1)، أو «مذكور في الصحابة»(2).

وراجع ما قاله الذهبي أيضاً(3).

وبعض النصوص تؤيد ذلك أيضاً، فلاحظ ما يلي:

ألف: عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: أن لزيد وفادة على رسول الله «صلى الله عليه وآله»(4).

ب: الرماحي، عن عبد الرحمن بن مسعود العبدى، قال: سمعت علياً «عليه السلام» يقول: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من سره أن ينظر إلى من يسبقه بعض أعضائه إلى الجنة، فلينظر إلى

(1) الإصابة ج1 ص582 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص532 والإستيعاب (هامش الإصابة) ج1 ص559 و (ط دار الجيل) ج2 ص556 والوافي بالوفيات ج15 ص20 وأسد الغابة (ط دار الشعب) ج2 ص291 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص13 والغدير ج9 ص41 وتعجيل المنفعة ص142 وتهذيب التهذيب ج4 ص120.

(2) تعجيل المنفعة ص142.

(3) سير أعلام النبلاء ج3 ص525.

(4) الإصابة ج1 ص582 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص532 عن الرشاطي، وسير أعلام النبلاء ج3 ص525 والوافي بالوفيات ج15 ص20 وتاريخ مدينة دمشق ج21 ص303 و (ط دار الفكر) ج19 ص429 وتعجيل المنفعة ص142 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص13 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص142 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص508.

زيد بن صوحان(1).

قال ابن بدران عن هذا الحديث: «استدل به من قال: إنه أدرك النبي «صلى الله عليه وآله»، وله صحبة»(2).

ج: وقال أحد الشعراء من قبيلة عبد القيس، يذكر فيه وفادتهم

(1) الإصابة ج 1 ص 582 و 583 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 532 عن أبي يعلى، وابن منده، ومجمع الزوائد ج 9 ص 398 وتعجيل المنفعة ص 143 عن أبي يعلى، وابن منده، وتاريخ بغداد (ط سنة 1417 هـ) ج 8 ص 440 و 441 ومستدرک الحاكم ج 1 ص 347 ودلائل النبوة ج 6 ص 416 وحلية الأولياء ج 1 ص 88 والوافي بالوفيات ج 15 ص 20 ومسند أبي يعلى ج 1 ص 393 وتهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 13 وتاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 307 و 308 و (ط دار الفكر) ج 19 ص 435 والغدير ج 9 ص 42 وفتح الباري ج 5 ص 68 وعمدة القاري ج 12 ص 281 ومسند أبي يعلى ج 1 ص 393 وكنز العمال ج 11 ص 685 وج 13 ص 403 والكامل لابن عدي ج 7 ص 123 وتاريخ بغداد ج 8 ص 441 والأنساب للسمعاني ج 4 ص 139 والبدایة والنهاية (ط دار إحياء = التراث) ج 6 ص 238 وإمتاع الأسماع ج 12 ص 192 وسبل الهدى والرشاد ج 10 ص 107.

(2) تهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 13 وفتح الباري ج 5 ص 68 وعمدة القاري ج 12 ص 281 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج 2 ص 556 وأسد الغابة ج 2 ص 234 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 525 والإصابة ج 2 ص 504 و 532 وأعيان الشيعة ج 7 ص 102.

ووفادة زيد على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ودعائه «صلى الله عليه وآله» لهم:

منا صحار والأشج كلاهما حقاً بصدق قاله المتكلم
سبق الوفود إلى النبي مهياً بالخير فوق الناجيات
الرسم

في عصبية من عبد قيس أوجفوا طوعاً إليه وحدُّهم لم يكلم
واذكر بني الجارود إن محلهم من عبد قيس في المكان
الأعظم

ثم ابن سوار على أعدائه بدأ لملوك بسؤددٍ وتكرم
وكفى بزيد حين يذكر فعله طوبى لذلك من صريع مكرم
ذاك الذي سبقت لطاعة ربه منه اليمين إلى جنان
الأنعم

فدعا النبي لهم هنالك دعوة مقبولة بين المقام
وزمزم(1)

وقد علق العسقلاني على هذا الشعر بقوله: «وعلى هذا فهو

(1) الإصابة ج 1 ص 474 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 516 عن محمد بن = عثمان بن أبي شيبة في تاريخه، وعن ابن عساكر، وتهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 14 و 15 وتاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 309 و (ط دار الفكر) ج 19 ص 437 وأعيان الشيعة ج 7 ص 102.

صحابي لا محالة»(1).

ثالثاً: قال المؤرخون: إن يد زيد قطعت في الجهاد في سبيل الله.
 إما في يوم جلولاء(2).
 أو في يوم القادسية(3).
 أو في يوم نهاوند(4).

-
- (1) الإصابة ج 1 ص 475 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 517 وراجع:
 أعيان الشيعة ج 7 ص 102.
- (2) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج 1 ص 560 و (ط دار الجيل) ج 2 ص 556
 وتعجيل المنفعة ص 142 وأسد الغابة (ط دار الشعب) ج 2 ص 292 و (ط
 دار الكتاب العربي) ج 2 ص 234 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 6 ص 123
 وشرح الأخبار ج 1 ص 379 وج 2 ص 34 ومناقب أهل البيت للشيرازي
 ص 472 والمراجعات للسيد شرف الدين ص 139 والغدير ج 9 ص 42
 والمعارف لابن قتيبة ص 176 و (ط دار المعارف) ص 402 وشرح نهج
 البلاغة للمعتزلي ج 17 ص 241 و كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 13
 ص 403 ومن له رواية في مسند أحمد ص 155 والجمل المفيد (ط مكتبة
 الداوري - قم) ص 134.
- (3) الإصابة ج 1 ص 583 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 533 وسبل الهدى
 = =والرشاد ج 10 ص 108 والغدير ج 9 ص 41 وراجع: أسد الغابة (ط
 دار الشعب) ج 2 ص 292.
- (4) الطبقات الكبرى لابن سعد ج 6 ص 124 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 526
 والوافي بالوفيات ج 15 ص 20 وتهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 14

أو في جهاد المشركين(1).

ولعل هذا الأخير لا يختلف عن سابقه.

رابعاً: كيف يكون زيد سارقاً، والنبي «صلى الله عليه وآله» هو الذي أخبرنا بأن يده ستقطع في سبيل الله، كما تقدم عن أمير المؤمنين «عليه السلام»..

وذكرته أيضاً روايات أخرى، فقالت: إن النبي «صلى الله عليه وآله» أخبر أن يده «تقطع في سبيل الله، ثم يتبع آخر جسده أوله»(2).

ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص143 و 144 وتاريخ مدينة دمشق ج21 ص308 و (ط دار الفكر) ج19 ص437 والخرائج والجرائح ج1 ص66 ومناقب آل أبي طالب ج1 ص95 وبحار الأنوار ج18 ص112 وج22 ص113 ومستدرك سفينة البحار ج8 ص44 وجامع البيان ج11 ص6 وتفسير السمرقندي ج2 ص83 وتفسير الثعلبي ج5 ص82 وتفسير السمعاني ج2 ص340 والمحزر الوجيز ج3 ص73 وتفسير القرآن العظيم ج2 ص397 والعثمانية للجاحظ ص250 وبناء المقالة الفاطمية ص421.

(1) تعجيل المنفعة ص143 عن أبي يعلى، وتاريخ بغداد (ط سنة 1417هـ) ج8 ص441 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص13 وتاريخ مدينة دمشق ج21 ص307 و 309 والأنساب للسمعاني ج4 ص139.

(2) سير أعلام النبلاء ج3 ص526 والطبقات الكبرى لابن سعد ج6 ص123 وشرح الأخبار ج2 ص10 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج17 ص241.

وفي نص آخر: تدخل الجنة يده قبل بدنه(1).

وفي نص آخر: يسبقه بعض جسده إلى الجنة(2).

خامساً: عن هشام بن محمد: أن زيد بن صوحان أصيبت يده في بعض فتوح العراق، فتبسم والدماء تشخب، فقال له رجل من قومه: ما هذا موضع تبسم.

فقال زيد: ألم حلّ، يفوته ثواب الله عز وجل، فأردفه بألم الجزع الذي لا جدوى فيه! ولا دريكة لفأنت معه؟! وفي تبسمي تعزية لبعض المؤمنين من المؤمنين.

فقال الرجل: أنت أعلم بالله مني(3).

سادساً: قال الأعمش، عن إبراهيم قال: كان زيد بن صوحان يحدث، فقال أعرابي: إن حديثك يعجبني، وإن يدك لتربيني.

(1) راجع: تعجيل المنفعة ص 143 وراجع: أسد الغابة (ط دار الشعب) ج 2 ص 291 و 292 والغدير ج 9 ص 42 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 669 الإصابة ج 1 ص 583 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 533 وسبل الهدى والرشاد ج 10 ص 108.

(2) مختصر تاريخ دمشق ج 9 ص 144 وتاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 308 و (ط دار الفكر) ج 11 ص 312 و ج 19 ص 436 والغدير ج 9 ص 42 وتعجيل المنفعة ص 143.

(3) مختصر تاريخ دمشق ج 9 ص 144 وتاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 308 و (ط دار الفكر) ج 19 ص 437 وأعيان الشيعة ج 7 ص 103.

قال: أو ما تراها الشمال؟!!

قال: والله ما أدري، اليمين يقطعون، أم الشمال!!!

فقال زيد: صدق الله (الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (1) «(2).

وقد ظهر: أن شبت بن ربعي أيضاً لم يكن يعرف أن اليمين هي التي تقطع بالسرقة، وليس الشمال.. ولذلك اتهم زيداً بالسرقة، وهو يرى أن اليد التي قطعت بجلولاء هي الشمال، وليست اليمين.. ولعل هذا يفسر لنا السبب في أن زيداً كان يلوح في المسجد بخصوص يده المقطوعة.

تنبيه:

بالنسة للنص المروي عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وفيه:

(1) الآية 97 من سورة التوبة.

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد ج6 ص123 و 124 وسير أعلام النبلاء ج3 ص526 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص14 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص144 وتاريخ مدينة دمشق ج21 ص309 والتبيان للطوسي ج5 ص283 و 384 وجامع البيان ج11 ص6 وتفسير ابن أبي حاتم ج6 ص1866 وتفسير الثعلبي ج5 ص82 وتفسير القرآن العظيم ج2 ص397 والدر المنثور ج3 ص268 والطبقات الكبرى لابن سعد ج6 ص123 وسير أعلام النبلاء ج3 ص526.

«سيكون رجل بعدي من التابعين - وهو زيد الخير - يسبقه بعض أعضائه إلى الجنة»⁽¹⁾.

نقول:

إنه وإن كان موافقاً لما عداه من النصوص المروية عن النبي «صلى الله عليه وآله» حول سبق بعض أعضاء زيد في الجنة.. ولكننا نرى: أن كلمة من التابعين مقحمة فيه.

أولاً: لما تقدم: من أن هناك من يقول: إنه كان صحابياً..

ثانياً: إن بعض النصوص كالرواية المتقدمة عن علي «عليه السلام».. بالإضافة إلى تصريح أبي عبيدة. وكذلك الشعر المنسوب إلى بعض بني عبد القيس المصرح بوفادته على الرسول «صلى الله عليه وآله».

ثالثاً: إن زيدا حتى لو لم ير الرسول «صلى الله عليه وآله»، فإنه كان يعيش في زمانه، وكان رجلاً كاملاً مسلماً، وقد ذكره «صلى الله عليه وآله» عنه أكثر من مرة..

ومن جهة أخرى، نلاحظ: أن مصطلح التابعين، وإطلاقه على خصوص من لم ير النبي «صلى الله عليه وآله»، ولو كان يعيش في

(1) تهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 14 ومختصر تاريخ دمشق ج 9 ص 143 وتاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 308 و (ط دار الفكر) ج 11 ص 312 وج 19 ص 436 والغدير ج 9 ص 42 وتعجيل المنفعة ص 143.

زمانه هو في الظاهر مستحدث بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فوروده على لسان النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه مشكوك فيه..

ولعلك تقول:

إن كلمة «من التابعين» مستدركة هنا، لأن كلمة بعدي تكفي للدلالة على كونه من التابعين..

وقد يجاب:

إن الغرض من إضافة هذه العبارة: هو الدلالة على أن البعدية كانت بلا فصل.

عائشة أمّرت بالإصلاح:

وقد اعترض شيبث بن ربعي على زيد بن صوحان، بقوله عن عائشة: «ما أمّرت إلا بما أمر الله عز وجل به، بالإصلاح بين الناس».

وهذه مغالطة ظاهرة.

فأولاً: إن الإصلاح لا يكون بتأييد طرف بعينه، ثم جمع الجيوش لحرب الطرف الآخر.. بل هذا إشعال لنار الفتنة..

فإنه إذا كان علي «عليه السلام» ومن معه أحد طرفي النزاع، فلا يوجد طرف آخر ينازعه إلا عائشة نفسها ومن هم تحت قيادتها.

فبين من! ومن! تريد عائشة الإصلاح؟!!

ثانياً: لم يكن هناك نزاع سابق على تحرك عائشة، ثم قصدت

عائشة فضة، والإصلاح بين الناس فيه.. بل كانت الأمور صالحة ومستتبة لولا ما أقدمت عليه عائشة ومن معها.

ثالثاً: إن الإصلاح إنما يتحقق بدعوة من نكث بيعته وتمرد على إمامه إلى العودة إلى طريق الحق، ومنعه من مواصلة تمرده..

رابعاً: إن الذي جاء بالإصلاح لا يغير على بيت المال، ولا يأمر بقتل عثمان بن حنيف وبقتل شيعة علي «عليه السلام» بالبصرة، وبقتل غيرهم أيضاً.. وذلك قبل مجيء علي إلى البصرة بمدة، وقبل حرب الجمل.

خامساً: إن النساء - كما قال زيد بن صوحان - قد أمرن بالقرار في بيوتهن، ولم يقل لهن: وقرن في بيوتكن إلا إذا اختلف الناس فابرزن للرجال، وأصلحن بينهم. فإن الله سبحانه لا يريد إصلاحاً ينتهي ويبدأ بمعصية اله، والفتك بالأبرياء، والأمر بفتك الناس.. وبغير ذلك من فظائع وفجائع..

وفي جميع الأحوال نقول:

إن المأمور بالإصلاح بين الناس هم الرجال.. وهم الذين أمرهم الله أيضاً بقتال الفئة الباغية.. ومع الشك في شمول هذا الأمر للنساء، فالأصل عدم الشمول..

ولعله لأجل ظهور سقوط كلام شيبث بن ربعي هو السبب في أن زيداً، وغيره من الحاضرين لم يروا حاجة لإبطال كلامه وتفنيده..

مغالطات أبي موسى:

وقد تكلم أبو موسى هنا أيضاً بكلام ظاهر الفساد، مليء بالمغالطات، والشبهات، فقد ذكر:

1 - إنهم إن أطاعوه كانوا جرثومة العرب، يأوي إليهم المظلوم، ويأمن فيهم الخائف..

وهذا الكلام قاله رسول الله «صلى الله عليه وآله» للمشركين في بداية البعثة، ولا موضع له هنا، بل هو هنا مجرد كلام فارغ، وغير متوازن، بل هو مجحف وظالم، لأن طاعته تعني عدم خروج الناس مع علي «عليه السلام».. أما عائشة وطلحة والزبير، فتبقى أمورهم على حالها.. وتبقى لهم قوتهم، بل هي تتنامى وتزداد ويتأثيهم المدد والعدد من جميع الجهات والأقطار..

ونتيجة ذلك هي: أن يظفر أعداء علي «عليه السلام» به، والراجح أنهم سوف يقتلونه، هو وخيار أصحابه، من أمثال عمار، والأشتر، وقيس بن سعد، وسواهم كما قتلوا السبابة وغيرهم في البصرة بعد أسرهم، لمجرد كونهم من شيعته «عليه السلام»، فهل إذا ظفروا به نفسه سيتركونه؟! أم أنهم سيفتكون به خوفاً من أن يعود، فيتمكن منهم.

2 - لم يبين لنا أبو موسى كيف يكون ظفر طلحة والزبير وعائشة بعلي وعمار، وأمثالهم موجباً لأن يكونوا جرثومة العرب؟! وهل سيأمن الخائف مع هؤلاء الذين قتلوا شيعة علي «عليه

السلام» في البصرة غدرأ وفتكأ وصبرأ؟!!

وهل أمن أسراهم من غدرهم وفتكهم بهم، وقتلهم إياهم؟!
 وهل سينصر المظلوم، ومن قد بدأ مسيرته بظلم الناس وقتلهم
 غدرأ - وصبرأ - بلا ذنب أتوه، سوى أنهم من شيعة علي «عليه
 السلام»، أو أنهم يحرسون بيت المال؟!!

3 - إن كلام أبي موسى ينتهي إلى القول بأن النبي «صلى الله
 عليه وآله» قد ترك أمتة ضائعة تائهة، ولم يحسن النظر، ولا أحكم
 التدبير لها في مستقبلها، بل أبقاها فريسة للفتن تتقاذفها رياح الأهواء،
 ويرزح تحت وطأة الظلم والظالمين في كل وقت وحين.

أصحاب محمد أعلم وهذه فتنة:

وقال الأشعري: «إنا أصحاب محمد أعلم بما سمعنا».

ونقول له:

1 - هل لم يكن علي «عليه السلام» ومن معه، وهم سبعون بديراً
 - بل أكثر من ذلك كما سيأتي، وأربع مئة، بل سبع مئة رجل من أهل
 بيعة الرضوان، وما لا يحصى من الصحابة (1) - هل لم يكن هؤلاء -
 أصحابه، وأعلم بمصلحة الأمة من خصوص أبي موسى الأشعري،
 ومن عائشة، وطلحة والزبير وابنيهما، ومروان بن الحكم؟! وسائر

(1) تاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 313 وتهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 16
 ومختصر تاريخ دمشق ج 9 ص 146.

طلقاء بني أمية وأبنائهم؟! أم أن أبا موسى الأشعري لا يميز ولا يرى فرقاً بين الثرى والثريا، أو بين الدر والمدر، أو بين الجواهر والحجر؟!!

2 - لم يبين لنا الأشعري إن كان يفرق بين أصحاب محمد، فيقدم السابقين الأولين منهم على غيرهم أو إن كان يفرق بين الذين اتبعوا السابقين منهم بإحسان وبين غيرهم من التابعين للطلقاء وأبنائهم..

3 - أليس أصحاب محمد متفاوتين في العلم؟! فمنهم من عنده علم الكتاب، وهو باب مدينة العلم، وقد أمر الله تعالى بالرجوع إليه وإلى أبنائه، وجعلهم أحد الثقلين الذين لن يضل من تمسك بهما.

ومنهم من لم يحسن طلاق امرأته، ومنهم حلل الزواج بأم الزوجة، ومنهم من لا يعرف معنى الأب، ومنهم من لم يستطع أن يفهم الكلاله، وأخبره النبي «صلى الله عليه وآله» أنه لن يستطيع أن يتعلمها، ومنهم بقي اثنتي عشرة سنة حتى حفظ سورة البقرة، فلما حفظها نحر جزوراً.. ومنهم، ومنهم..

وبعض من كان لديه شيء من المعرفة تجده لا يعمل بعلمه، ومنهم أبو موسى نفسه كما سيأتي.

4 - إن وضوح الحق في هذه القضية لكل ذي عينين، يجعل من غير المفيد الحديث عن الأعلم وغير الأعلم فيها، فالكل يعلم: أن نكت البيعة الصحيحة جريمة، وأن الخروج على الإمام جريمة أعظم، وأن على الناس كلهم أن يدفعوا المفسدين، والمعتدين. وأن قتل المؤمن

عامداً متعمداً كبيرة، ويجب عقوبة من يفعل ذلك، ومنعه وردعه عن الاستمرار في ذلك.

والكل يعلم أيضاً: أن التثبيط عن الحق، ونصرة الإمام الحق المنسوب من قبل الله ورسوله «صلى الله عليه وآله» ذلك من أعظم المحرمات، وإن لم نقل: إنه مشاركة فعلية في هذه الجرائم..

فلماذا نحتاج إلى انتظار الصحابة؟! وهل إذا كانت الشمس ساطعة لا بد من الإنتظار إلى أن يأتي صحابي بعينه يقصده أبو موسى الأشعري، ليسأله، إن كانت الشمس طالعة، أم لا؟!!

وهل يصح اعتبار ما كان بهذه المثابة من الظهور والوضوح من الفتنة؟! التي لا يدري من أين تؤتى؟! وتذر الحليم كابن أمس الذي لا يعرف ما يدور حوله اليوم؟!!

ولماذا لا يكون مع علي وعمار اللذين هما مع الحق، كما أن الحق مع علي يدور معه كيفما دار.

خلوا قريشاً ترتق فتقها:

وأغرب من ذلك: عودة أبي موسى إلى المنطق العشائري، حيث اعتبر القضية مجرد خلاف بين المنتسبين إلى قريش، فهي لا تعني غيرهم، لكي يطلب منهم نصرة فريق دون غيره؟!!

مع أن التحذيرات الإلهية والنبوية لم تترك مجالاً للتعامل مع هذا المنطق الجاهلي البغيض..

وإذا صح هذا المنطق، فهل كان أبو موسى سيخذل الناس عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين كانت قريش تشن عليه الهجمات الخطيرة، بالجيوش الكبيرة طيلة عشر سنوات؟!!

وهل عواقب الإنكفاء عن أمير المؤمنين، وتمكين أعدائه من إسقاط حكمه، ثم من قتله وقتل أنصاره الأبرار الأخيار سيقصر على خصوص القرشيين منهم؟! فينتقون من أصحاب علي «عليه السلام» خصوص القرشيين فيعاقبونهم بما يحلو لهم. ثم يتركون ما لا يحصى من الأنصار الذين كانوا معه ليذهبوا في حال سبيلهم. وهكذا الحال بالنسبة لسائر من أعانه «عليه السلام» من قبائل عربية: عراقية، ويمنية، وحجازية، وغيرها.

ألا يجد أبو موسى أي فرصة له لتمييز الحق من الباطل فيما يجري؟! ألم يكن فيما قاله رسول الله «صلى الله عليه وآله» بشأن أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين «عليهم السلام» كاف وواف لكل ذي مسكة، ليميز به الحق من الباطل.

وحتى حين تختلف قريش فيما بينها، فلماذا لا يكون فيها محق تجب نصرته، ومبطل يجب دفعه وردعه؟!!

وإذا انقسمت قريش إلى طائفتين ثم اقتتلتا ألا يجب الإصلاح بينهما وفق سنن الحق والعدل؟! فإن بغت إحداهما على الأخرى، ألا يجب قتال الفئة الباغية؟!!

وبعد، فهل نفس الخروج من دار الهجرة حراماً بجميع أشكاله

ودوافعه؟! أم أنه قد يكون حقاً، وقد يكون باطلاً وقد يكون مباحاً، وقد يكون واجباً، وقد يكون حراماً؟!!

ألم يخرج النبي «صلى الله عليه وآله» إلى تبوك، وخرج زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب بجيش مسلم إلى مؤتة، وكان هذا الخروج حقاً؟!!

وألم يخرج علي «عليه السلام» الآن لدفع الناكثين، وإعادة الأمور إلى نصابها، وخروجه حق، وواجب، ولا بد منه؟!!

ولماذا لا يعترض أبو موسى على خروج طلحة والزبير على صفة النكث، وعلى قتلهم شيعة علي «عليه السلام» في البصرة، ونهبهم بيوت الأموال، وقتل سبعين من حراسها بعد أسر أكثرهم ثم قتلهم أيضاً، مع أن قتل الأسير المسلم من أعظم الكبائر؟! لماذا لا يقول أبو موسى: إن عملهم هذا من الشر، والباطل ومن الخيانة والجريمة إلخ..؟!!

ومن هم أهل العلم بالإمرة الذين كانوا بالمدينة، وقد فارقهم علي «عليه السلام» حين خرج منها باتجاه العراق؟! وهل بقي في المدينة التي خرج منها أربعة آلاف رجل - كما في بعض النصوص - بمؤازرة علي «عليه السلام»، هل بقي فيها سوى النساء والصبيان، والعجزة، ومن أبقاهم علي «عليه السلام» لحفظ هؤلاء، ولحفظ أموال الناس وأرزاقهم؟!!

نعم.. هل بقي فيها أحد من أهل العلم والرأي، بعد أن خرج معه

منها سبعون أو مئة وسبعون، أو مئة وثلاثون بدرياً وسبع مئة من أهل بيعة الرضوان، وما لا يحصى من الصحابة على حد تعبير ابن عساكر؟! عساكر؟! عساكر؟!

ولماذا لا يتذاكر أبو موسى قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن علياً «عليه السلام» باب مدينة علمه، وأنه علمه ألف باب من العلم يفتح له من كل باب ألف باب.

ألا يعد إطلاق هذه الأقوال تمويهاً على الناس، وتدليساً للحقيقة، التي قد لا تهتدي إليها الأجيال، بسبب أمثال هذه الدعاوى الباطلة؟! وألا يعد ذلك كتماناً للبينات والهدى من بعد ما بينه الله تعالى للناس؟! ويا حبذا لو أن أبا موسى قد بين لنا من المقصود بقوله: «ويشقى بحر هذه الفتنة من جناها». وهل الذي جنى الفتنة هو عائشة وطلحة والزبير بسبب نكثهما، وخروجهما على الإمام، وقتلها الأبرياء.. و.. الخ..؟! الخ..؟! الخ..؟!

أم هو علي الذي يطالبهما بالعودة إلى الطاعة، والكف عن ارتكاب الجرائم والعظائم، فإننا لا نجد فريقاً ثالثاً في البين. أما معاوية فإن أمره آيل إلى التأجيل، ولم يكن أبو موسى بصدد الحديث عنه.

زيد بن صوحان يتحدى أبا موسى:

وقد شال زيد بن صوحان يده المقطوعة، ربما ليلفت نظر الناس

إليه، ويعرفهم بنفسه، حين أطلق تحديه لأبي موسى: بأنه أصغر من أن يستطيع دفع هذا الأمر، كما لا يستطيع منع الفرات من الجريان. وإنما أراد زيد بكلامه هذا: أن يثبت اليأس إلى قلب أبي موسى، ويكف عن تخذيل الناس.

ثم إن زيدا اعتبر ما يفعله أبو موسى امتحاناً للناس في إيمانهم، ويقينهم وبصيرتهم بالحق الذي هم عليه، فما عليهم إلا أن يثبتوا أنهم أقوى من هذه الفتنة، واصلب في دينهم وإيمانهم مما ظنه أبو موسى؟!

نزوة عمار:

وتظهر خبائة رواة تاريخ الطبري، وتعصبهم المقيت والأعمى في العديد من المواضع، ومنها هذا الموضع حيث قالوا: «ولان عمار بعد نزوته الأولى».

وقد راجعنا الكلام الذي ساقه الراوي من أوله إلى هذا الموضع، فلم نجد لعمار أي كلام أو موقف يمكن أن يوصف بأنه نزوة، أو يمكن أن يعد تسرعاً سوى أنه بادر إلى تصحيح الحديث الذي رواه أبو موسى عن النبي «صلى الله عليه وآله» وحرف فيه، فأوضح للناس أن النبي «صلى الله عليه وآله» إنما قال لأبي موسى: ستكون بعدي فتنة أنت فيها قاعداً خير منك قائماً.. ولم يقل ستكون فتنة القاعد خير من القائم.. وشتان ما بينهما.. فعمار قد غضب الله، وعمل بما يوجبه الله عليه..

وعلى أبي موسى أن لا يقوم مقامه ذاك، وأن لا يقول ما قال..

وعليه أن يأخذ بما هو خير وصلاح كما قاله الرسول «صلى الله عليه وآله»، لا سيما وأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد عرّف الناس بأن لهم مرجعاً يعرفون به ومنه الحق من الباطل، وهو علي «عليه السلام»، الذي كان مع الحق والحق معه. فلماذا لا يكونون معه، ولا يرجعون إليه؟!

على أن المراد من الفتنة هنا: هو البلاء الذي يجعل الإنسان أمام خيار اتباع الهوى، والميل إلى الدنيا، وخيار اتباع الحق ونصرته.. وليس المقصود بالفتنة هو مورد الشبهة، وعدم ظهور الحق.. ولعل النبي «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك لخصوص أبي موسى، لأنه يعرف ما سيكون منه..

وحينئذ أمر ذلك التميمي عماراً «رحمه الله»: بالسكوت، ووصفه بالعبد، معتبراً ذلك مسافهة لأمره أبي موسى..

ونعود فنكرر القول:

إنه ليس فيما قاله عمار أي اعتراض على النبي «صلى الله عليه وآله»، ولا يعد ذلك نزوة وخروجاً منه عن الحد.. بل هو عين الاتزان، والاعتدال.

ولا يصح أن يوصف من يقوم بواجبه الديني، يغضب لتحريف كلام النبي «صلى الله عليه وآله»: أنه قد تسرع، أو أنها كانت نزوة..

عمار يثني على عائشة!!:

وقد ذكر النص المتقدم: أن عماراً «رحمه الله» شهد بأن عائشة زوجة النبي في الدنيا والآخرة.. ثم أمر الناس بأن ينظروا في الحق، فيقاتلوا معه.

وإذ برجل يبادر إلى إعطاء النتيجة سلفاً، وهي: أن الحق مع عائشة، لأن عماراً شهد لها بالجنة، وليس مع علي «عليه السلام»، لأنه لم يشهد له..

ونحن نشك في صحة هذه الرواية، ومستندنا في شكنا هذا:

أولاً: أن هذا ليس هو رأي عمار في الخارجين على الإمام «عليه السلام»، بما فيهم عائشة، فقد روى عبد الله بن رباح، مولى الأنصار، عن عبد الله بن زياد، مولى عثمان بن عفان قال: إنه سمع عماراً يقول: والله ما نزل تأويل هذه الآية إلا اليوم: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) (1) «(2)». فقد دل هذا الكلام: على أن عماراً يرى أن أهل الجمل مرتدون.. فكيف يدخلون الجنة؟!!

ثانياً: لا مبرر لإقحام عمار جملة: إني أشهد أنها زوجته في الدنيا

(1) الآية 54 من سورة المائدة.

(2) الجمل للمفيد ص 366 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 195 والجمل لابن

شدقم هامش ص 128.

والآخرة. إلا إن كان يريد تخذيل الناس عن علي «عليه السلام»، ومنعهم من الخروج لحربها، بل ودفعهم للوقوف إلى جانبها..

وبإقحامه هذه الجملة، فعليه أن يتوقع السؤال الذي يقول: إذا كانت من أهل الجنة، فلماذا تريد منا أن نحاربها؟! وكان عليه أن يعد الجواب المقنع لهذا السؤال..

بل لا مبرر لذكر عائشة من الأساس، فإن طلحة والزبير، هما اللذان نكثا البيعة، وخرجا على إمام زمانهما..

ولماذا أيضاً يأتي بعبارة زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله». وقد كان يكفيه أن يذكر اسمها صريحاً؟!

ثالثاً: إن الرواية القائلة: إن جبرئيل أتى النبي «صلى الله عليه وآله» بسرقة فيها صورة عائشة، فقال: هذه زوجتك في الدنيا والآخرة. قد رويت من طريق أبي خيثمة، الذي يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف(1).

رابعاً: لو صح إن عماراً قد قال: إن عائشة زوجة النبي «صلى الله عليه وآله» في الدنيا والآخرة، فلا بد أن يكون قد سمعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأن هذا الأمر لا يعلم بالاجتهاد، ولا تناله

(1) ميزان الإعتدال ج4 ص119 والكامل لابن عدي ج6 ص364 ولسان الميزان ج6 ص43 وتاريخ الإسلام ج17 ص362 والغدير ج5 ص321 وج7 ص109.

العقول..

ولو كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك، فإنه لا يقول
عن علي «عليه السلام»: «أنا حرب لمن حاربه وسلم لمن سالمه»
كما روي بأسانيد صحيحة(1).

(1) راجع: الإصابة ج 8 ص 266 و سنن الترمذي ج 5 ص 360 والمستدرک
للحاكم ج 3 ص 149 ومجمع الزوائد ج 9 ص 169 وأمالی المحاملي
ص 447 والمعجم الأوسط ج 5 ص 182 وج 7 ص 197 والمعجم الصغير
ج 2 ص 3 والمعجم الكبير ج 3 ص 40 وج 5 ص 184 وفضائل سيدة النساء
لابن شاهين ص 29 ونظم درر السمطين ص 232 وكنز العمال (ط
مؤسسة الرسالة) ج 12 ص 97 وج 13 ص 640 وأحكام القرآن للجصاص
ج 1 ص 571 وج 2 ص 508 والإعتقادات في دين الإمامية ص 105
وعيون أخبار الرضا ج 1 ص 64 وروضة الواعظين ص 158 وكتاب
سليم بن قيس ص 134 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 156
و 169 و 178 وشرح الأخبار ج 2 ص 608 وج 3 ص 13 و 518
والأمالی للمفيد (ط دار المفید) ص 213 والأمالی للطوسي ص 336
والأربعون حديثاً لمنتجب الدين بن بابويه ص 19 ومناقب آل أبي طالب
ج 3 ص 18 والعمدة لابن البطريق ص 51 و 320 والطرائف لابن
طاووس ص 131 وذخائر العقبى ص 23 و 25 والصراط المستقيم ج 1
ص 188 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 273 و 477 وبحار الأنوار ج 8
ص 366 وج 17 ص 261 وج 22 ص 286 و 384 وج 23 ص 116 وج 26
= = ص 343 وج 27 ص 62 و 141 وج 29 ص 341 وج 32 ص 321

ولا يقول لعائشة عن علي «عليه السلام»: «والله لا يبغضه أحد من أهل بيتي، ولا من غيرهم إلا وهو خارج عن الإيمان»⁽¹⁾.

ولا يقول لها أيضاً: «يا ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأذنب [الأدب]، تنبجها كلاب الحوآب، فتكون ناكبة عن الصراط»⁽²⁾.

وكان عمار يعلم: أن خروج عائشة من بيتها، وأمرها بقتل عثمان بن عفان، ثم أمرها بقتل عثمان بن حنيف، وأبان بن عثمان⁽³⁾

-
- وج37 ص65 و 77 و 79 و 82 و 107 و 206 وج91 ص21 وكتاب الأربعين للماحوزي ص78 و 109 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص163 والمراجعات ص383 والغدير ج10 ص49 وج10 ص278 و 280 ومستدرك سفينة البحار ج2 ص250 و 390.
- (1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص217 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص206 و 291 وبحار الأنوار ج32 ص169 والغدير ج3 ص187 وج11 ص123 والمعيان والموازنة ص28 وغاية المرام ج1 ص243 وج6 ص287.
- (2) بحار الأنوار ج32 ص170 وراجع ص163 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص216 و 217 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص206 و 291 وغاية المرام ج1 ص243 وج6 ص287 والنص والاجتهاد ص429 و 430 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص405 وفي الاختصاص ص118 و 119.
- (3) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص468 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص485 = وقاموس الرجال للتستري ج12 ص300 وراجع: الكامل في التاريخ

ثم ما جرى من قتل سبعين من حراس بيت مال البصرة، وقتل غيرهم أيضاً، ثم قيادتها لجيش خاص حرباً قتل فيها عشرات الألوف من المؤمنين، وخروجها على إمام زمانها، من أوضح مصاديق قوله تعالى: (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا)⁽¹⁾، إذ ليس المراد بالفاحشة في هذه الآية الزنا، فإن نساء الأنبياء منزهات عن ذلك قطعاً، بل المراد بالفاحشة كل ما جاوز الحد، أو ما اشتد قبحه من الذنوب، وقيل: كل ما نهى الله عنه.

يضاف إلى ذلك كله: إقامتها على بغض علي، وإظهارها الشماتة حين موته..⁽²⁾

ج 2 ص 319 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 468.

(1) الآية 54 من سورة المائدة.

(2) مقاتل الطالبين ص 55 و (ط المكتبة الحيدرية) ص 26 والجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري - قم) ص 84 والجمل لابن شذقم ص 26 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 40 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 150 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 115 وبحار الأنوار ج 32 ص 340 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 624 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 471 والمراجعات للسيد شرف الدين ص 318 ونهج السعادة ج 8 ص 508 وشيخ المضيرة أبو هريرة ص 172 والكامل في التاريخ ج 3 ص 394 ومستدرك سفينة البحار ج 7 = = ص 512 وقاموس الرجال للتستري ج 12 ص 261 وجواهر المطالب لابن الدمشقي

بل إنها قد كتبت من البصرة إلى حفصة:

«أما بعد، فإننا نزلنا البصرة، ونزل علي بذي قار. والله داق عنقه كدق البيضة على الصفا، إنه بمنزلة الأشقران إن تقدم نحر، وإن تأخر عقر»(1).

وبعد ما قدمنا فإننا نستبعد أن يشهد عمار لها هذه الشهادة التي يأبأها القرآن، ويأبأها قوله تعالى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)(2)، بل نتوقع منه أن يتريث، وأن يتأمل في الأمر ملياً، وأن يسأل علياً «عليه السلام» عن حقيقة الأمر، فإنه باب مدينة العلم، وأحد الثقلين اللذين لن يضل من تمسك بهما، ومن عنده علم الكتاب، أو ليسأل الإمامين الحسن والحسين «صلوات الله عليهما».

خامساً: إننا بالرغم من أننا لم نجد حديثاً معتبراً يدل على أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد ذكر هذا الأمر سوى ما تقدم عن أبي خيثمة الذي يروى المناكير، فإننا نقول:

نفترض - ولو من باب التوهم والتخيل -: أنه «صلى الله عليه

ج2 ص104 والشافعي في الامامة ج4 ص355 وعن حياة الحيوان للدميري ج1 ص68.

(1) الجمل للمفيد ص276 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص149 والجمل لابن شذقم ص32 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص235 و 296 والكافئة للشيخ المفيد ص17 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص753.

(2) الآية 8 من سورة الزلزلة.

وآله» قد أشار إلى شيء من ذلك.. فلعله «صلى الله عليه وآله» قد ذكر: أن أزواج المؤمنين في الدنيا يكنّ أزواجاً لهم في الآخرة إن عملن صالحاً، ومتن على ذلك، كما أن حسن معاشرة الزوج لزوجته في الدنيا يؤثر في اختيارها إياه زوجاً في الآخرة، وهذه قضية تقديرية تعليلية. مرهونة بالعمل الصالح، وعدم التغيير والتبديل المحبط للعمل، والموجب لسوء العاقبة.

سادساً: ما معنى أن يوجه الإمام الحسن «عليه السلام» لعمار هذه الكلمة المهيبة والقارصة، حيث قال له: أكف عنا يا عمار، فإن للإصلاح أهلاً. فإن كان عمار ليس أهلاً للإصلاح فمن يكون أهلاً له؟! وكيف ينسجم هذا مع ما روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: عمار مع الحق (1) يدور معه كيفما دار. ومع قوله: ما عرض

(1) راجع: الغدير ج 1 ص 331 وج 8 ص 343 وج 9 ص 25 و 259 وج 10 ص 312 ونهج السعادة ج 2 ص 239 و الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 262 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 476 وكنز العمال ج 13 ص 539 والدرجات الرفيعة ص 260 واختيار معرفة الرجال ج 1 ص 127 وبحار الأنوار ج 44 ص 35 وخلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 61 وعلل الشرائع ج 1 ص 223 والفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم ج 3 ص 177 والجوهرية في نسب الإمام علي وآله ص 101 والإستغاثة ج 1 ص 54 والكنى والألقاب ج 1 ص 187.

على عمار أمران إلا اختار أشدهما⁽¹⁾، ومع سائر أقوال النبي «صلى الله عليه وآله» وعلي فيه.

إخبار الإمام الحسن عليه السلام بالغيب:

وقد أخبرهم الإمام الحسن «عليه السلام» بأمر غيبي، مفاده: أن هذا الأمر ليس متروكاً، فإن أهل الكوفة إن لم ينفروا لنصرة علي «عليه السلام»، فسيقض الله أناساً آخرين ليكونوا هم الذين ينالون هذا الشرف.

وكأن هذا الكلام يأتي تطبيقاً لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 25 و 259 و سنن الترمذي ج 5 ص 332 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 388 وفتح الباري ج 7 ص 72 وتحفة الأحوزي ج 10 ص 203 و 213 وكنز العمال ج 11 ص 721 و 723 والجامع الصغير للسيوطي ج 2 ص 495 وفيض القدير ج 5 ص 567 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 523 والأمال ص 490 وروضة الواعظين ص 286 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 236 وبحار الأنوار ج 22 ص 320 وج 31 ص 203 وج 33 ص 32 وفضائل الصحابة للنسائي ص 51 وعمدة القاري ج 16 ص 237 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 30 ص 233 والدرجات الرفيعة ص 257 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 75 والجامع لأحكام القرآن ج 10 ص 181 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 406 والأعلام للزركلي ج 5 ص 36 والبداية والنهاية ج 7 ص 298 وأسد الغابة ج 4 ص 45.

يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ (1).

أي أن هذا الأمر مرعي من الله تعالى، فمن أعرض عنه يكون قد أعرض عن حظه في الدنيا والآخرة. وباء بإثم الارتداد الذي لا يرضاه مسلم أو عاقل لنفسه.

كما أنه «عليه السلام» اعتبر خروج هؤلاء عن طاعة الإمام ابتلاء لأهل البيت، ليزيدهم الله به مثوبة، ويرفع من مقامهم عنده، وينيلهم ثواب المجاهدين الصابرين.

ثم هو ابتلاء للناس ليظهر دخائلهم، ويصحر بنواياهم، ويميز الخبيث من الطيب، والخالص من الزائف، والتقي من غيره.

ثم إنه «عليه السلام» اعتبر اجتهد الناس لهذا العدو معونة لهم، ليشير بذلك إلى أن أمر التدبير بيدهم، وأن اتخاذ قرارات الإقدام والإحجام لهم، ولا يحق لأحد أن يتصرف كما يحلو له.

عودة إلى حديث بني طيء:

أما ما ذكر آنفاً: من أن بني طيء استشاروا عدياً في نصره الإمام «عليه السلام»، فأشار عليهم بالتريث. فلما أنه كان واقعة أخرى جرت لعدي بن حاتم «رحمه الله»، مع طائفة من قبيلته غير التي جاءت علياً «عليه السلام» في الربذة. أو أنه مصنوع ومكذوب بهدف إضعاف أمر علي «عليه السلام» بإظهار أن الناس بما فيهم الطائيون كانوا مترددين

(1) الآية 54 من سورة المائدة.

في نصرته «عليه السلام»، وأن الأمور لم تكن واضحة لهم، وأن الحق مع أبي موسى حين تحدث عن الفتنة..

وقد يشير إلى صحة هذا الاحتمال الأخير: أن موقف عدي جاء مضطرباً، فبينما تدعي الرواية: أنه قال لقومه: دعانا إلى جميل.. يتبع كلامه بقوله: وإلى هذا الحدث العظيم لننظر فيه، مع أن الإمام الحسن لم يدعهم لينظروا في ذلك الحدث العظيم، بل دعاهم ليجيبوا دعوة أميرهم، وأن يسيروا إلى إخوانهم. فما معنى أن يقول عدي «رحمه الله» الإمام الحسن «عليه السلام» ما لم يقله؟!!

ثم إنه قد وقع في التناقض في نفس كلامه هذا، حيث قال لهم أولاً: فنحن سائرون وناظرون، ثم عقب ذلك بقوله: أجبوا أمير المؤمنين، وانفروا خفافاً وثقالاً..

إلا أن يكون قد أراد الإشارة إلى ما كتبه أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى أهل الكوفة، حيث طلب منهم أن يأتوا إليه فيأمرؤا بمعروف، أو ينهوا عن منكر، فإن كان محقاً أعانوه، وإن كان مبطلاً استعتبوه..

الأشتر لا يجب المقطع:

1 - أما بالنسبة لشم المقطع للأشتر، فقد رأينا كيف أن الأشتر قد تجاهل أمره، ولم يجبه بشيء، فدلنا ذلك: على أن الأشتر لم يكن مجرد بطل في الحرب يصول على الناس بقوته، ولا كان رجلاً انفعالياً، مغروراً بنفسه، مزهواً بقوته. بل كان رجلاً أريباً عاقلاً لبيباً،

يزن الأمور بميزان الشرع والعقل والحكمة. وله هدف كبير هو نصره الدين، وأهله، ولا يلتفت لسفاسف الأمور، ولا يهتم للأمور الشخصية والصغيرة، إذا تعرضت لسفه السفهاء، ولا لتعديت أهل الأهواء إلا بالمقدار الذي يمس الحق والدين في السياق العام..

ويكفيه انتصار الناس له، بحيث أفهموا ذلك المجتري ما للأشتر من مقام رفيع، ومحبوبيته عند الناس..

2- يبدو: أن هذا الذي جرى بين المقطع وبين الأشتر قد حصل بعد عزل أبي موسى، لأن الأشتر كان قبل ذلك عند علي «عليه السلام» في ذي قار.

وهذا يعني: أن السباق الذي ذكره الطبري لما جرى لا يخلو من خلط وخبط، فليلاحظ ذلك.

غلب عليك غشك:

وفي قصة عبد خير مع أبي موسى مواضع كثيرة تحتاج للتوقف عندها، ولكننا نكتفي هنا بما أظهرته الرواية من أن أبا موسى لا يدري إن كان علي «عليه السلام» قد أحدث حدثاً يحل به نقض بيعته أم لا.

وهو كلام ساقط من وجوه:

أولاً: إن أبا موسى وسائر الناس يعلمون: أن علياً مع الحق والحق مع علي، كما هو ثابت عن النبي «صلى الله عليه وآله».. وهو أحد الثقلين اللذين لن يضل من تمسك بهما.

ثانياً: إن أبا موسى كان يعلم أن شيئاً لم يحدث، إذ لو كان لبان، ولكان طلحة والزبير وعائشة ومعاوية قد تمسكوا به، وأشاعوه، وتركوا قميص عثمان. فلماذا اكتفوا بالطلب بدم عثمان.

ثالثاً: حتى لو فرض أن حاكماً يحتمل في حقه أن يحدث ما يوجب نقض بيعته، فإن مجرد عدم المعرفة بحدوث ذلك لا يبيح للناس نقض بيعته. فضلاً عن الخروج عليه..

رابعاً: إن الذين هم أولى الناس بمجابهة علي في هذه الحال هم المهاجرون والأنصار، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، فلماذا اقتصر الأمر على طلحة والزبير وعائشة. وقد كان جميع من ذكرناهم في جانب علي «عليه السلام» ولم ينفرد عنه سوى هؤلاء الثلاثة!!

الفصل الثاني:

علي السليبي في ذي قار.. توعية وإعداد..

خطبة علي عليه السلام في ذي قار:

قال المعتزلي:

وروى أبو مخنف عن زيد بن صوحان قال: شهدت علياً «عليه السلام» بذي قار وهو معتم بعمامة سوداء، ملتف بساج، يخطب، [وفي نص آخر: أنه قال ذلك عند توجههما إلى مكة للاجتماع مع عائشة في التأليب عليه بعد أن حمد الله وأثنى عليه: أما بعد فإن الله عز وجل بعث محمداً «صلى الله عليه وآله» للناس كافة وجعله رحمة للعالمين].

وفي نص آخر: فقال في خطبته:

الحمد لله على كل أمر وحال، في الغدو والآصال، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ابتعثه رحمة للعباد، وحياءً للبلاد، حين امتلأت الأرض فتنة، واضطرب حبلها، وعبد الشيطان في أكنافها، واشتمل عدو الله إبليس على عقايد أهلها، فكان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الذي أطفأ الله به نيرانها، وأخمد شرارها، ونزع به أوتادها، وأقام به ميلها، إمام الهدى، والنبي المصطفى

«صلى الله عليه وآله».

فلقد صدع بما أمره به، وبلغ رسالات ربه، [وفي نص آخر: فلم به الصدع، ورتق به الفتق] فأصلح الله به ذات البين، وأمن به السبل، وحقق به الدماء، وألف به بين ذوي [في نص آخر: الأرحام بعد العداوة] الضغائن الواغرة في الصدور، [في نص آخر: والضغائن الراسخة في القلوب] حتى أتاه اليقين. ثم قبضه الله إليه حميداً.

[زاد في نص آخر: ثم قبضه الله إليه حميداً، لم يقصر في الغاية التي إليها أدى الرسالة، ولا بلغ شيئاً كان في التقصير عنه القصد، وكان من بعده ما كان من التنازع في الإمرة].

ثم استخلف الناس أبا بكر، فلم يأل جهده. ثم استخلف أبو بكر عمر فلم يأل جهده، ثم استخلف الناس عثمان، فقال منكم ونلت منكم.

حتى إذا كان من أمره ما كان أتيتهموني لتبايعوني فقلت: لا حاجة في ذلك، ودخلت منزلي فاستخرجتموني، فقبضت يدي فبسطتموها، [ونازعتكم فحبستهموها] وتداككنم علي [كتدأككن الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها] حتى ظننت أنكم قاتلي، وأن بعضكم قاتل بعض [وبسطت يدي].

فبايعتموني [مختارين] وأنا غير مسرور بذلك ولا جذل. وقد علم الله سبحانه أنني كنت كارهاً للحكومة بين أمة محمد «صلى الله عليه وآله». ولقد سمعته «صلى الله عليه وآله» يقول: «ما من وال يلي شيئاً من أمر أمتي إلا أتى به يوم القيامة مغلولاً يده إلى عنقه على

رؤوس الخلائق، ثم ينشر كتابه، فإن كان عادلاً نجاً، وإن كان جائراً هوى».

حتى اجتمع علي ملؤكم، وبايعني [في أولكم] طلحة والزبير [طائعين غير مكرهين] وأنا أعرف الغدر في أوجههما، والنكت في أعينهما.

ثم [لم يلبثا أن] استأذنا في العمرة، فأعلمتهما: أن ليسا العمرة يريدان.

[وفي نص آخر: والله يعلم أنهما أرادا الغدرة، فجددت عليهما العهد في الطاعة، وأن لا يبغيا الأمة الغوائل، فعاهداني ثم لم يفيا لي ونكتا بيعتي ونقضا عهدي].

فسارا إلى مكة، واستخفا عائشة وخدعاهما، وشخص معهما أبناء الطلقاء، فقدموا البصرة، فقتلوا بها المسلمين، وفعلوا المنكر.

ويا عجباً لاستقامتهما لأبي بكر وعمر، وبغيهما علي، وهما يعلمان أني لست دون أحدهما، ولو شئت أن أقول لقلت.

ولقد كان معاوية كتب إليهما من الشام كتاباً يخدعهما فيه، فكتماه عني، وخرجا يوهمان الطغام والأعراب أنهما يطلبان بدم عثمان.

والله ما أنكرا علي منكرأ، ولا جعلاً بيني وبينهم نصفأ، وإن دم عثمان لمعصوب بهما ومطلوب منهما.

يا خيبة الداعي إلى ما دعا! وبماذا أجيب؟! والله إنهما لعلى ضلالة صماء، وجهالة عمياء.

وإن الشيطان قد ذمر لهما حزبه واستجلب منهما خيله ورجله،
ليعيد الجور إلى أوطانه، ويرد الباطل إلى نصابه.

ثم رفع يديه فقال:

اللهم إن طلحة والزبير قطعاني، وظلماني، وألبا علي، ونكثا
بيعتي، فأحلل ما عقدا، وانكث ما أبرما، ولا تغفر لهما أبداً، وأرهما
المساءة فيما عملا وأملا.

**[وفي نص آخر: اللهم اغضب عليهما بما صنعا وأظفري
بهما].**

قال أبو مخنف: فقام إليه الأشر، فقال: الحمد لله الذي من علينا
فأفضل، وأحسن إلينا فأجمل، قد سمعنا كلامك يا أمير المؤمنين، ولقد
أصبت ووفقت، وأنت ابن عم نبينا، وصهره ووصيه، وأول مصدق به،
ومصل معه، شهدت مشاهده كلها، فكان لك الفضل فيها على جميع
الأمّة، فمن اتبعك أصاب حظه، واستبشر بفلجه، ومن عصاك ورغب
عنك فإلى أمه الهاوية.

لعمري يا أمير المؤمنين، ما أمر طلحة والزبير وعائشة علينا
بمخيل، ولقد دخل الرجلان فيما دخلا فيه، وفارقا على غير حدث
أحدثت، ولا جور صنعت.

فإن زعما أنهما يطلبان بدم عثمان، فليقيدا من أنفسهما، فإنهما
أول من ألب عليه، وأغرى الناس بدمه.

وأشهد الله لنن لم يدخلا فيما خرجا منه لنلحقنهما بعثمان، فإن

سيوفنا في عواتقنا، وقلوبنا في صدورنا. ونحن اليوم كما كنا أمس. ثم
قعد(1).

وقام أبو الهيثم بن التيهان «رحمه الله» وقال: يا أمير
المؤمنين، صَبَّحَهُمَ اللهُ بما يكرهون، فإن أقبلوا قبلنا منهم، وإن أدبروا
لنجاهدناهم، فلعمري ما قوم قتلوا النفس التي حرم الله قتلها وأخذوا
الأموال، وأخافوا أهل الإيمان، بأهل أن يكف عنهم.

فأقبل أمير المؤمنين «عليه السلام» على عدي بن حاتم، فقال
له: يا عدي، أنت شاهد لنا، وحاضر معنا وما نحن فيه؟!!

فقال عدي: شهدتك أو غبت عنك، فأنا عندما أحببت، هذه خيولنا
معدة، ورماحنا محددة، وسيوفنا مجردة، فإن رأيت أن نتقدم تقدمنا،
وإن رأيت أن نحجم أحجمنا، نحن طوع لأمرك، فأمر بما شئت،
نسارع إلى امتثال أمرك(2).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 309 - 311 وبحار الأنوار ج 32
ص 62 - 64 وراجع ص 98 و 99 و 148 ونهج السعادة ج 1 ص 233 -
235 وراجع ص 282 - 287 وعن الإرشاد ص 130 الفصل 17 من
مختاراته من كلام علي «عليه السلام»، وعن الاحتجاج (ط الغري) ج 1
ص 235 وراجع: أعيان الشيعة ج 1 ص 450 وشرح إحقاق الحق
(الملحقات) ج 32 ص 434.

(2) الجمل للمفيد ص 269 و 270 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 145 وراجع:
الإمامة والسياسة ج 1 ص 57.

وقام أبو زينب الأزدي، فقال: والله إن كنا على الحق إنك لأهدانا سبيلاً، وأعظمنا في الخير نصيباً. وإن كنا على الضلالة - والعياذ بالله أن نكون عليه - فإنك أعظمنا وزراً، وأثقلنا ظهراً.

وقد أردنا المسير إلى هؤلاء القوم، وقطعنا منهم الولاية، وأظهرنا منهم البراءة، وظاهرناهم بالعداوة، ونريد بذلك ما يعلمه الله عز وجل. وإنا ننشدك الله الذي علمك ما لم تكن تعلم، ألسنا على الحق وعدونا على الضلال؟!!

فقال «عليه السلام»: أشهد لئن خرجت لدينك ناصراً، صحيح النية، وقد قطعت منهم الولاية، وأظهرت منهم البراءة - كما قلت - إنك لفي رضوان الله، فأبشر يا أبا زينب، فإنك والله على الحق فلا تشك، فإنك إنما تقاتل الأحزاب.

فأنشأ أبو زينب يقول:

سيروا إلى الأحزاب أعداء النبي فإن خير الناس أتباع علي هذا
أوان طاب سل المشرفي⁽¹⁾ وقودنا الخيل وهز السمهري⁽²⁾

(1) المشارف: قرى من أرض اليمن، وقيل: من أرض العرب تدنو من الريف، والسيوف المشرفية منسوبة إليها. يقال: سيف مشرفي [لسان العرب ج 9 ص 174 (شرف)].

(2) السمهري: الرمح الصليب العود. ويقال: هي منسوبة إلى سمهر اسم رجل كان يقوم الرماح [لسان العرب ج 4 ص 381 (سمهر)].

ونقول:

هنا أمور يحسن التوقف عندها، وهي التالية:

توضيحات للمجلسي عليه السلام:

قال المجلسي: توضيح:

إرعوى عن القبيح: أي كف.

وقال الجوهري: سموا قارة لاجتماعهم والتفافهم، لما أراد ابن الشداخ أن يفرقهم في بني كنانة. وهم رماة. وفي المثل: أنصف القارة من رامها.

وقال الجوهري: نكيت في العدو نكاية إذا قتلت فيهم وجرحته.

وقال: عضه عضها: رماه بالبهتان.

وقال: التنزي: التوثب والتسرع. وفي بعض النسخ: «إذا انبرى» - [أي] اعترض - وهو أصوب.

والسوقة: خلاف الملك.

قوله «عليه السلام»: «لم يألوا الناس خيراً» فيه تقية ومصلحة.

قال الجوهري: ألا يألوا [من باب الدعاء] أي قصر. وفلان لا يألوك

الجميل ص 270 و 271 (ط مكتبة الداوري - قم) ص 145 و 146 ووقعة صفين للمنقري ص 100 و 101 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 178 - 179 ونقل هذا الكلام منه «عليه السلام» عند توجيهه إلى صفين، ونسباً البيهقي إلى عمار بن ياسر.

نصاً [أي لا يقصر في نصحك].

وقال: قال الفراء في قوله تعالى: (أَخْذَةُ رَابِيَةً)⁽¹⁾. أي زائدة كقولك: أربيت، إذا أخذت أكثر مما أعطيت.

وقال: الفواق ما بين الحلبتين من الوقت، لأنها تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدر، ثم تحلب. يقال: ما أقام عنده إلا فواقاً.

قوله «عليه السلام»: «لمن بغي عليه» أي قال في حق من بغي عليه، والمقول: «لينصرنه الله». والآية هكذا: (وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللهُ)⁽²⁾.

والوطب بالفتح: الزق الذي يكون فيه السمن واللبن.

والمراد بالخلق إما قدم اللبن، ومضي زمان عليه، أو خلق الزق فإنه يفسد اللبن.

«وأعظم» بها للتعجب أي ما أعظمها.

«والجدل» بالتحريك: الفرح.

«لمعصوب بهما» أي مشدود عليهما⁽³⁾.

(1) الآية 10 من سورة الحاقة.

(2) الآية 60 من سورة الحج.

(3) بحار الأنوار ج 32 ص 64 و 65.

الطغام والأعراب هم الهدف:

إن هذه الخطبة التي نحن بصدد الحديث عنها إنما خطبها «عليه السلام» في ذي قار - ولعله قبل التحاق أهل الكوفة به.. أي أنه خاطب بها خصوص الأربعة آلاف - الذين جاؤوا معه من المدينة، وفيهم سبعون بدرياً، وسبع مئة من أهل بيعة الرضوان، وما لا يحصى من الصحابة المهاجرين والأنصار - على حد تعبير ابن عساكر - بالإضافة إلى جماعات كثيرة كانت من أهل الكوفة والبصرة ومصر، كانت حاضرة في المدينة هناك، حيث قتل عثمان والبيعة له «عليه السلام» بعد ذلك.. فإن الكلام الذي أورده «عليه السلام» إنما يناسب حال هؤلاء، فإنهم هم الذين استخرجوه من منزله، ثم تذاكوا عليه لبيعته تذاك الإبل الهيم على حياضها حتى كادوا أن يقتلوه.

ومن الواضح: أن طلحة والزبير وعائشة ومن معهم لا يستطيعون أن يقنعوا أحداً من هؤلاء بما أقدموا عليه من النكث، واتهام علي «عليه السلام» بشيء من أمر عثمان..

ولأجل ذلك كان لا بد لطلحة والزبير من أن يتوجهوا نحو الطغام والأعراب، لخداعهم، وإيهامهم بأنهما يطلبان بدم عثمان.. مع أنهما هما اللذان حملا لواء الحرب ضد عثمان، وحرضا عليه، وتزعما - ولا سيما طلحة - الهجوم عليه حتى قتلوه..

هل هذا تصويب للشيخين؟!

وقد ذكر «عليه السلام» في خطبته أموراً كثيرة: إعتقادية، وتاريخية، وغيرها، ومنها ما يرتبط بأبي بكر وعمر، اللذين كان «عليه السلام» يذكّر باستمرار أنهما كانا أول من ابتزّه حقه، وخالفه على أمره.. فقال: «استخلف الناس أبا بكر، فلم يأل جهده، ثم استخلف أبو بكر عمر، فلم يأل جهده، ثم استخلف الناس عثمان، فنال منكم، ونلت منكم»⁽¹⁾.

فهل هذا منه «عليه السلام» تصويب لأبي بكر وعمر في سياساتهما وسلوكهما في أيام خلافتهما؟! أم ماذا؟!

ويجاب:

1 - إننا إذا دققنا في العبارة التي أوردها «عليه السلام»، لا نجده قد حدد لنا الأمر أو الموضع الذي بذل أبو بكر وعمر فيه غاية جهدهما، هل هو الخير؟! أي لم يألوا الناس في طلب الخير لهم؟! أو في نصحتهم، أو في طلب رضا الله، أو في إرضاء الناس، أو غير ذلك.

فإذا احتمل ذلك كله في المحذوف لم يصح البناء على محذوف بعينه، ثم الاستدلال به، فإن هذه الاحتمالات تبطل مثل هذا الاستدلال.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 63 ونهج السعادة ج 1 ص 283 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 309.

- 2 - قد يشير إلى أن الهدف هو إرضاء الناس قوله «عليه السلام» عن عثمان: فنال منكم ونلت منكم، حيث يفهم منه: أن حديثه «عليه السلام» إنما عن طبيعة علاقة الخليفة بالناس، فإن أبا بكر وعمر، بسبب سياساتهما المرنة لم تكن علاقتهما متشنجة بالناس إلى حد يصبح همّ الخليفة الانتقام من الناس، وهمّ الناس هو النيل من الخليفة..
- 3 - لو كان الحديث عن جهد بذله الخلفاء في سبيل حفظ الدين، لورد الإشكال بأنه كيف يثني عليهما بهذا النحو، والحال أنه له «عليه السلام» طريقة أخرى مختلفة، لم يكن راضياً عن بعض سياساتهم، ومنها سياسة تدوين الدواوين، والمنع من رواية حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومن كتابته. وكذلك ما جرى لمالك بن نويرة، وغيره وإلى كثير من الأمور الأخرى التي يرتبط ببعض الأحكام الشرعية، وغيرها. وقد ذكر «عليه السلام» طائفة من هذه المخالفات في خطبة ذكرناها في موضع سابق في الكتاب..

اجتماع المأذ:

وقد لاحظنا: أنه «عليه السلام» ذكر اجتماع مآلهم على البيعة له، ولم يشر إلى اجتماع جميع الناس.. ليبين: أن من الناس من ليس من أهل الرأي، أو لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، ولا يقدم ولا يؤخر، بل هو تابع لرؤسائه وكبار قومه، وقد يكون على درجة من الجهل والسذاجة بحيث لا يعتد بقوله..

فأشار «عليه السلام» هنا: إلى أن الذين أجمعوا عليه هم الكبار،

وأهل الرأي، والرؤساء، ولم يكن إجماعاً من قبل الطغام والجهلة والمغفلين..

ولعله لو أنه أشار إلى هؤلاء لأخذه خصومه عليه، وطعنوا به في صحة خلافته..

فراصة علي عليه السلام:

وقد ذكر «عليه السلام»: أنه من لحظة بيعة طلحة والزبير له كان يعرف «الغدر في أوجههما، والنكت في أعينهما» وهذا يدل: على أن علي الإمام أن يكون صاحب فراصة عارفاً حتى بتأثيرات الفكر على الحالة النفسية، وتأثيرات المشاعر والإنفعالات على الجسد في حركته، وفي لون بشرته، وفي سائر أطواره.. وأن لا تخدعه المظاهر، بل يكون شديد اليقظة، عارفاً بنوايا أصحاب الأطماع، لكي لا يؤخذ علي حين غرة.

وقد روي عن الإمام علي «عليه السلام» أنه قال: «ما أضمر أحد شيئاً إلا ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه»⁽¹⁾.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 7 وشرح مئة كلمة لأمير المؤمنين لابن ميثم ص 211 وبحار الأنوار ج 72 ص 204 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 10 ص 48 ودستور معالم الحكم ص 23 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 137.

استخفا عائشة:

وما أدق كلماته «عليه السلام» حين يقول عن طلحة والزبير: «واستخفا عائشة وخدعاها»، ولعله يشير بذلك إلى ما حكاه الله تعالى عن فرعون: (فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ)⁽¹⁾. حيث إنه بهرهم بملكه، وبالأنهار التي تجري من تحته.. وصغر لهم شأن موسى بحجة أنه لا يملك ما يضاهي ذلك، أو إن كان غير قادر على الجهر بمراده، لمعرفته بأن فرعون لن يدعه يفعل ذلك، وسيلحق الأذى به، وبمن آمن معه.. وإن فرعون قد ادعى للناس: أن الملائكة لم تأت مع موسى، موهماً إياهم: أن هذا هو علامة النبوة..

قال تعالى: (وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ فُلُوكَ أَلْقَىٰ عَلَيْهِ أَسُورَةً مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ)⁽²⁾.

فصرفهم بذلك عن التفكير بحقيقة دعوة موسى، وما فيها من حقائق وقيم سامية، ومن شرائع عدل، ومعانٍ إنسانية خالدة باقية.. وخاطب غرائزهم، وشهواتهم، وأثار فيهم حب الدنيا، والتعلق بزبارجها وبهارجها، فذكر لهم: أن له ملك مصر، وجريان الأنهار

(1) من الآية 54 من سورة الزخرف.

(2) الآيات 51 - 53 من سورة الزخرف.

من تحته، وبهرهم بذلك، ولم يعطهم الفرصة للسؤال عن كيفية حصوله على ملك مصر، وما يقاسيه الناس من آلام وقهر، ومصادرة لإراداتهم وحرياتهم، والاستئثار بجهدهم، وممارسة التعسف والظلم والأذى حتى خضعوا له، وأجروا له تلك الأنهار..

كما أن المال والملك التسلطي، لا يجعله محقاً. وفقر موسى ومظلوميته لا يجعله مبطلاً، وقد تحدثنا عن هذا الموضوع في الجزء الثاني والعشرين من هذا الكتاب في فصل: «لا بد من الإستعداد»، فراجع.

ويبدو: أن طلحة والزبير قد قاما بنفس الدور، بأن اتبعا مع عائشة نفس أسلوب فرعون مع قومه، فاستخفا عقلها، وخاطبا مشاعرهما، واستغلا حقدما على علي «عليه السلام»، وزينا لها: أنهما قادران على البطش به، وأنها سوف تصبح هي الأمرة الناهية، وتصير الأمور إليها والأموال بيدها، وتتصرف بكل بلاد الإسلام كما يحلو لها.

علي عليه السلام وصي النبي صلى الله عليه وآله وأول مصدق به:

وجاءت كلمات الأشر حافلة بالحقائق التي يهمل كل مسلم الاطلاع عليها، ومنها: أن علياً «عليه السلام» وصي النبي «صلى الله عليه وآله»، وأول مصدق به، وأول مصلٍ معه.

وقد كثر ذكر كونه «عليه السلام» الوصي، وأول الناس إيماناً في الخطب، والكلمات، والإحتجاجات والأشعار، حتى لم يبق عذر

لمعتذر..

فما يحاوله بعض الناس من التمويه والتشويه للحقيقة، لا معنى له، ولا منطق يساعده..

شهادة عدي بن حاتم:

وقد لفت نظرنا: أن نرى علياً «عليه السلام» يطلب الكلام من عدي بن حاتم، أنه كان معهم شاهداً، وقد رأى الأمور كيف سارت، أي أنه «عليه السلام» يعتبر حضور عدي، وشهوده لما جرى يجعل لموقفه قيمة، وأثراً في نفوس الناس.. ويزيل الريب والشك عنهم.

ونحن إذا نظرنا إلى شخصية عدي، فسنرى: أنه «رحمه الله» كان جواداً، شريفاً في قومه، معظماً عندهم وعند غيرهم، حاضر الجواب. وكان النبي «صلى الله عليه وآله» يكرمه إذا دخل عليه(1). وفي نص آخر: «كان عدي سيد الناس مع علي «عليه السلام» في نصيحته وغناؤه»(2).

ومما قاله عبد الله بن خليفة الطائي البولاني في حق عدي: «أليس من لم يغدر، ولم يفجر، ولم يجهل، ولم يبخل، ولم يمتن، ولم يجبن؟!»

هاتوا في آبائكم مثل أبيه، أو هاتوا فيكم مثله..

(1) قاموس الرجال ج7 ص 181.

(2) وقفة صفين للمنقري ص 523.

أوليس أفضلكم في الإسلام؟!!

أوليس وافدكم إلى النبي «صلى الله عليه وآله»؟!!

أوليس برأسكم يوم النخيلة، ويوم القادسية، ويوم المدائن، ويوم جلولاء الواقعة، ويوم نهاوند، ويوم تستر؟! الخ..» (1).

وهذا يشير: إلى أنه «رحمه الله» كان من أكثر الناس تأثيراً في الناس، فهو سيد الناس مع علي «عليه السلام»، وهو معظم عند قومه، وعند غيرهم.. وله تاريخ مجيد حافل بالموافق والإنجازات المتوالية التي لم تكن مجرد صدف، أو حوادث عارضة قد لا تتكرر، بل إن تكرر مواقفه الباسلة والشجاعة، والمشرفة شاهد صدق على أصالته في ذلك..

وهو حاضر الجواب.. لا يتلأأ، ولا يؤخذ بالمفاجأة.. وهو صاحبي كان معظماً ومكرماً لدى رسول الله «صلى الله عليه وآله» إذا دخل عليه..

والأهم من ذلك كله وسواه: أنه «رحمه الله» كان يملك المنطلقات والمعايير الصحيحة التي يجب أن تهيمن على السلوك وعلى المواقف، وكان ملتزماً بها..

ويشهد لذلك: قوله لأهل العراق حين اختلفوا في صفين بعد رفع المصاحف، يحث الناس على التسليم لعلي «عليه السلام»:

(1) تاريخ الطبري ج 5 ص 9.

«..فانظروا في أموركم وأمره، فإن كان له عليكم فضل ليس لكم مثله، فسلموا له، وإلا فنازعوا.. والله، لئن كان إلى العلم بالكتاب والسنة، إنه لأعلم الناس بهما.

ولئن كان إلى الإسلام، إنه لأخو نبيه «صلى الله عليه وآله»، والرأس في الإسلام.

ولئن كان إلى الزهد والعبادة، إنه أظهر الناس زهداً، وأنهم عبادة.

ولئن كان إلى العقول، إنه لأشد الناس عقلاً، وأكرمهم نحيزة.

ولئن كان إلى الشرف والنجدة، إنه لأعظم الناس شرفاً ونجدة.

ولئن كان إلى الرضا، لقد رضي به المهاجري والأنصاري في شورى عمر، وبايعوه بعد عثمان، ونصروه على أصحاب الجمل، وأهل الشام، فما الفضل الذي قربكم إلى الهدى؟! وما النقص الذي قربه إلى الضلال؟!!

إلى أن قال: فاعترف أهل صفين لعدي بن حاتم بعد هذا المقام. ورجع كل من تشعب على علي «عليه السلام» (1).

وهذا النص يبين أمرين:

أحدهما: ما أشرنا إليه من أن عدي بن حاتم يفكر، ويتكلم، ويمارس قناعاته، المستندة إلى أسس صحيحة وسليمة. ويدعو الناس

(1) الإمامة والسياسة ص 121.

أيضاً إلى اعتماد المعايير والضوابط في مواقفهم، وعدم الانقياد للهوى، وللانفعالات، والعصبيات، وما إلى ذلك..

الثاني: إنه «رحمه الله» يعطي الناس الحرية في اختيار مواقفهم، وفق قناعاتهم، حين تكون تلك القناعات مستندة إلى معايير صالحة. ومرضية عند الله، وفي صالح عباد الله. ويعطيهم حق الاعتراض، والمخالفة إذا رأوا حتى خليفتهم قد جانب الحق، وتنكب الصراط المستقيم..

وكل هذا الذي ذكرناه، وسواه، هو الذي دعا علياً «عليه السلام» إلى الكلام، لأن كلامه بمثابة الشهادة للناس على واقع عائشة، وعرف مداخله ومخارجه، وهو قادر على وضع الأمور في نصابها.. ولكلام أمثاله قيمة كبيرة عند الناس، وأثر في تصويب المسار، وإعطاء السكينة والطمأنينة لهم..

الرقابة على الحكام:

إن استعانة علي «عليه السلام» بعدي، وجعله شاهداً، مع أن علياً «عليه السلام» إمام معصوم ومسدد ومؤيد، ومنصوص عليه من الله ورسوله يعطي درساً هاماً جداً في السياسة العملية. ومثلاً لسائر الحكام غير المعصومين، حيث يشير لهم إلى أولوية، بل إلى ضرورة اعتماد هذه الطريقة في حماية مصالح العباد، وفي بعث الطمأنينة والسكينة في قلوبهم، وترسيخ ثقتهم بسلامة النهج المعتمد في التعامل، ولا سيما في القضايا المصيرية..

فعلى الحكام أن يختاروا للشهادة على أعمالهم، ومسيرة الحركة العامة من هم مثل عدي بن حاتم في مكانته في الناس وفي عقله، وفي بصيرته، وفي دينه، والتزامه، وفي حسن نظره للأمور، وفي سوابقه أيضاً. على أن يكون هذا الشهود، وهذه الرقابة القريبة فعالة ومواكبة لكل حركة الواقع، وفي جميع الأطوار والأدوار والمراحل كما دللتنا عليه هذه الحادثة..

ويجب أن لا تحول قداستهم، وموقعهم الديني، أو حتى كونهم رأس الهرم في الحكم دون إعطاء الفرصة لتقييم أعمالهم، والقبول بالنقد البناء لمسيرتهم ولسياساتهم العملية..

كما أن إعطاء هذه القيمة لكلام عدي بن حاتم، لأجل كونه كان حاضراً وشاهداً يعطي: أنه لا بد من الحضور القريب، والشهود المباشر لها لمن يراد إعطاؤه هذا الدور، ولا يكفي أن يكون ممن يستند إلى نقولات وتقارير ترفع، فإن معاينة الأمور والحضور في متن الأحداث، هي التي تبعث الطمأنينة، وتحقق السكينة، وتؤكد الثقة بالحكم وبالحاكم وبسياساته..

كيف حسم عدي الأمر!؟:

وقد حسم عدي بن حاتم «رحمه الله» الأمر، بإعطاء قراره القاطع بالطاعة المطلقة لقرار علي «عليه السلام»..

وقد يبدو للوهلة الأولى: أنه «رحمه الله» لم يقدم مبرراً لقراره هذا.. وهذا قد يفقد موقفه قوته وقيمته.

ونجيب:

أولاً: لم يكن هناك ضرورة لتصريح عدي بمبررات قراره هذا.. فإن ما ذكره الأشتري، وما ذكره أبو الهيثم بن التيهان، وما ذكره علي «عليه السلام» نفسه قد تضمن المباني و المنطلقات لقرار عدي «رحمه الله».

على أن عدياً «رحمه الله» قد بيّن لنا أن نظرته إلى الأمور، وإلى موقف علي «عليه السلام» من خصومه، يستند إلى ضوابط وثوابت لا مجال للنقاش فيها، فقد قال بعد التحكيم، وقد رأى الاختلاف بين أهل العراق:

«أيها الناس، إنه والله لو غير علي «عليه السلام» دعانا إلى قتال أهل الصلاة ما أجنبناه. وما وقع بأمر قط إلا ومعه من الله برهان، وفي يده من الله سبب. وإنه وقف عن عثمان بشبهة، وقاتل أهل الجمل على النكت، وأهل الشام على البغي.

فانظروا في أموركم وأمره، فإن كان لكم عليه فضل» (1) إلى آخر النص الذي ذكرناه قبل قليل.. وقد ذكر فيه: أن علياً «عليه السلام» جامع لكل ما يقتضي تقدمه على جميع الناس..

معادلة أبي زينب الأزدي:

أما أبو زينب الأزدي، فهو زهير بن الحارث بن عوف، الذي

(1) الإمامة والسياسة ص 121.

شهد على الوليد بن عقبة بشرب الخمر، وشهد مع علي «عليه السلام» حربي الجمل وصفين (1).

وقد رأينا: أن أبا زينب هذا قد حمل علياً «عليه السلام» المسؤولية كاملة..

وقد برر ذلك: بأنه «عليه السلام» أهدى سبيلاً، وأعظم في الخير نصيباً منهم. وهذه ضمانات يصح الاعتماد عليها، والاستناد إليها، فما يقرره «عليه السلام» يصبح حجة وعذراً لهم أمام الله سبحانه..

وهناك ضمانات أخرى تنضم إلى هذه، وهي: أنه «عليه السلام» سيكون هو المسؤول عن اتخاذ القرار، ويتحمل عظيم وزره ويكون ثقله عليه، وهذا يحتم عليه أن يتأكد من أن قراره موافق للصواب وللحق.. وبذلك يكون «عليه السلام» هو الرقيب على نفسه، والمسؤول عن تصويب مساره وعن صحة قراره..

وهذه درجة عالية من الوعي والتدبر في الأمور، يستحق أبو زينب عليها الإكبار والتقدير والاحترام لدى العقلاء وأهل المبادئ، والقيم..

ألَسنا على الحق؟!

وقد قدم أبو زينب الأزدي لنا مثلاً لثقة الناس بإمامهم وخليفتهم،

(1) راجع: أسد الغابة ج 5 ص 205 والاستيعاب ج 4 ص 81، ونسب معد ج 2 ص 1483 ومروج الذهب ج 2 ص 483.

وطمأنينتهم إلى دقة نظره، وصحة قراره بسؤاله إياه: «ألسنا على الحق، وعدونا على ضلال»؟! ولولا هذه الثقة لم يكن هناك مبرر لهذا السؤال، بل كان أبو زينب ينصرف هو إلى البحث عن جواب لهذا السؤال بنفسه.

وجاءته الإجابة العلوية لتشير إلى أمرها جداً.. وهو أن تصويب المسار من قبله «عليه السلام»، يجب أن لا يثير لدى الناس أية سلبية فيما يرتبط بالاتكال على شهادته «عليه السلام»، أو التهاون في السعي لنيل مقامات الرضى والكرامة عند الله.. أو التقصير في التدقيق وفي التحقق، من توفر عناصر السلامة في ممارسة الموقف، أو في استكمال عناصر الوضوح فيه لدى عامة الناس.

ولأجل ذلك، حدد «عليه السلام» ضابطة لا بد من الانطلاق منها، فهو من جهة يتحمل مسؤولية الدلالة والهداية إلى ما هو حق وصواب..

ومن جهة أخرى بين أن المسؤولية تقع على عاتق السائل نفسه، فقد قام «عليه السلام» بتقديم قضية مشروطة، معتمدة على ما حدده «عليه السلام» من صحة الخيار، وسلامة المسار بالدرجة الأولى، حيث صَدَّرَها بكلمة: «إن» المفيدة للشك في حصول الشرط. موضحاً أن زمام الأمر ليس في يد المجيب بل في يد السائل، من حيث أنه فعل اختياري له، فقال «عليه السلام»: «أشهد لئن خرجت لدينك ناصراً، صحيح النية، وقد قطعت الولاية، وأظهرت منهم البراءة - كما قلت -

إنك لفي رضوان الله»..

وسبب ذلك: أن أبا زينب قد عول في سؤاله على مجرد حركة الجوارح بالاتجاه الصحيح، وأراد أن يجعلها هي المعيار في الهدى والضلال، ولم يلتفت إلى أن الأمر ليس كذلك، بل هو يعتمد على عنصرين:

أحدهما: ما ذكره أبو زينب من سلامة الحركة باتجاه الهدف..

والآخر: صحة النية، وسلامتها، وطهرها، ومدى الإخلاص لله في تلك الحركة الجوارحية..

وحيث إن النية أمر باطني، تحتاج إلى مبادرة اختيارية لإنشائها، ولأن الإخلاص معناه: ممارسة فعل قلبي يتمثل بإبعاد أية شائبة غير إلهية عن تلك النية، وحيث إن ذلك يتبلور في حركة قلبية تمتد من الماضي إلى الحاضر، ثم إلى المستقبل. ويحتاج إلى صيانة مستمرة، من أن يتعرض ذلك العمل الجوارحي والجواني إلى التبدد والتلف بواسطة الرياء، أو الجحود، أو غير ذلك.. كان لا بد من الاعتماد على كلمة «إن» التي تضع الاستجابة لدواعي الإخلاص، ولغير ذلك مما ذكرناه في دائرة الاحتمال الإيجابي الذي يؤسس للبشارة الكبرى لأبي زينب بأنه «على الحق»..

الناكثون .. هم الأحزاب:

وقد قال علي «عليه السلام» لأبي زينب: «فلا تشك، فإنك إنما تقاتل الأحزاب». فأنشأ أبو زينب يقول: «سيروا إلى الأحزاب أعداء

النبي الخ...».. وهذا يدل:

أولاً: على أنه «عليه السلام» يرى: أن خطر الناكثين على الدين، وعلى حافظه الأول لا يقل عن الخطر الذي كان يتهدهما من قبل الأحزاب في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ثانياً: إن الذين يحملون راية الحرب على الدين وعلى الإمام هم بقية أو امتداد لأولئك الأحزاب الذين حاربوا الرسول «صلى الله عليه وآله» يوم الخندق.

ثالثاً: إنه «عليه السلام» يرى: أن حكمهم الواقعي لا يختلف - بهذا اللحاظ - عن حكم المشركين الذين حاربوا النبي «صلى الله عليه وآله»..

فدل ذلك على أن سيرة علي «عليه السلام» فيهم - بعد انتهاء الحرب - وعفوه عن بقيتهم، وعدم اغتنام أموالهم إلا ما حواه العسكر كان امتداداً لسيرة النبي «صلى الله عليه وآله» في المشركين في فتح مكة، والتي تمثلت باليمن والكف(1). مع أنهم يستحقون القتل. ولكن

(1) راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 273 والكافي ج 5 ص 21 و 33 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 137 و 154 و 155 والغيبة للنعماني ص 232 و 231 والمحاسن للبرقي ص 320 وعلل الشرايع ص 147 و 150 و 154 ووسائل الشيعة ج 11 ص 55 و 58 و 57 و 59 و 18 والبرهان (تفسير) للبحراني ج 4 ص 207 ورياض المسائل ج 1 ص 482 و 481 و 183 ومختلف الشيعة ج 2 ص 157 والخصال ج 1

المصلحة هي التي دعت لاعتماد هذا الحكم التخفيفي.

رابعاً: إن هذه النظرة تتوافق مع ما قررته الروايات.. حيث ذكرت: أنه «عليه السلام» قال: أنه سيكون للبغاة دولة، فلولا سياسته هذه للقي شيعته بعده بلاء عظيماً⁽¹⁾.

والإمام الحجة «عليه السلام» هو الذي يسير فيهم وفق الحكم الواقعي⁽²⁾..

ص276 وتفسير القمي ج2 ص321 = ونور الثقلين ج5 ص84 و 85 وجواهر الكلام ج21 ص331 و 336 و 350 و 35 و 330 ودعائم الإسلام ج1 ص394.

(1) راجع الهامش السابق.

(2) راجع: الكافي ج5 ص33 وتهذيب الأحكام ج6 ص154 وعلل الشرائع ص150 ووسائل الشيعة ج11 ص57 ورياض المسائل ج1 ص482 وجواهر الكلام ج21 ص335 و 336.

الفصل الثالث:

الأشتر يعزل أبا موسى..

الأشتر إلى الكوفة:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»: «وبلغ أمير المؤمنين «عليه السلام» ما كان من أمر أبي موسى في تخذيل الناس عن نصرته، فقام إليه مالك الأشتر «رحمه الله تعالى»، فقال: يا أمير المؤمنين، إنك قد بعثت إلى الكوفة رجلاً من العنت، فما أراه [أحكم] شيئاً. وهؤلاء أخلف [أخلق] من بعثت أن يستتب لك الناس على ما تحب. ولست أدري ما يكون. فإن رأيت - جعلت فداك - أن تبعثني في أثرهم، فإن أهل الكوفة أحسن لي طاعة، فإن قدمت عليهم رجوت أن لا يخالفني أحد.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: الحق بهم على اسم الله عز وجل.

فأقبل الأشتر حتى دخل الكوفة»(1).

(1) الجمل للمفيد ص 251 و (مكتبة الداوري - قم) ص 135 و 136 والغارات للثقفى ج 2 ص 921 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 500 و 501 وأعيان الشيعة ج 1 ص 565.

لكن أبا جعفر يقول: وأنت الأخبار علياً «عليه السلام» باختلاف الناس بالكوفة، فقال للأشتري: أنت شفعت في أبي موسى أن أقره على الكوفة، فإذهب فأصلح ما أفسدت.

فقام الأشتري، فشخص نحو الكوفة، فأقبل حتى دخلها والناس في المسجد الأعظم، فجعل لا يمر بقبيلة إلا دعاهم، وقال: اتبعوني إلى القصر، حتى وصل القصر، فاقتحمه وأبو موسى يومئذ يخطب الناس على المنبر، ويثبطهم، وعمار يخاطبه، والحسن «عليه السلام» يقول: اعتزل عملنا، وتنج عن منبرنا، لا أم لك! (1).

قال المفيد «رحمه الله»:

إن الأشتري «انتهى إلى القصر في جماعة من الناس، فاقتحم وأبو موسى قائم في المسجد الأعظم يخطب الناس ويثبطهم عن نصره أمير المؤمنين «عليه السلام»، وهو يقول:

«أيها الناس هذه فتنة عمياء صماء، تطأ في خطامها. النائم فيها خير من القاعد، والقاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، والساعي خير من الراكب.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 20 و 21 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 487 و 486 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 501 والغارات للثقف ج 2 ص 921 والكامل في التاريخ ج 3 ص 231 ونهاية الإرب ج 20 ص 52 و 53 وعن العبر وديوان المبتدا والخبر ج 2 ص 614 وأعيان الشيعة ج 1 ص 565.

إنها فتنة نافذة كداء البطن، أتنكم من قبل مأمنكم، تدع الحليم فيها حيران.

[إنّا معاشر أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» أعلم بالفتنة، إنها إذا أقبلت شبّهت] (1)، فإذا أدبرت أسفرت» (2).

وعمار يخاطبه، والحسن «عليه السلام» يقول: «اعتزل عملنا لا أم لك صاغراً، وتنح عن منبرنا».

وأبو موسى يقول لعمار: هذه يدي بما سمعت من رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: «ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم» (3).

فقال له عمار: إنما قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ستكون فتنة أنت فيها يا أبا موسى قاعداً خير منك قائماً (4)، ولم يقل

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 486 و 487 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 498 و 501 والغارات للثقي ج 2 ص 921 و 923 والفتنة ووقعة الجمل ص 140 و 141 والجمل للمفيد ص 136.

(2) كنز العمال ج 11 ص 172 والغارات للثقي ج 2 ص 921 والفتنة ووقعة الجمل ص 140 و 141 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 501 والجمل للمفيد ص 136.

(3) الجمل للشيخ المفيد ص 252 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 136.

(4) الجمل للمفيد ص 251 و 252 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 136 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 482 و (ط مؤسسة الأعلمي) 498 و 501 وشرح

ذلك لغيرك.

ثم قال له عمار: أرني يدك يا أبا موسى.

فأبرزها إليه، فقبض عليها عمار وقال: غلب الله من غالبه، ولعن من جاحده.

ثم قال عمار: أيها الناس، إن أبا موسى أوتي علماً، ثم انتفض عنه كما ينتفض الديك إذا خرج من الماء(1).

وروى الطبري عن أبي مريم الثقفي، قال: والله إني لفي المسجد يومئذ إذ دخل علينا غلمان أبي موسى يشتدون ويبادرون أبا موسى: أيها الأمير، هذا الأشتري جاء، فدخل القصر، فضربنا وأخرجنا.

فنزل أبو موسى من المنبر، وجاء حتى دخل القصر، فصاح به

الأخبار ج 1 ص 384 وتذكرة الخواص ص 68 والكامل في التاريخ ج 3 ص 231 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 263 ونهاية = الإرب ج 20 ص 48 و 52 و 53 والفصول المهمة ص 73 و 74 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 21 وعن العبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ص 614 والغارات ج 2 ص 922 و 923 وراجع ص 919 والغدير ج 9 ص 112 وراجع: الفتنة ووقعة الجمل ص 140 (1) الغارات للثقف ج 2 ص 922 و 923 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 15 و 16 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 484 و (ط مؤسسة الأعلمي) ص 501 والدرجات الرفيعة ص 266 وراجع: الجمل للمفيد ص 252 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 136.

الأشتر: أخرج من قصرنا لا أم لك، أخرج الله نفسك! فوالله إنك لمن المنافقين قديماً.

قال: أجلني هذه العشية.

قال: قد أجلتك، ولا تبيتن في القصر [الليلة].

ودخل الناس ينتهبون متاع أبي موسى، فمنعهم الأشتر، وقال: إنني قد أخرجته وعزلته عنكم.

فكف الناس حينئذٍ عنه⁽¹⁾.

ونقول:

لاحظ ما يلي:

النبى يحذر أبا موسى:

ظهر مما تقدم: أن أبا موسى قد حاول تزوير كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فصدّه عمار، وأظهر الحق.

ويبدو: أن هذه هي ليست المرة الأولى التي يحاول فيها أبو

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 20 و 21 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 501 و (ط أوربا) ج 1 ص 3153 و 3154 و (ط أخرى) ج 4 ص 487 والجمل للمفيد ص 253 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 136 و 137 والغارات ج 2 ص 922 والكامل في التاريخ ج 3 ص 231 ونهاية الإرب ج 20 ص 52 و 53 وعن العبر وديوان المبتدا والخبر ج 2 ص 614.

موسى الهروب من حديث الفتنة هذا، فقد روى أبو يعلى في مسنده، قال:

«حدثنا عقبة بن مكرم، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا علي بن أبي فاطمة، عن أبي مريم قال: سمعت عمار بن أبي ياسر يقول: يا أبا موسى، أنشدك الله، ألم تسمع رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار؟!»

فأنا سائلك عن حديث، فإن صدقت وإلا بعثت عليك من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من يقرر!

ثم أنشدك الله، أليس إنما عناك أنت رسول الله «صلى الله عليه وآله» بنفسك، فقال: إنها ستكون فتنة في أمتي أنت يا أبا موسى فيها نائم خير منك قاعداً، وقاعد خير منك قائماً، وقائم خير منك ماشياً. فخصك رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولم يعم الناس؟!»

فخرج أبو موسى ولم يرد عليه شيئاً⁽¹⁾ [واعتزل ناحية عنه].

فاتضح لنا: كيف أن أبا موسى كان يحاول التدليس على الناس في حديث الفتنة، ويتصرف في كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»

(1) مسند أبي يعلى ج3 ص203 و 204 ومجمع الزوائد ج7 ص246 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص273 و 274 والكامل لابن عدي ج5 ص187 وتاريخ مدينة دمشق ج32 ص92 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص150.

وآله» الموجّه إليه دون سواه ليوهم الناس أنه عام لهم جعله عاماً للناس جميعاً. وقد جاء حديث أبي يعلى ليؤيد هذه الحقيقة التي تجاهلها الطبري، ومن يسير على منهاجه، ويقطع النص الذي تضمنها، ويسقطه بالكلية، خيانة منه لدينه ولأمته، وللأجيال كلها..

فيا بؤسى لأمة يكون هؤلاء علماءها، وحفظة تراثها.. وليتأمل بدقة كيف حذفوا جزءاً هاماً من النص، ابتداءً من قوله: «ولم يقل ذلك لغيرك إلخ...».

هل المشورة إفساد؟!:

إننا وإن كنا نرى: أن الذي تقدم عن الشيخ المفيد «رحمه الله» عما جرى بين علي «عليه السلام» والأشتر، هو الأقرب والأصوب. وإن الأشتر لم يفسد الأمور بمشورته على أمير المؤمنين بإبقاء أبي موسى إذا كان يمكن لأمر المؤمنين «عليه السلام» أن لا يرضى بتلك المشورة.

كما أن المشورة على إنسان بأمر لا يعد إفساداً..

نعم.. وإن كنا نرى ذلك، ولكننا سنحاول أن نجاري الطبري في النص الذي ذكره، ونتلمس له المبررات المعقولة التي تحل الإشكال، وتنسجم معها النصوص، وتتوافق مع خلق وسياسات علي «عليه السلام» مع أصحابه، فنقول:

1 - إنه على فرض صحة نص الطبري، فالذي يبدو: هو أن أمير المؤمنين «عليه السلام»، أراد أن يفهم الأشتر وغيره: أن المشورة التي

يعمل بها إن كانت فاسدة، فإنه يصح نسبة ما حصل بسببها من فساد إلى من أشار بها.

ليؤكد «عليه السلام»: على أن المشورة شأن خطير وحساس، لا يصح التهاون به، ولا يقبل التملص من تبعاته، وكأن هذا ينسجم ويتوافق مع ما روي عنهم «عليهم السلام»: من كنت سبباً في بلائه وجب عليك التلطف في علاج دائه.

نقول هذا مع علمنا: بأن المشير لا يجبر أحداً على العمل بمشورته، فالقرار يبقى بيد من تشير عليه، فله أن يرفض، أو أن يقبل.. ولكن ذلك لا يعني أن المشورة كانت بلا أثر.

قد يقال: إنه «عليه السلام» قد رضي بأن يعمل بما هو باطل وفاسد، فإنه كان «عليه السلام» قد علم ببطلانه ثم عمله، فهو - والعياذ بالله - شريك في الإفساد والفساد.. وإن كان يجهل بفساده، فذلك يعني: أن ما تقرر قرآنياً وعقلياً من عصمته «عليه السلام» وتسديده لم يكن صحيحاً، فيتطرق الشك إلى القرآن، والعياذ بالله..

ويجاب:

بأن أبا موسى وإن لم يكن أهلاً للولاية، ولكن عزله عن الكوفة مع رغبة أهل الكوفة بإبقائه، سيوجب اختلالاً في بعض الجهات التي لا يصح الإخلال بها.. فكان لا بد من إبقائه - كما قال الأشر - إلى أن يكتشف الناس حقيقة أمره، ويتلمسوا بأنفسهم فساده وإفساده.

3 - وكان المطلوب أيضاً: أن يتم عزله على يد نفس ذلك الذي

أشار بإيقائه، لكي لا يسبق إلى وهم أحد: أن للرغبة في الحكم والتفرد في الأمر أثراً في استعجال عزله، وأنه لم يكن في سوءه بذلك المستوى الخطير الذي يفرض عزله..

أسلوب العزل:

- 1 - إن الأشتر قد باغت أبا موسى بحركته تلك، وضيع عليه فرصة المطاولة والمماطلة.. وبدا واضحاً: أن أبو موسى قد فقد زمام المبادرة، ولم يعد أمامه خيار سوى أحد أمرين: إما الرضوخ. وقبول العزل، أو المواجهة. وحيث إنه يعلم أنه لا طاقة له بالمواجهة، فقد استسلم لقرار..
- 2 - إن الأشتر حين صار يمر بالقبائل، ويأمرهم باتباعه، قد وضع أبا موسى أمام الرأي العام كله، فلم يبق لديه أية فرصة لأي ادعاء يثير الشبهة، أو يفسح المجال للتستر على شيء مما يتخذ من غموضه وسيلة لتعمية الأمور على الناس.

تنح عن منبرنا:

وقد جاء هذا التحرك الصاعق من قبل الأشتر في وقت كان أبو موسى يصر على منع الناس من الانقياد للخليفة الذي بايعوه.

وكان الإمام الحسن «عليه السلام» وعمار «رحمه الله» يعلنان: أن أبا موسى في موقع المعتدي والغاصب، الذي يستحق أن يردع ولو بالقوة.. ولذلك كان الإمام الحسن «عليه السلام» يقول له: «اعتزل عملنا، وتنح عن منبرنا، لا أبا لك..».

مشيراً بهذه الطريقة من التعبير إلى تمامية وصحة البيعة لأمر المؤمنين، حتى صارت الولاية والمنبر له «عليه السلام»، وعلى أبو موسى أن يطيع الأمر بالتثني والاعتزال.. وأصبحت مماطلته وجرأته على الخلاف، اغتصاباً وعدواناً على موقع لا يحق له اغتصابه، ويجب على الناس أن يردعوه عن ذلك ولا يمكنهم السكوت عليه..

يبقى هنا سؤال: أنه لماذا لم يتخذ الإمام الحسن وعمار وكل من سبقوا الأشر إلى الكوفة هذا الموقف، وينتهي الأمر؟! **ونجيب:**

بأن للأشر في الكوفة نفوذاً عظيماً، فتوليته لمهمة عزله بهذه الطريقة، وتولي عمار مهمة تعريته أمام الناس، وإظهار دخائله بصورة علنية، وصبرهم على ترهاته كان مطلوباً أيضاً بنفس القدر الذي كان هذا التصرف مطلوباً من الأشر.

ضرب غلمان أبي موسى ليس ظلماً:

ولا يصح عد ضرب الأشر غلمان أبي موسى من مفردات الظلم والعدوان، فإن الأشر كان الرجل الورع والتقّي الذي لا يعتدي على أحد..

ولكن ظواهر الأمور تشير: إلى أن الأشر الذي هو من أقرب الناس إلى علي «عليه السلام»، قد جاء إلى القصر، ومعه تلك الجموع الغفيرة، وأصدر أمره لهم بتخلية القصر، وكان يتكلم بلسان،

وباسم الخليفة فالامتناع عن تنفيذ أوامره يعتبر اعتراضاً على أمير المؤمنين «عليه السلام»، وتمرداً عليه، فلا بد من تأديب من يفعل ذلك، وإجباره على امتثال الأمر ولو بالضرب.

أخرج من قصرنا:

وقد أكد الأشتر «رحمه الله» أمر غاصبية أبي موسى لذلك المقام بقوله: أخرج من قصرنا، حيث دل هذا التعبير: على أن علياً «عليه السلام» قد أصبح هو المتولي الذي يملك حق التصرف في الشؤون العامة، وهو المرجعية الصحيحة للناس، وأصبح الأمر يرجع إليه في الرد وفي القبول.

ولذلك أخبر الأشتر الناس: بأنه قد عزل أبا موسى، وأخرجه عنهم، ولم نجد أحداً منهم اعترض أو أثار أي سؤال عن مدى دقة وصحة قوله «رحمه الله»: «قد أخرجته، وعزلته عنكم».

خطب ومواقف بعد عزل أبي موسى:

وبعد أن تم عزل أبي موسى خطب الإمام الحسن «عليه السلام»، وعمار، والأشتر، وحجر بن عدي. فنحن نذكر كلماتهم وخطبتهم هذه وفق ما أورده المفيد «رحمه الله»، ثم نذكر بعض النقاط المرتبطة بها، مع مراعاة الاختصار قدر الإمكان، فنقول:

خطبة الإمام الحسن عليه السلام:

قال المفيد «رحمه الله»:

ثم صعد الحسن «عليه السلام» المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر جده فصلى عليه، ثم قال:
«أيها الناس! إن علياً أمير المؤمنين باب هدى، فمن دخله اهتدى، ومن خالفه تردى». ثم نزل.

خطبة عمار بن ياسر:

فصعد عمار، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على رسول الله «صلى الله عليه وآله» ثم قال:
«أيها الناس! إنا لَمَّا خشينا على هذا الدين أن تنهدم جوانبه ويتعري أديمه، نظرنا لأنفسنا ولديننا، فاخترنا علياً «عليه السلام» خليفة، ورضينا به إماماً.
فنعم الخليفة، ونعم المؤدب، مؤدب لا يؤدب، وفقه لا يعلم، وصاحب بأس لا ينكر، وذو سابقة في الإسلام ليست لأحد من الناس غيره.
وقد خالفه قوم من أصحابه، حاسدون له، باغون عليه، وقد توجهوا إلى البصرة، أخرجوا إليهم رحمكم الله، فإنكم لو شاهدتموهم وحاججتموهم تبين أنهم ظالمون»⁽¹⁾.

(1) الجمل للمفيد ص254 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص137 والمعيار والموازنة ص117 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص14.

خطبة الأشر:

ثم خرج الأشر «رحمه الله»، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

«أيها الناس! أصغوا إلي بأسماعكم، وافهموا قلبي بقلوبكم، إن الله عز وجل قد أنعم عليكم بالإسلام نعمة لا تقدرُونَ قدرها، ولا تؤدون شكرها. كنتم أعداءً يأكل قلوبكم ضعيفكم، وينتهب كثيركم قليلكم، وتنهتكم حرمة الله بينكم، والسبيل مخوف، والشرك عندكم كثير، والأرحام عندكم مقطوعة، وكل أهل دين لكم قاهرون، فمن الله عليكم بمحمد «صلى الله عليه وآله»، فجمع شمل هذه الفرقة، وألف بينكم بعد العداوة، وكثركم بعد أن كنتم قليلين.

ثم قبضه الله عز وجل إليه، فحوى بعده رجلاً.

ثم ولي علينا بعدهما رجل نبذ كتاب الله وراء ظهره، وعمل في أحكام الله بهوى نفسه.

فسألناه أن يعتزل لنا نفسه، فلم يفعل، وأقام على أحداثه، فاخترنا هلاكه على هلاك ديننا ودنيانا، ولا يبعد الله إلا القوم الظالمين.

وقد جاءكم الله بأعظم الناس مكاناً في الدين، وأعظمهم حرمةً، وأصوبهم في الإسلام سهماً، ابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأفقه الناس في الدين، وأقرئهم لكتاب الله، وأشجعهم عند اللقاء يوم البأس.

وقد استنفركم فما تنتظرون؟! أسعيدياً أم الوليدي؟! الذي شرب

الخمير، وصلى بكم على سكر وهو سكران منها، واستباح ما حرمه الله فيكم.

أي هذين تريدون؟! قبح الله من له هذا الرأي!
 ألا فانفروا مع الحسن ابن بنت نبيكم، ولا يتخلف رجل له قوة.
 فوالله ما يدري رجل منكم ما يضره مما ينفعه.
 ألا وإني لكم ناصح شفيق عليكم، إن كنتم تعقلون، أو تبصرون.
 أصبحوا إن شاء الله غداً عادين مستعدين، وهذا وجهي إلى ما هنالك بالوفاء».

خطبة حجر بن عدي:

ثم قام حجر بن عدي الكندي «رحمه الله»، فقال:

«أيها الناس! هذا الحسن بن علي بن أبي طالب، وهو من عرفتم،
 أحد أبويه النبي الأمي «صلى الله عليه وآله»، والآخر الإمام الرضي
 المأمون الوصي، وهو أحد اللذين ليس لهما في الإسلام شبيه، سيدي
 شباب أهل الجنة وسيدي سادات العرب، أكملهم صلاحاً، وأفضلهم
 علماً وعملاً، وهو رسول أبيه إليكم، يدعوكم إلى الحق، ويسألكم
 النصر، فالسعيد والله من ودهم ونصرهم، والشقي من تخلف عنهم
 بنفسه عن مواساتهم.

فانفروا معه رحمكم الله خفافاً وثقالاً، واحتسبوا في ذلك الأجر،
 فإن الله لا يضيع أجر المحسنين».

فأجاب الناس كلهم بالسمع والطاعة(1).

ونقول:

سنكتفي هنا بالإلماح إلى كلمة الإمام الحسن «عليه السلام»،

فنقول:

علي باب الهدى:

تضمنت كلمات الإمام الحسن «عليه السلام» أمراً عقائدياً، كان لا بد من إيقاف الناس عليه، وإقامة الحجة عليهم به، لأنه بمثابة الأساس والمنطلق، الذي يغني ويقتني، ويحل المشكلات، وتنال الكرامة والسعادة والفوز في الدنيا والآخرة.

وسبب ذلك: أنه يبين للناس: أن أمر علي «عليه السلام» لا يشبه أمر الخلفاء الذين سبقوه، بل إن أولئك الخلفاء أنفسهم مأخوذون بهذا الأمر العقائدي ومؤخذون عليه كما يؤخذ به، ويؤخذ على التفريط به سائر الناس..

وقد صرح «عليه السلام»: بأن هذا الأمر العقائدي، ليس مما يعذر أحد بجهله، لأن نفس الدخول في باب الهدى مما لا بد للناس

(1) المعيار والموازنة ص 121 والأخبار الطوال ص 145 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 485 والبداية والنهاية ج 7 ص 236 والفصول المهمة ص 74 - 75 والجمل للمفيد ص 254 - 256 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 138.

منه، وعدم الدخول فيه حتى لو كان ذلك بسبب الجهل سيكون من موجبات البوار والهلاك..

وبعبارة أخرى: هناك أمور عقائدية يكون الإعتقاد بها من موجبات زيادة المقام، والحصول على درجات أعلى من القرب والزلفى عند الله، ولا يضر الجهل بها، إذا لم يصاحبه جحود وإنكار. وهناك اعتقادات مطلوبة على كل حال، ويكون نفس الجهل بها مضرراً، كالاعتقاد بوجود الله سبحانه، وبوحدانيته. ومنها أيضاً ولاية أمير المؤمنين «عليه السلام»، الذي عبر عنه الإمام الحسن «عليه السلام» هنا: بأنه باب هدى. ومن المعلوم: أن الدخول في باب الهدى نجاة، وعدم الدخول فيه هلاك وبوار، لأنه يكون من الضلال الذي لا يرضاه الله لعباده.. وهذا التعبير يدل: على أن منكر ولايته «عليه السلام» لا يعذر عند الله في الآخرة.. وإن كان يحكم بإسلامه، وله حقوق المسلمين.

وسيفيده هذا الإسلام في الآخرة إذا كان جاهلاً قاصراً، حيث تعرض عليه الولاية في الآخرة، فإن قبلها صحت أعماله، وكان من الناجين.

وفي جميع الأحوال نقول:

إن كلمة الإمام الحسن «عليه السلام» هذه قد بينت أن البغاة على علي «عليه السلام» وناكثي بيعته هالكون، لأنهم يعرفون أنه باب هدى، ويرفضون دخوله، فلا يحوز لأحد الرضا بفعلهم، فضلاً عن

أن يساعدهم، ويكون تحت لوائهم.

وبعد هذا، فإن هذا يعطي: أن على الناس أنفسهم أن يدركوا أن عليهم نصر باب الهدى، وهو علي «عليه السلام»، ودفع البغاة عنه، والتصدي لكل من خالفه.

فما أروعها من كلمة جمعت فأوعت، وقلت ودلت. فكانت خير الكلام.. وخير الكلام ما قل ودل.

كلمات عمار والأشتر وحجر:

وقد تضمنت كلمات عمار، والأشتر وحجر أموراً سبق أن نبهنا على عدد منها، ومنها على سبيل المثال، لا الحصر:

ألف: بالنسبة لما ورد في كلام عمار نلاحظ ما يلي:

1 - إن بيعتهم لأمر المؤمنين «عليه السلام» تحفظهم وتحفظ الدين من التلاشي والزوال..

2 - إن علياً «عليه السلام» مؤدب لا يؤدب، وفقه لا يعلم. وهذا يسقط دعوى غيره لمقام الإمامة، إذ لا يجوز في العقل اختيار من يحتاج إلى التأديب، والتعليم، مع وجود من هو مستغن منهما.

3 - إن سابقته في الإسلام ليست لأحد غيره..

4 - إن مخالفه حاسدون له، باغون عليه.

5 - إن نفس مشاهدة البغاة عليه، والحجاج معهم تغني عن كل بيان، وتوضح أنهم ظالمون للعيان..

ب: ما ورد في كلام الأشر يتضمن الأمور التالية:

1 - التذكير بنعمة الإسلام عليهم، وكيف بدل الأحوال السيئة والأمور المضطربة، وأصلحها وأشاع الأمن في البلاد والعباد. وحفظ الحرمات ومنع من انتهاكها، وأزال الشرك، ووصل ما انقطع من الأرحام، وأبدلهم بالضعف قوة، وجمع شملهم، وألف بينهم، وكثرهم بعد قلة.

2 - ثم وصف لهم أمر عثمان، وذكر أن إصراره على أحداثه، قد جعل الناس أمام خيارين، لا ثالث لهما، فإما أن يهلك هو، أو أن يهلك دينهم، فاختاروا إهلاكه على هلاك الدين.

3 - إن علياً «عليه السلام» أعظم الناس مكاناً في الدين. وأعظمهم حرمة، وأصوبهم في الإسلام سهماً، وأفقههم في الدين، وأقربهم للكتاب، وأشجعهم، وأقربهم من الرسول.

فكيف يصح تقديم من هو دونه في ذلك عليه؟!!

4 - إن عدم المبادرة إلى نصرته تعني قبولهم بولاية سعيد بن العاص، والوليد بن عقبة، الذي صلى بهم وهو سكران، واستباح فيهم ما حرم الله.

أقوال حجر بن عدي:

أما ما أشار إليه حجر بن عدي فهو:

1 - التعريف بمكانة الإمام الحسن «عليه السلام»..

2 - وصف أمير المؤمنين «عليه السلام» بالوصي، وبالمأمون الرضي.

3 - إن نصرهم له سعادة، والتخلف عنه شقاوة.

استجابة الناس:

وقد صرح النص المتقدم: بأن الناس كلهم أجابوا بالسمع والطاعة..

وهي استجابة اختيارية، لا تشوبها شائبة إكراه، أو خوف، أو طمع في حطام دنيا.. بل سبيلها الوعي، والرغبة بنصر الدين وأهله. والعصية للحق، ولا شيء غير ذلك..

هذا على الرغم من أن أهل العراق لم يروا علياً «عليه السلام» من قبل، بل كانوا منذ فتح العراق تحت هيمنة الآخرين المناوئين المبغضين الشائئين له..

آثار عمار:

ولا نبعد إذا قلنا: إن عماراً كان قد تولى الكوفة برهة في عهد عمر بن الخطاب، كما أن سلمان الفارسي كان قد تولى المدائن. وكان لأصحاب علي «عليه السلام» مشاركات مختلفة في الكوفة ومحيطها.

أما الأشر، فكان له السهم الأوفر في كثير من التحولات هناك. وله شخصية فاعلة في الكوفة وفي الفتوحات، ولا شك في أن حضور

هؤلاء: عمار، والأشتري، والإمام الحسن «عليه السلام» في الكوفة، لعزل أبي موسى، واستنفار أهلها، كان له الأثر الكبير في هذه الاستجابة الشاملة.

علي عليه السلام معيار النجاة والهلاك:

قال يونس النحوي: فكرت في أمر علي وطلحة والزبير: إن كانا صادقين أن علياً قتل عثمان فعثمان هالك، وإن كذبا عليه، فهما هالكان!! (1).

ونقول:

إن هذه المعادلة التي ذكرها يونس النحوي متوافقة مع ما روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» من أنه قال: «علي مع الحق، والحق مع علي يدور معه حيث دار». وغير ذلك من النصوص التي تؤدي هذا المعنى.

فإن كان علي «عليه السلام» هو الذي قتل عثمان، فعثمان هالك، لأن علياً مع الحق، والحق معه.

وإن كان طلحة والزبير قد كذبا على علي «عليه السلام» فهما هالكان لكذبهما في اتهامهما علياً «عليه السلام» بأمر هو بريء منه،

(1) مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية - النجف) ج 2 ص 339 وبحار الأنوار ج 32 ص 122 عنه، و مستدركات علم رجال الحديث ج 8 ص 298.

فكيف إذا انضم إلى ذلك أنهما قد استثمرا هذا الكذب في إهلاك الناس، وإثارة الفتنة في الأمة، وتعدهما الباطل..

وبذلك يكون علي «عليه السلام» هو الميزان والمعيار للحق والباطل.

وهذه النتيجة يصل إليها كل من استضاء بنور آيات الله، ونور كلمات رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

الفصل الرابع:

الكوفيون عند علي عليه السلام في ذي قار..

عدد الكوفيين في جيش علي عليه السلام:

1 - قال أبو جعفر: روى الشعبي، عن أبي الطفيل، قال: قال علي «عليه السلام»: يأتيكم من الكوفة اثنا عشر ألف رجل ورجل واحد، فوالله لقد عدت على نجفة (1) ذي قار، فأحصيتهم واحداً واحداً، فما زادوا رجلاً، ولا نقصوا رجلاً (2).

2 - ويصدق ذلك ما رواه الطبري أيضاً قال:

«حدثني عمر، قال حدثنا أبو الحسن، عن بشير بن عاصم، عن ابن أبي ليلى، عن أبيه، قال:

(1) النجفة: المكان المشرف من الأرض.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 21 وتاريخ الأمم والملوك (ط أوربا) ج 1 ص 3173 و 3174 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 513 وأعيان الشيعة ج 1 ص 455 والكامل في التاريخ ج 3 ص 231 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 87 وقاموس الرجال للتستري ج 11 ص 382 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 204 وراجع: وإمتاع الأسماع ج 13 ص 238 وتاريخ الكوفة للسيد البراقي ص 309.

خرج إلى علي اثنا عشر ألف رجل، وهم أسباع: علي قريش،
وكنانة، وأسد، وتميم، والرباب، ومزينة معقل بن يسار الرياحي.
وسبع قيس، عليهم سعد بن مسعود الثقفي.
وسبع بكر بن وائل وتغلب، عليهم وعلة بن مخدوج الذهلي.
وسبع مذحج والأشعرين، عليهم حجر بن عدي.
وسبع بجيلة وأنمار وخنعم والأزد، عليهم مخنف بن سليم
الأزدي»⁽¹⁾.

3 - ويصدقه أيضاً: ما رواه المفيد «رحمه الله»: وروى إسماعيل
بن عبد الملك بن يحيى بن شبل، عن أبي جعفر محمد بن علي
«عليهما السلام» قال:

سار علي «عليه السلام» من ذي قار قاصداً البصرة حتى نزل
الخريبة⁽²⁾ في اثني عشر ألف رجل، على الميمنة عمار بن ياسر في
ألف رجل، وعلى الميسرة مالك الأشتر في ألف رجل، ومعه في نفسه
عشرة آلاف رجل.

وخرج إليه من البصرة ألفا رجل: خرجت إليه ربيعة كلها إلا

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 513 وراجع: الغارات

للتقفي (تحقيق السد جلال الدين الحسيني) هامش ج 2 ص 638.

(2) موضع بالبصرة. عندها كانت وقعة الجمل. راجع: معجم البلدان ج 2

ص 363.

مالك بن مسمع فيها، وجاءته عبد القيس بأجمعها سوى رجل واحد تخلف عنها، وجاءته بنو بكر رأسهم شقيق بن ثور السدوسي، ورأس عبد القيس عمر بن جرموز العبدى، وأتاه المهلب بن أبي صفرة فيمن تبعه من الأزد»(1).

ويلاحظ هنا: الاختلاف الظاهر بين من يعدهم الطبري قادة ورؤساء وبين من يعدهم غيره.. كالمفيد «رحمه الله»، وسيأتي ما يؤكد هذا الاختلاف.

ونقول:

لقد أخبر علي «عليه السلام» بعدد من يأتيه من الكوفة لنصرته، مع أنه لم يكن في الكوفة جيش مهياً للقيام بمهمات توكل إليه، ليقل: إن من يرسل جيشاً إلى جهة، فلا بد أن يعرف عدد من يرسلهم في ذلك الوجه..

بل كان الخروج إلى قتال الناكثين وغيرهم يتم بقرارات شخصية، وبمبادرات عفوية. وقد يحدد لهم المسؤولون مكاناً يعسكرون فيه، ثم يسيرون في قافلة واحدة أو قوافل متعددة حسب ما يتيسر لهم، فإذا وصلوا إلى القائد العام، وضمهم إلى جيشه، فإنه قد يقوم بعدّهم وبإعدادهم، بهدف تقسيمهم إلى مجموعات محدودة، توكل إليها مهمات قتالية مباشرة، أو غير مباشرة، حسب حالات

(1) الجمل للشيخ المفيد ص 158.

واختصاصات وطاقات، ومواصفات أفراد تلك المجموعة..

فاتضح بذلك: أن عدد النافرين إليه، لم يكن معروفاً، فالإخبار عنه بهذه الدقة لا يمكن إلا أن يكون بعلم خاص، ليس لدى أحد سواه «عليه السلام»، إلا إن كان إماماً مثله..

وبذلك يكون «عليه السلام» قد أكد على حقانية موقفه، بالإضافة إلى النصوص القرآنية والنبوية، وبالمعجزات والكرامات، بما أظهره لهم من علم الإمامة، الذي اختصه الله ورسوله به..

كما أن نفس نكت أولئك لبيعته، وغدرهم به، وقتلهم النفوس المحترمة بغير حق، وإثارتهم الفتنة، وإحداثهم هذا الحدث العظيم، وكونهم يطلبون حقاً هم تركوه، ودماء هم سفكوه، إن ذلك كله يؤكد حقه وباطلهم، وهذاه وضلالهم، ولا يبقى عذراً لمعتذر، ولا حيلة لمتطلب حيلة.

رواية المفيد لا تنافي رواية الطبري:

قد يقال: إن رواية زيد التالية تنافي رواية أبي الطفيل المتقدمة، فقد روى نصر بن عمرو بن سعد، عن الأجلح، عن زيد بن علي، قال: لما أبطأ على علي «عليه السلام» خبر أهل البصرة ونحن في قلة، فقال عبد الله بن عباس رضى الله عنه: فأخبرت علياً بذلك، فقال لي:

«اسكت يا ابن عباس: فوالله ليأتينا في هذين اليومين من الكوفة ستة آلاف وستمئة رجل، وليُعْلَبن أهل البصرة، وليقتلن طلحة

والزبير».

قال: فوالله إني لأتشوف الأخبار وأستقبلها، حتى إذا أتى راكب فاستقبلته واستخبرته، فأخبرني بالعدة التي سمعتها من علي «عليه السلام» لم تنقص رجلاً واحداً⁽¹⁾.

فهذه الراوية تقول: إنه «عليه السلام» أخبر أن عدد من يأتيه من الكوفة هو ستة آلاف وست مئة رجل.. ورواية الطبري عن أبي الطفيل، تقول: إنه أخبر عن مجيء اثني عشر ألف رجل ورجل واجد..

ونجيب: بأنه لا تنافي بينهما، فقد أخبر «عليه السلام» في هذا الرواية بعدد من يأتونه في ذينك اليومين، فقط. أما رواية أبي الطفيل فتذكر أنه أخبر عن مجموع الذين يأتونه من أهل الكوفة، ويشاركون معه في الحرب، فلا تنافي بين الروايتين.

(1) الجمل للميفد ص 293 وقال في هامشه: شرح نهج البلاغة ج 2 ص 187 والدر النظيم ج 1 الورقة 124 ومجمع الزوائد ج 7 ص 236 وتطهير الجنان ص 51 وفي هذه المصادر: «ستة آلاف وخمس مئة وخمسون»، أو ستون. وقال أيضاً: قارن = = بتاريخ خليفة بن خياط ص 184 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 500 والإرشاد ص 166 وبشارة المصطفى ص 247.

روايات يُشْتَبَهُ بها:

وبعد ما تقدم، فإننا نشك كثيراً في صحة الأرقام التي ذكرها الطبري عن سيف المعروف بالكذب، والمتهم بالزندقة، ثم في صحة الحديث الذي نسبته منذر الثوري إلى محمد بن الحنفية.

فقد قال الطبري:

(كتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة بأسنادهما قالاً: لما نزل علي ذا قار أرسل ابن عباس والأشتر بعد محمد بن أبي بكر ومحمد بن جعفر، وأرسل الحسن بن علي وعماراً بعد ابن عباس والأشتر، فخف في ذلك الأمر جميع من كان نفر فيه، ولم يقدم فيه الوجوه اتباعهم، فكانوا خمسة آلاف، أخذ نصفهم في البر، ونصفهم في البحر. وخف من لم ينفر فيها ولم يعمل لها.

وكان علي ظاعناً ملازماً للجماعة، فكانوا أربعة آلاف⁽¹⁾.

وقال الطبري أيضاً:

حدثني عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو الحسن، عن بشير بن عاصم، عن فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية، قال: أقبلنا من المدينة بسبعمئة رجل، وخرج إلينا من الكوفة سبعة آلاف، وانضم إلينا من حولنا ألفان، أكثرهم بكر ابن وائل. ويقال: ستة

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 502.

آلاف (1).

ربما ساغ لنا أن نقول: لعل الإنحراف عن علي «عليه السلام»، وتعتمد إخفاء الحقائق المتعلقة بعلمه، وبعظمته، والدالة على خصوصيته عند الله تعالى ولدى رسوله الأكرم «صلى الله عليه وآله» - لعلها - هي التي تدعو للتشويش على إخباراته الغيبية وقد تجلى ذلك هنا بإعطاء أرقام لا تتوافق مع ما أخبر عنه.. لتسقط كل الروايات المؤكد لصحة ما أخبر به عن الإعتبار، حين يرى الناس أن الروايات تعارضت وتضاربت.

عدد جيش علي في ذي قار:

قال ابن أعثم:

«فاجتمع الناس بذي قار مع علي بن أبي طالب ستة آلاف من أهل المدينة، وأهل مصر، وأهل الحجاز، وتسعة آلاف من أهل الكوفة..

وجعل الناس يجتمعون حتى صاروا في تسعة عشر ألف رجل، من فارس وراجل.

وسار علي «عليه السلام» عن ذي قار يريد البصرة في جميع أصحابه، والناس يتلاحقون به من كل أوب» (2).

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 517.

(2) الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 293 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 461.

وفي الطبري: «فاجتمع بذى قار سبعة آلاف ومئتان. وعبد القيس بأسرها في الطريق، بين علي وأهل البصرة، ينتظرون مرور علي بهم، وهم آلاف.. وفي الماء ألفان وأربع مئة»⁽¹⁾.

ونقول:

1 - إن كلمة تسعة وكلمة سبعة متقاربتان في الرسم، فيقع الاشتباه فيهما كثيراً..

2 - قد يقال: إن هذا لا ينسجم مع ما ورد من أنه «عليه السلام» قد أخبر: بأن الذين يأتونه من الكوفة سيكونون اثني عشر ألف رجل ورجل. وإن ذلك هو ما حصل بالفعل، فما زادوا رجلاً وما نقصوا رجلاً.

ويمكن أن يجاب: بأنه لا منافاة بين النصين، فإن الذين أتوه من أهل الكوفة دفعة واحدة كانوا تسعة آلاف، ثم صاروا يتتابعون إلى أن صار عدد الكوفيين اثني عشر ألف رجلاً ورجلاً..

ثم أضيف إليهم عدد آخر من سكان البلاد الأخرى غير الكوفيين، فصار مجموع من معه في ذي قار تسعة عشر ألف رجل، فصار بهم يريد البصرة، والناس يتلاحقون به من كل أوب..

وهذا النص لا يتنافى مع النص الآتي الذي قال: إن عدد الذين

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 502 والفتنة ووقعة الجمل ص 144.

نفروا باستنفار الإمام الحسن «عليه السلام» وعمار كان تسعة آلاف ومائتين. فإن الناس يغضون النظر عن الكسور في الأعداد أحياناً.. فلعل هذا منها..

غير أنه سيأتي: أن الأقرب هو صحة الرواية التي تقول: إن عدد جيش علي «عليه السلام» كان اثني عشر ألفاً، وربما يكون عددهم قد ازداد بعد ذلك خمس مئة أو ألف رجل يزدون أو ينقصون.. ثم وقعت الواقعة في حرب الجمل، فقتل من قتل منهم، وبقي اثنا عشر ألفاً قسّم «عليه السلام» ما في بيت مال البصرة عليهم، كما سنرى..

قدوم أهل الكوفة على علي عليه السلام:

روى عبد الحميد بن عمران العجلي، عن سلمة بن كهيل قال: لما التقى أهل الكوفة أمير المؤمنين «صلوات الله عليه» بذى قار رحبوا به، ثم قالوا: الحمد لله الذي خصنا بجوارك، وأكرمنا بنصرتك. فقام أمير المؤمنين «عليه السلام» فيهم خطيباً، فحمد الله، ثم أثنى عليه، وقال: يا أهل الكوفة، إنكم من أكرم المسلمين، وأقصدكم تقويماً وأعدلهم سنة، وأفضلهم سهماً في الإسلام، وأجودهم في العرب مركباً ونصاباً⁽¹⁾.

(1) المركب: الأصل والمنبت. ونصاب كل شيء: أصله. [راجع: لسان العرب

[زاد المفيد: حزبكم بيوتات العرب، وفرسانهم ومواليهم].
 أنتم أشد العرب ودأ للنبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته.
 وإنما جئكم ثقة - بعد الله - بكم؛ للذي بذلتم من أنفسكم عند نقض
 طلحة والزبير وخلفهما [خلعهما «خ»] طاعتي، وإقبالهما بعائشة
 للفتنة [وعند المفيد: لمخالفتي ومبارزتي]، وإخراجهما إياها من بيتها
 حتى أقدماهما البصرة، فاستغوا طغامها وغوغاءها.
 مع أنه قد بلغني أن أهل الفضل منهم وخيارهم في الدين قد
 اعتزلوا وكرهوا ما صنع طلحة والزبير.
 ثم سكت «عليه السلام».
فقال أهل الكوفة: نحن أنصارك وأعوانك على عدوك. ولو
 دعوتنا إلى أضعافهم من الناس احتسبنا في ذلك الخير، ورجونا.
فدعا لهم أمير المؤمنين، وأثنى عليهم ثم قال:
لقد علمتم - معاشر المسلمين -: أن طلحة والزبير بايعاني
 طائعين غير مكرهين، راغبين. ثم استأذنانني في العمرة، فأذنت لهما،
 فسارا إلى البصرة، فقتلا المسلمين، وفعلا المنكر.
 اللهم إنهما قطعاني، وظلماني، وجنياني، ونكثا بيعتي، وألبا
 الناس علي. فاحلل ما عقدا، ولا تحكم ما أبرما، وأرهما المساءة فيما
 عملا(1).

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 115 و 116 والإرشاد للمفيد (ط النجف) ص 133

قال المجلسي:

الطعام بالفتح: أو غاد الناس. الواحد والجمع فيه سواء.
والغوغاء: الجراد بعد الدباء. وبه سمي الغوغاء.
 والغاغة من الناس، وهم الكثر المختلطون. ذكره الجوهري (1).
ونقول:

إن ملاحظة النص المتقدم يشير إلى أمور كثيرة، أشرنا إلى بعضها أكثر من مرة، ونقتصر هنا مجرد التذكير ببعض منها، أيضاً فلاحظ ما نذكره فيما يلي:

أهل الكوفة بين الذم والثناء:

إن أول ما يطالعنا في خطبة أمير المؤمنين «عليه السلام» في لقائه الأول مع الذين نفروا لنصرته من أهل الكوفة هو هذا الثناء العاطر عليهم، فقد أطلق عليهم ستة أوصاف، قال: إنهم مع ثلة من غيرهم قد بلغوا فيها الغاية، وأوفوا على النهاية، وهذه الأوصاف هي:

1 - إنهم من أكرم المسلمين.

2 - من أقصدهم تقويماً.

و (ط دار المفيد) ج 1 ص 249 و 250 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) = ج 1 ص 290 و 291 والجمال لابن شذقم ص 114 وأعيان الشيعة ج 1 ص 455. وراجع: الجمل للمفيد ص 266.
 (1) بحار الأنوار ج 32 ص 116.

3 - من أعدلهم سنة.

4 - من أفضلهم سهماً في الإسلام.

5 - من أجودهم في العرب مركباً، ونصاباً.

6 - وإنهم أشد وداً للنبي «صلى الله عليه وآله»، وأهل بيته.

ويلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» لم يصفهم بالورع، ولا بالتقوى، ولا بالعلم، ولا بالزهد، ولا بالالتزام بأحكام الله، ولا بالجهاد والتضحية، ولا بالإيثار، ولا بالإيمان ولا بالوعي، ولا.. ولا..

كما أن الملاحظة الدقيقة هنا تعطي:

أولاً: إن النعوت التي أطلقها عليهم لا تتناقض، مع ما كان يذمهم به حين يتخاذلون عن الجهاد، أو حين تصدر منهم بعض الإساءات، أو حين تظهر بينهم الخلافات.. وما إلى ذلك..

فلا مجال للقول بأنه «عليه السلام» قد وصفهم بالمتناقضات، فإن الصفات التي أطلقها عليهم إنما تعبر عن أمر ينتجها السلوك، وتصنعها الممارسة، وليس لها هي بعد ذلك تأثير قوي أو حاسم في الممارسة والسلوك نفسه، وإن كانت ربما تترك بعض الأثر فيه.

ثانياً: هي صفات نسبية وإضافية، أي أننا إذا نظرنا لبلاد المسلمين، مثل الشام والمدينة، ومكة والبصرة، وغيرها، فإن أهل الكوفة أشد من سائر البلاد وداً للنبي «صلى الله عليه وآله»، وأهل بيته.

وهم أفضلهم سهماً في الإسلام، ربما لأجل هذا الود، ولأجل

جهادهم لأعداء الإسلام، وما تحقق على أيديهم من توسعة وانتشار للإسلام، وهم أعدل من سائر المسلمين سنة، إلخ..

ثالثاً: إنه «عليه السلام» قد ذكر أن هذه الصفات التي أشار إليها كان لها أثر قوي في تكوين الثقة لديه بهم.. وقد تأكدت هذه الثقة بموقفهم الذي أعلنوه من طلحة والزبير حين نكثا بيعته، وخلعا طاعته إلخ..

وكلامنا هنا خاص بأهل الكوفة، وهو أيضاً ناظر للأعم الأغلب، ولا يشمل سائر من كان معه من القرى والمناطق المحيطة بها، فلا ينافي ذلك أن يكون بعض الكوفيين، والأعراب من المناطق المحيطة بها قد تمردوا عليه في قضية رفع المصاحف، ثم في فرض أبي موسى الأشعري حكماً في قضية التحكيم.. بالإضافة على تمرد قسم منهم في قضية صلاة التراويح..

ملاحظات ثلاث:

ونعود فنذكر القارئ الكريم:

أولاً: بأنه «عليه السلام» قد تحاشى الحديث عن عائشة، بل هو قد أوحى لهم بأن عائشة كانت منقادة لطلحة والزبير، وأنهما هما اللذان يحملان وزر إخراجها. ولعل هذا التحاشي يرجع إلى الرغبة في مواجهة هذه الحالة الشاذة بما يثير عواطفهم، أو بما يخرجهم. ولم يكن الوقت يسمح بإيضاح الأمور لهم حتى يكون السمع كالعيان..

ثانياً: إنه «عليه السلام» قد ذكر هم: أن أهل الفضل والدين في

البصرة قد اعتزلوا الناكثين، ورفضوا الانخراط معهم في بغيتهم، وكرهوا فعلهم.

وهذا الموقف من أهل الدين يطمئن أهل الكوفة على صحة قرارهم، وسلامة موقفهم، ويضعف من تأثير حضور عائشة في الطرف الآخر عليهم.. لا سيما مع تصريحه «عليه السلام» بأنهم قد استغفروا الطعام والغوغاء بواسطة عائشة. أما أهل الدين فلم يتأثروا لا بطلحة، والزبير، ولا بعائشة، ولم تخفهم الجيوش التي جاؤوا بها.. ولم يرهيبهم ما ارتكبه من جرائم.

ثالثاً: صفاء كلمات أمير المؤمنين «عليه السلام» في وصفه للناكثين، وأفعالهم. واقتصاره على الدلالة المباشرة، وحرصه على استبعاد أي غمز أو طعن في الأشخاص. كما نبهنا عليه أكثر من مرة. وهذا يعطينا قاعدة في الإعلام حتى تجاه الأعداء فليلاحظ ذلك..

خطاب علي عليه السلام للجيش الكوفي:

وقالوا: - والنص لابن أعثم -: لما استنفر الإمام الحسن «عليه السلام» وعمار، وزيد بن صوحان، والهيثم بن مجمع العامري، [أو هند بن عمرو] رحمهم الله أهل الكوفة: «أجاب الناس إلى ذلك، ونفر من أهل الكوفة تسعة آلاف ومئتا رجل، فأخذ بعضهم في البر، وبعضهم في البحر، حتى قدموا على علي بن أبي طالب.

فاستقبلهم علي «عليه السلام»، ورحب بهم، وأدناهم، وحياهم، ثم

قال:

يا أهل الكوفة، إنكم وليتم شوكة الأعاجم وملوكهم، ففضضتم جموعهم، وهدمتم عزهم، حتى صارت إليكم مواريتهم وأموالهم. ثم منعتم حوزتكم، وأعنتم الناس على عدوهم.

وقد دعوتكم الآن لتشهدوا معنا إخواننا هؤلاء من أهل البصرة، فإن يتقوا الله ويرجعوا، فذلك ما تريدون [ما نريد]. وإن أبوا ذلك نداويهم باللين والشدة [في الطبري]: وإن يلجوا داويناهم بالرفق وبايناهم، حتى يبدأونا بظلم]. ولسنا ندع أمراً فيه صلاح إلا آثرناه على ما فيه الفساد إن شاء الله، ولا قوة إلا بالله»(1).

ونقول:

تستوقفنا هنا الأمور التالية:

وفود الكوفيين إلى ذي قار:

قد يكون من المقبول والمعقول تصورنا أن يكون أهل الكوفة قد جاؤوا إلى ذي قار لاستقبال أمير المؤمنين «عليه السلام»، فخطبهم بما ذكرناه حين تحدثنا عن ذلك تحت عنوان قدوم أهل الكوفة على

(1) الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 292 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 460 و 461 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 293 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 501 و 502 والفتنة ووقعة الجمل ص 143 و 144 والكامل في التاريخ ج 3 ص 232 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 238 و 239 وتاريخ الكوفة ص 309 و 310 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 438.

علي «عليه السلام»..

ثم جاؤوه لنصرته، فاستقبلهم بهذا الخطاب الجليل والجميل، الذي نحن بصدد الحديث عنه.

ويحتمل أن يكونوا قد نفروا إليه جماعات جماعات في أوقات مختلفة فتلقاهم في كل مرة في أناس من أصحابه، وكلمهم تارة بما ذكره الطبري عن الشعبي، وأخرى بما رواه سلمة بن كهيل..

ويمكن الحصول على قرائن تشير إلى هذا التدرج في وصول أهل الكوفة إلى علي «عليه السلام» في ذي قار.. فليراجع من أراد ذلك المصادر.

وليتهم شوكة العجم:

إنه «عليه السلام» لم يكن ينطلق في مواقفه من تعصب للعرق، أو اللون، أو للجغرافيا، أو للغة، وغير ذلك من الأمور. بل كان منطلقه القيم الإنسانية والإسلامية، والأخلاق والمثل العليا، ورائده، ونهجه الصلاح، والتزام الحق والعدل، والإنصاف، وما إلى ذلك..

فحديثه «عليه السلام» عن العجم وملوكهم، وفضُّ جموعهم، وكسر شوكتهم، حتى صارت إليهم مواريتهم إنما هو من زاوية الحرص على رد عادية الكفر والطغيان، والإستكبار والمنع من إذلال الناس وظلمهم الذي كان السمة التي تطبع تصرفات أولئك القوم - العجم -، الذين طغوا وبغوا، وسعوا لطمس دين الله، وإطفاء نور الله.

علي عليه السلام لأهل الكوفة.. ترحيب وتقريب:

قد أظهر «عليه السلام» اهتماماً خاصاً بأهل الكوفة. وكان هذا متوقعاً منه «عليه السلام».

ويمكن بيان ما نرمي إليه على النحو التالي:

1 - إنه «عليه السلام» حين أراد أن يقطع الطريق على الناكثين، وخرج من المدينة إلى الربرة، وكان الناكثون قد فاتوه. أقام بالربرة أياماً. لأجل أمرين..

أولهما: أن يتلاحق الناس من أهل المدينة والحجاز، ومصر.. وهذا ما حصل بالفعل، فقد لحق به ستة آلاف.. وظهر بذلك: أن هذه البلاد غير قادرة على مواجهة حرب سيحشد لها مئوروها عشرات الألوف من أهل البصرة وغيرها..

الثاني: أن يبدأ بتحريك أهل الكوفة ليتحملوا مسؤولياتهم، ويؤدوا واجبهم، من خلال رسله الذين تعاقبوا عليها بهدف حسم الأمر فيما يرتبط بموقف عاملها المناوئ له، ثم لأجل استنفار أهلها. ثم كانت النتيجة هي عزل ذلك العامل، وخروج ذلك العدد الكبير من أهل الكوفة إليه لنصرته..

2 - ولنا أن نظن: أن النافرين من أهل مصر كانوا قلة بالنسبة إلى من نفر من أهل المدينة الذين شهدوا أكثر الحوادث الحساسة، وعرفوا علياً «عليه السلام» ومقامه عند رسول الله «صلى الله عليه وآله» أكثر من غيرهم..

ومن أسباب ذلك أيضاً: هو بعد مصر عن الحراك السياسي، وخمود نشاطها نسبياً، بعد قتل عثمان.

فموقف المصريين من عثمان ومن ممارسات عماله قد أبقى مصر في منأى عن نفوذ معاوية، وحد كثيراً من قدرته على المناورة والخداع فيها، ولم يكن قادراً على بسط هيمنته عليها، لا سلماً ولا حرباً.

كما أن علياً «عليه السلام» لم يشأ أن يحرك ما سكن منها بصورة قوية، ما دام أن المسار العام فيها كان مرضياً له ومقبولاً، ويتحرك بالاتجاه الصحيح بهدوء ولم يكن هناك أية مشاكل أو عقد فيما يرتبط بالولاء والطاعة للخليفة الشرعي، الذي بايعه المهاجرون والأنصار وغيرهم في مختلف البلاد بما فيهم أهل مصر..

3 - أما أهل الكوفة. فإن اندفاعهم لنصرته «عليه السلام» كان أقوى، رغم أنهم لا يعرفون عنه إلا القليل مما لعلمهم سمعوه من أمثال عمار حين ولايته على الكوفة، ومن سلمان الذي تولى المدائن، وكذلك من الأشر، وحذيفة وأضرابهم من محبيه وأصحابه «صلوات الله وسلامه عليه». فأحبوه لما ميزه الله به من مقامات عند الله وعند رسوله، ولما حباه به من صفات بهاء وجمال، وفضل وكمال.. رغم أنهم كانوا في أغلب أحوالهم في أجواء الفتوحات، وتحت تأثير تداعياتها، ونتائجها، وتهيمن عليهم سياسات الآخرين الذين كانوا لا يطيقون سماع اسمه.

ولعل ما ظهر لهم من مواقفه «عليه السلام» في نصرته الحق وأهله، وفي النصيحة للأمة، واهتمامه بحفظ الدين، قد أسهم في محبتهم له.. وقد عرف الكبير والصغير أنه هو الذي جلد واليهم الذي شرب الخمر، وصلى بهم في مسجد الكوفة صلاة الصبح أربع ركعات، ثم قال لهم: أزيدكم؟!!

والكل عرف مشورته على عمر بن الخطاب بأن لا يسير لحرب الفرس.. وعرفوا أو رأوا مساعيه لإنقاذ عثمان من ورطته، ولكن عثمان لم يف له بتعهداته وغير ذلك..

وهذا الحب الذي بدأ يتكون لدى أهل الكوفة، وحرصهم على نصرته الحق وأهله كان يستحق التقدير، ويحتاج إلى الرعاية، لكي يتنامى، ليصل إلى المستوى المطلوب، وليحققوا به بذلك رضا الله تعالى. وهذا الترحيب والتقريب والاحتفاء بأهل الكوفة قد جاء في هذا السياق.

أثر أهل الكوفة في الفتوحات:

وقد عزا أمير المؤمنين «عليه السلام» لأهل الكوفة الأمور التالية:

أولاً: كسر شوكة الأعاجم، وملوكهم.

فض جموعهم.

هدم عزهم..

وإن مواريت الأعاجم وملوكهم وأموالهم صارت إليهم..

فدل ذلك: على أن مشاركة غيرهم لهم في ذلك - حتى أهل البصرة - لم تكن ذات تأثير يذكر. والشاهد الحي على ذلك: صيرورة مواريث الأعاجم وأموالهم إليهم. وهذا يحتم على الآخرين: أن يعترفوا لأهل الكوفة بهذا الإنجاز..

وقد تضمنت كلماته «عليه السلام» إشارات إلى صعوبة وأهمية ما تحقق، بسبب كثرة جموع الأعاجم، ووجود الحافز القوي لدى الأعاجم لخوض هذه الحرب بشراسة وقوة، وبذل أقصى الجهد فيها، لأنهم يرون: أنهم يدافعون عما يعتبرونه عزاً لا بد أن يزيد ويدوم، وشوكة يجب أن تقوى. ومجداً ينبغي أن يسان..

كما أنهم يرونها حرباً مصيرية، يراد بها حفظ وجودهم من الدمار، وأموالهم من البوار..

ثانياً: إن أهل الكوفة، قد منعوا حوزتهم من أن يمسها الأعداء بسوء، فدل ذلك أيضاً: على قوة جبهتهم الداخلية، مما يعني: أن قدرتهم الهجومية لم تكن نتيجة أمر عارض، يلهب مشاعرهم ويثيرها، ثم يتلاشى أثره، ويخمد تياره، بل كانوا قادرين على تحقيق النصر، وعلى الاحتفاظ به، والحفاظ عليه، ومنع الأعداء من النيل منهم مهما طال الزمن..

ثالثاً: أكثرهم لم يكونوا ضيقي الأفق، ولم تأسرهم المفاهيم الضيقة والمحدودة كالمناطقية والعشائرية، ولم يكونوا إنطوائيين على أنفسهم، ولا مستأثرين بطاقتهم وقدراتهم لخدمة مصالحهم وحسب،

بل أثبتوا خلاف ذلك عملياً حين أعانوا الناس على دفع أعدائهم.
فدل ذلك: على أنهم يملكون قدراً من الخلق الرفيع، والمناقبية التي تدعوهم إلى البذل والعطاء، حتى للأنفس فضلاً عن الأموال في معونة الآخرين، ودفع الأسواء عنهم..

وظهور الخوارج في الكوفة ومحيطها، لا يعني خلاف ما قلناه، فإن أهل الكوفة أنفسهم هم الذين تصدوا لهم وقتلوهم، وفيهم أبناؤهم وإخوانهم..

ومهما يكن من أمر فإن هذه الأمور كلها تدل: على أن للإنسان أن يتوقع منهم بذلاً وعطاء، وإقداماً وشجاعة في نصرته الحق، وقد ظهرت بوادر ذلك بهذه الاستجابة الواسعة لدعوته لهم للقيام بهذا الواجب الإلهي، والإنساني والمصيري، للدين وللأمة.

وأخيراً، فإن علينا أن لا ننسى أن ذكر هذه المزايا، ووقوف الأعداء عليها، من شأنه أن يوهن عزائمهم، وربما دعاهم لأن يعيدوا حساباتهم، ومع إصرارهم على البغي، فإن نفس حضور هذه الصورة لديهم سوف تكسر حدتهم في الحرب، ويسهل على المؤمنين كبح جماعهم.

دعوتكم لتشهدوا إخواننا:

ثم إنه «عليه السلام» لم يقل لأهل الكوفة: إنه دعاهم ليحاربوا الناكثين، بل قال: إنه دعاهم ليروا كيف يتصرف الطرف الآخر. ثم يتخذوا قرارهم وفق ما تقتضيه وتفرضه الوقائع العملية.

وقد تضمن كلامه «عليه السلام» الإلماح إلى الأمور التالية:

- 1 - إنه «عليه السلام» لم يصف الطرف الآخر بالأعداء..
 - 2 - إنه أطلق عليهم أحب الأوصاف، وهو وصف الأخوة الذي يخدم جذوة الغضب، ويهدأ الثورة، ويعيد الإنسان إلى أجواء الرضا، ويغمره بحنان الأخوة، وبالحنين إلى أجوائها، وسابق عهدها.
 - 3 - وهو «عليه السلام» يعلم: أن كلامه هذا سيبلغ إلى أولئك الناس، وسوف يفاجأون به، وسيفتح كوة كبيرة في جدار عنادهم، ويهدئ من روعهم. ويوطئ الأمور لهم لإعادة المقايسة بين هذه الأجواء الراضية والحميمة، وبين ما يقدمون عليه..
 - 4 - ولعل السبب في أنه «عليه السلام» يسعى إلى تنفيس أجواء التشنج والاحتقان، ويستبدلها بأجواء السكينة والرضا، هو علمه «عليه السلام» بأن حالة الهيجان، واستنفار المشاعر تمنع من التركيز والتدقيق، ومن اتخاذ القرار الصحيح.
- وفي أجواء الحرب والتحدي تختلط الأمور الشخصية بغيرها، وقد يتوهم المنابذ المحارب غصن الزيتون سيفاً قاطعاً، والزهرة الندية التي تلقى إليه وعليه سهماً قاتلاً. ويتوهم التحية إنذاراً، والكلمة الرضوية جمرة وناراً. والبسمة شماتة، والدعوة للسلام مكيدة..
- فإذا سكنت النفوس وهدأت، وشاعت أجواء الحنان والحنين، وعاد العقل إلى الإمساك بزمام الأمور، فإنه يمكن النظر في الأمور بروية وتبصر، واتخاذ قرارات الحرب أو السلم بعد تدبر وتفكر

وتتشارك في هذا القرار كل القوى العقلية والملكات النفسانية، وجميع القدرات والحالات، وتعطي الفرصة لحساب كل جهات الربح والخسارة في الدنيا والآخرة.

وهنا تستطيع ملكة التقوى أن تعبر عن نفسها، وتثبت وجودها - إن كان ثمة من تقوى - وليحيا من حيي عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة، وبذلك تقوم الحجة، وقد أعذر من أنذر، وعلى نفسها تجني براقش. ولا يكون القرار في هذه الحال إنفعالياً، ولا إرتجالياً. كما هو ظاهر..

وبذلك نعرف بعض ما ألمح إليه «عليه السلام» بقوله: «فإن يتقوا الله ويرجعوا إلخ..».

فذلك ما تريدون:

وقد لاحظنا: أنه «عليه السلام»، قد أعطى للناس أنفسهم القرار بالتعامل مع أولئك الناس الذين اعتبرهم إخواناً.. لأن هذا القرار مما تتوافق عليه الإرادات، وتؤيده العقول، ويمليه عليهم الواجب الشرعي والإنساني..

وهذا التعبير يتضمن لفظة بالغة الأهمية، من حيث أنه يدل على إحالة القرار إلى الناس في أخطر أمر تواجهه الأمة، وما ذلك إلا لأن حيثيات ذلك القرار، ومبرراته ومناشئه التي تسوق إليه هي من البدهة والظهور والعفوية الفطرية بمكان.. ويصبح التخلف عنه إلى غيره نشازاً وضرباً من التعسف الذي تأباه الفطرة، ويرفضه العقل،

ويمقته الشرع والشرف، وتأباه الكرامة والعزة..

الخيار الآخر ليس هو الحرب:

1 - وحين يختار الناكثون طريق العناد، ويصررون على الفساد والإفساد، فإن علياً «عليه السلام» لا يضع أهل الكوفة أمام خيار الحرب أيضاً، بل هو يفسح المجال أمام البحث عن أساليب تدرأ الفتنة، وتبعد شبح الحرب، وتؤجل الصدام، فلعل مرور الزمن يهيئ العناصر المؤثرة في الكشف عن بصيرتهم، والأخذ بمجامع قلوبهم لقبول الحق..

فكان القرار الذي نحا إليه أمير المؤمنين «عليه السلام» هو مواصلة سياسة المداراة المناسبة، والمتناغمة مع حركتهم الغاشمة، والقادرة على إخماد نارها، وتعمية مسارها، وبوار أثارها، ولذلك قال «عليه السلام»:

«وإن أبوا ذلك نداويهم باللين والشفقة».

2 - إنه «عليه السلام» قد وضع لحركته هذه حداً لا يتجاوزه، وسقفاً لا يرتفع عنه، وهو التزام العمل وفق دائرة الصلاح. فهو محور حركته، وهو غايتها، ومنتهاها، والحد الذي لا يجيز لنفسه ولا لجميع من معه تجاوزه..

3 - بل هو يعطي عهداً: أن لا يدع أمراً فيه صلاح إلا أثره على ما فيه الفساد..

ولم يضمّن كلامه أي ذكر للحرب، لأن الحرب ليست قرار علي «عليه السلام»، ولا هي قرار من معه، بل هي قرار غيره.

أما علي ومن معه، فقرارهم السلام والوئام، والإعداد لمنازل الكرامة في الآخرة، والبحث عن كل ما فيه صلاح وفلاح للجميع.

وهذا ما يميزه «عليه السلام» عنهم، وعن غيرهم ممن سبقهم ولحقهم، ممن كانت لهم عزمات وفلتات في كثير من أمور الدين والسياسة..

الفصل الخامس:

أحداث جرت في ذي قار..

عهد النبي ﷺ لعلي عليه السلام ثمانين عهداً:

المفيد، عن الجعابي، عن ابن عقدة، عن أبي عوانة موسى بن يوسف، عن عبد السلام بن عاصم بن إسحاق بن إسماعيل، عن عمرو بن أبي قيس، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو قال: أخبرني رجل من بني تميم قال:

كنا مع علي بن أبي طالب «عليه السلام» بذي قار، ونحن نرى أننا سنختطف في يومنا، فسمعتة يقول: والله لنظهرن على هذه الفرقة، ولنقتلن هذين الرجلين، يعني طلحة والزبير، ولنستبيحن عسكرهما.

قال التميمي: فأتيت إلى عبد الله بن العباس، فقلت: أما ترى إلى ابن عمك وما يقول؟!!

فقال: لا تعجل حتى ننظر ما يكون.

[قال:] فلما كان من أمر البصرة ما كان أتيت، فقلت: لا أرى ابن عمك إلا قد صدق.

فقال: وبحك، إنا كنا نتحدث أصحاب محمد: أن النبي «صلى الله عليه وآله» عهد إليه ثمانين عهداً لم يعهد شيئاً منها إلى أحد غيره،

فلعل هذا مما عهد إليه (1).

ونقول:

إن هذا النص يتضمن أموراً يحسن التذكير بها، وهي التالية:

تأثير الإخبارات الغيبية:

إن تأثير الإخبارات الغيبية في النفوس يزداد ويتعاضد حين تكون جميع الأجواء وكل المعطيات والدلائل تشير إلى ضد ما تضمنه ذلك الخبر. وهذا بالذات هو ما كان ظاهراً فيما يرتبط بالحرب المتوقعة بين علي «عليه السلام» من جهة، وبين عائشة، وطلحة والزبير من جهة أخرى.

فإن الذين كانوا مع عائشة وطلحة والزبير في البصرة، كانوا

(1) قال في هامش بحار الأنوار ج 32 ص 104 و 105: رواه الشيخ المفيد في الحديث (5) من المجلس (39) من أماليه ص 205.

ورواه عنه الشيخ الطوسي في الحديث (27) من الجزء الرابع من أماليه 112. وللحديث مصادر أخرى ذكر بعضها في ذيل المختار (89) من نهج السعادة (ط 2) ج 1 ص 284.

وراجع: الإيضاح لابن شاذان ص 452 والأمالي المفيد (ط دار المفيد) ص 335 والأمالي للشيخ الطوسي (ط دار الثقافة - قم) ص 114 و 115 ونهج السعادة (ط مؤسسة الأعلمي) ج 1 ص 272 و 273 وفضائل أمير المؤمنين لابن عقدة ص 86 وبشارة المصطفى ص 379 وكشف الغمة ج 2 ص 9 و 13.

أضعاف الذين كانوا مع علي «عليه السلام» في ذي قار، كما أن قيادة ذلك الجيش تتمثل بعائشة زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبنت أبي بكر، ومدللة عمر بن الخطاب، وقد ميزها عمر في العطاء على جميع المسلمين، بما فيهم نساء النبي «صلى الله عليه وآله»..

يليهما في مقام القيادة والزعامة في ذلك الجيش: أناس معروفون من الصحابة، أحدهما صهر أبي بكر، والآخر قريبه، بالإضافة إلى ثلة من الرجال الذين حكموا البلاد، ولهم علاقات وارتباطات واسعة مع رؤساء القبائل، ولهم خبرة واسعة في البلاد والعباد، ولهم معرفة قريبة وحسية بهم، كمعرفتهم بأزقتهم، وبساتينهم وأهلهم.

وهم يرفعون شعاراً تمازج فيه التظاهر بالتقديس، مع المظاهر الخادعة المتمثلة بالولاء والوفاء والفورة العاطفية المزعومة، والعصبية الجاهلية العمياء تجاه خليفة مقتول، له في عنقهم بيعته، يدعون أنه قتل مظلوماً..

وهم في مجتمع لا يعرف الكثير عن علي «عليه السلام»، وليس له مع الرؤساء وسائر الجماعات أية علاقة، أو مصلحة، ولم يكن لهم حتى معرفة كافية بشخصيته، وبطروحاته، وجهاده وتضحياته وبموقعه من النبي «صلى الله عليه وآله»، ومن هذا الدين بصورة عامة.

بل إن ذلك المجتمع قد تربى على أيدي مناوئ علي «عليه السلام»، وعرف الإسلام من خلالهم.. ولكنه إسلام فيه الكثير من

التمويه والتشويه، وقلة الإلتزام.

يضاف إلى ما تقدم: أنهم يسمعون من هؤلاء الذين يعرفونهم ما يثير الشبهة في سلامة نهجه «عليه السلام»، فهم يقولون لهم: إنه مالأ على قتل خليفته عثمان، أو آوى قتلته، واتخذهم منهم أولياءه وأحباءه وأصفياءه، وبعضهم قادة عنده..

وإذا كان لم يستطع عزل أبي موسى الأشعري عن الكوفة، إلا بعد عناء طويل، فهل يستطيع أن يحشد أهلها لحرب أعدائه؟! فضلاً عن أن الناس في سائر البلاد كانوا إلى أعدائه أميل وإلى نصرته أسرع، لأنهم أشبه بهم، وأقرب إليهم، فكيف يتصور الناس أن يتمكن من تحقيق النصر على مناوئيه، وناكثي بيعته، فضلاً عن أن يتمكن من قتل قادة ذلك العسكر، ثم أن يستبيح عسكرهم؟!

الخوف من الإستئصال:

إن هذا الخبر الغيبي الغريب قد جاء في وقت يتوقع فيه أنصاره: أن تختطفهم السيوف في الساعات الأولى من بدء القتال، كما صرح به ذلك التميمي.

وقد أثار هذا الخبر استغراب واستهجان ذلك التميمي إلى حد أنه لم يستطع حتى السكوت عنه، فعبر عن هذا الإستهجان لابن عباس «رحمه الله»..

هل كان ابن عباس مرتاباً؟!

إن قول ابن عباس لذلك التميمي لا تعجل! حتى نرى ما يكون، يثير الريب في درجة يقين ابن عباس بصدقه «عليه السلام» فيما أخبر به، ولو كان متيقناً من ذلك لقال لذلك الرجل لا تعجل حتى ترى، لا أن يقول له: «حتى نرى».

وكذلك الحال بالنسبة للتشكيك الذي ألمح إليه بقوله: «فلعل هذا مما عهد إليه».

فهل ظن ابن عباس: أنه «عليه السلام» قد قال ما قال اعتباطاً، أو على سبيل الحرب النفسية للأعداء، على أمل أن ينقل ناقلٌ هذا القول لهم. أو أنه قاله لأجل رفع معنويات أصحابه، حين رأى الفشل والضعف فاشياً فيهم؟!

ألم يكن ابن عباس يعرف: أنه «عليه السلام» كان إماماً معصوماً عن التفوه بما يخالف الواقع؟! أم أنه كان يرى: أنه كسائر الحكام الذين يهتمهم تحقيق أهدافهم، بغض النظر عن صحة الوسائل التي يستفيدون منها في ذلك؟! ولذلك كان يحتمل أن يكون ما قاله «عليه السلام» من موارد التوسل بغير المشروع، كما يحتمل أن يكون إخباراً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وبتعبير أوضح وأصرح: كان ابن عباس أمام احتمالين:

أحدهما: أن كلامه «عليه السلام» لا مستند له، وإنما قاله «عليه السلام» ليشد به العزائم، ويربط على القلوب..

الثاني: من جملة الثمانين عهداً التي عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» بها له «عليه السلام».. ظاناً (يعني ابن عباس) أن هذه العهود إليه لا تحتم عصمته «عليه السلام»، ولا تشير إلى إمامته، فقد كان يمكن أن يعطي النبي «صلى الله عليه وآله» عهداً كثيرة لأشخاص متعددين، لأجل بعض الأهداف التي يتوخاها من ذلك.

وشاهد ذلك: أنه «صلى الله عليه وآله» قد عرّف حذيفة بأسماء المنافقين، وعرف غيره، كأبي موسى الأشعري أيضاً بأمر تحدث في مستقبل الأيام. ولم يكن لهم مقام الإمامة. فراجع ذلك.

فإن كان ابن عباس يرى ذلك، فهو يعني: أنه لا يعرف علياً «عليه السلام» كمعرفة عمار وسلمان، والمقداد، وأبي ذر، وقيس بن سعد، وأبي الهيثم بن التيهان، وغيرهم..

وهذا يدعو إلى الشك في صحة ما يقال، من أن النبي «صلى الله عليه وآله» دعا لابن عباس بأن يفقهه في الدين، ويعلمه التأويل.

إيضاح آخر لما فعله البغاة:

قالوا: ومن كلامه «عليه السلام» في ذكر السائرين إلى البصرة لحربه «عليه السلام»:

«فقدموا على عمالي، وخزان بيت المال المسلمين الذي في يدي. وعلى أهل مصر كلهم في طاعتي، وعلى بيعتي، فشتتوا كلمتهم، وأفسدوا علي جماعتهم.

ووثبوا على شيعتي، فقتلوا طائفة منهم غدراً، وطائفة عضوا على أسيافهم، فضاربوا حتى لقوا الله صادقين(1).
ونقول:

تعايير دقيقة:

إنها نفس الوثيرة الملتزمة بحدود لا تتجاوزها، وهي حدود الشرع، والحق، فلا تجريح، ولا توهين، ولا توجه كلمة إهانة واحدة للأعداء. وإنما وصف دقيق لما يجري بالكلمات المطابقة لحركة الواقع بصورة دقيقة.

عمالي وبيت مال المسلمين:

1 - إنه «عليه السلام» حين يتكلم عن العمال على البلاد، وينسبهم إلى نفسه ولا يطلق التعبير، فلم يقل: «العمال على البلاد»، ولكنه حين يذكر بيت المال ينسبه إلى المسلمين، ولا ينسبه إلى نفسه. وقد كان يمكنه أن يعكس الأمر، أو أن يساوي بينهما..

2 - ولعل السبب في هذا التنويع هو: أنه إذا نسب العمال إلى نفسه، فإنه سيكون مطالباً بالرقابة عليهم، وتحمل المسؤولية عن أعمالهم، والمبادرة إلى رفع كل مظلمة تصدر منهم، وإصلاح كل

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص202 و 203 الخطبة رقم 218 وبحار الأنوار ج32 ص82 و 83 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج11 ص121.

خلل، ورفع كل تقصير ينسب إليهم.

وإذا نسب بيت المال إلى نفسه فقد تذهب بعض الأوهام مذاهب غير محمودة في التفسير والتأويل الذي سيلقي بظلاله السلبية على نظرتهم، وعلى تعاملهم.

أما إذا نسبته إلى أصحابه الحقيقيين، وهم المسلمون، فسيراه الناس مجرد حافظ وأمين على أموالهم..

كما أن هذه النسبة، ربما تؤثر في تنشيط الدافع للعمل على صد المعتدين على بيوت الأموال، لأنهم صاروا يشعرون أنها تعنيهم، وأن العدوان عليها يستبطن العدوان عليهم، والإنسان بطبيعته يرفض التعدي والظلم إذا كان على نفسه بصورة أشد وأقوى مما لو كان على غيره..

المال الذي في يدي!!

إنه «عليه السلام» قد أكد هذه الحقيقة بقوله: «الذي في يدي». فأعطى لنفسه صفة الأمين على المال. لا صاحب المال، فلم يقل بيت مالي..

بل لم يعط لنفسه صفة الشريك، فلم يقل: «بيت مالنا».. ليشير إلى أن بيت المال ليس ملكاً لأي كان من الناس، وإنما أجاز الله تعالى لهم الاستفادة منه ضمن شروط معينة.

فلو أن إنساناً لم يشأ أن يستفيد من هذه الرخصة، فإن ما كان

يمكنه أن يستفيد منه لا يرتبط به، وليس له حق التدخل في مصرفه في أي مجال آخر، لا بالإجازة ولا بالمنع.. مما يعني: أن علاقة الولي أو الخليفة بأموال بيت المال علاقة رخصة بالصرف.. وليست علاقة مالكية وشراكة حقيقية في عين المال..

لماذا تعظيم النكث؟!

وعن إفساد الناكثين الناس عليه، أراد «عليه السلام» أن يرشدهم إلى أن ما يخصهم من هذا الإفساد هو أن يفهموا البيعة بالطريقة الصحيحة في معناها ومغزاها، ليدركوا سبب هذا التعظيم لأمر نكثها، والاهتمام بإرجاع الناكثين إلى الطاعة..

فعرفهم خطورة النكث من خلال الآثار السلبية الظاهرة والملموسة له، والتي لا تخص شخص علي «عليه السلام»، ولا تعنيه هو، بل هي تعنيهم في صميم واقعهم، وفي عمق وجودهم.

ومن هذه الآثار التي يمكن أن يروها بأعينهم:

ألف: إنفراط العقد الاجتماعي الحاضن لهم، والناظم لحياتهم، والضامن لأمنهم، والموجب لسكينتهم، والمؤثر في زيادة قوتهم، وفي رقيهم، ونمو اقتصادهم..

وهذا ما اختصره «عليه السلام» بقوله: «فشتتوا كلمتهم».

ب: إن ذلك يفسد الجماعة - وهم أهل تلك البلاد - على الحاكم، فيفقد بذلك نصيحتهم، وعونتهم وقوتهم. وتتحول قوتهم ومعونتهم وولاؤهم إلى منائيه. ولم يعد بالإمكان توجيههم، ولا تصحيح

مسارهم

ج: وقد نتج عن هذا النكت أيضاً: أعمال إفسادية، وجرائم لا يرضى بها الشرع والدين، وذكر «عليه السلام» مثالين لذلك هما:

1 - وثوب الناكثين على شيعته «عليه السلام»، فقتلوا طائفة منهم غدرًا، وطائفة لم يستسلموا بل جاهدوا حتى قتلوا في ساحة الحرب.

ومعلوم: أن قتل الناس، ولا ذنب لهم سوى ولاءهم لشخص بعينه جريمة ياباها الشرع والعقل ويمقتها الوجدان. فكيف إذا كان ولاؤهم لإمامهم الذي له في عنقهم، وفي عنق قتلهم أيضاً بيعة صحيحة وشرعية، وقد بادروا إليها، وأصروا عليها بملء اختيارهم؟!!

ويزيد هذا الأمر قبحاً إذا كان تشيعهم الذي اتخذ ذريعة لقتلهم مما أمر الله تعالى به الناس جميعاً في محكم كتابه، كقوله تعالى: (لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) (1). وغيرها من الآيات، بالإضافة إلى الأوامر النبوية الكثيرة.

2 - قتل طائفة من هؤلاء الشيعة بطريقة الغدر، بعد أسرهم وإعطائهم الأمان..

تجديد البيعة في ذي قار:

ولما نزل «عليه السلام» [بذي قار أخذ البيعة على من حضره،

(1) الآية 23 من سورة الشورى.

ثم تكلم فأكثر من الحمد لله والثناء عليه، والصلاة على رسول الله «صلى الله عليه وآله» ثم قال:

قد جرت أمور صبرنا عليها وفي أعيننا القذى، تسليماً لأمر الله فيما امتحنتنا به، رجاء الثواب على ذلك. وكان الصبر عليها أمثل من أن يفترق المسلمون، ويسفك دماؤهم.

نحن أهل البيت، وعتره الرسول، وأحق الخلق بسلطان الرسالة، ومعدن الكرامة التي ابتدأ الله بها هذه الأمة. وهذا طلحة والزبير ليسا من أهل النبوة، ولا من ذرية الرسول، حين رأيا أن الله قد رد علينا حقنا بعد أعصر لم يصبرا حولاً واحداً، ولا شهراً كاملاً، حتى وثبا على دأب الماضين قبلهما، ليذهبا بحقي، ويفرقا جماعة المسلمين عني.

ثم دعا [«عليه السلام»] عليهما(1).

ونقول:

لماذا تجديد البيعة؟!!

يلاحظ: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد أخذ البيعة مجدداً من الناس، حين رأى أنهم مقدمون على أمر خطير، تتضافر الدوافع

(1) بحار الأنوار ج32 ص114 و 115 والإرشاد للمفيد (ط النجف) ص133 و (ط دار المفيد) ج1 ص249 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص289 ونهج السعادة ج1 ص267 وأعيان الشيعة ج1 ص454.

والنوازع على التملص منه، والتخلص من تبعات العهود التي كانوا قد أعطوها..

إذ لعل الكثيرين من الناس بعد نكت طلحة والزبير، وتسلم عائشة زمام الزعامة، والقيادة لجيوش الناكثين، قد وقعوا في الشبهة، أو في حرج أخلاقي، أو اجتماعي.. ولا سيما أولئك الناس البعيدون عن المدينة، الذين لا يعرفون الشيء الكثير عما كان يدور بين الصحابة، ولم يطلعوا على تفاصيل ما جرى لأمر المؤمنين، وللزهراء، وما كان يجري في زمن الرسول للرسول نفسه، من مواجهات وأذايا على يد بعض الفئات، وما كانوا يدبرونه تجاه علي «عليه السلام» وأهل البيت «عليهم السلام».

كما أنهم لم يعرفوا ربما سوى نزر يسير من السياسات التي اتبعت، والممارسات التي حصلت بعد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، فكان أكثر الناس يحسنون الظن بكل من رأى الرسول. وعاش معه، وينقادون لهم.

فكيف إذا جاءتهم زوجة نبيهم، وبنت خليفتهم، وذات المكانة المرموقة لدى سائر الخلفاء، لتقود الجيوش ضد شخص بعينه، لا يعرف الناس عنه الكثير، لأن سياسات الخلفاء قبله تعمدت إخماد ذكره، وإذهاب صوته وصيته؟!!

فلعل الشيطان يوسوس لهم: أن الأمر لو لم يكن أكبر من موضوع نكت البيعة، بل أكبر من قتل عثمان لم تقدم هذه المرأة

على هذا الأمر العظيم، الذي لم يعهد في كل تاريخهم الطويل؟!!

وإذا أضيف إلى ذلك: ما قد يزينه الشيطان لكثيرين منهم من أن هذه الشبهة تكفي مبرراً لتجنب الدخول في حرب تحمل معها لهم أخطار القتل أو الجرح، أو قطع بعض الأعضاء.. وتهدد علاقاتهم مع قبائل أخرى يعيشون في جوارها للإخلال. بسبب ما ينشأ عن تلك الحرب، من قتل متبادل أو متفرق بين تلك القبائل..

وقد يستسهل الناس نكت البيعة التي أخذت منهم قبل مدة طويلة، حيث يوهمون أنفسهم أن بعض الأمور التي استجدت، أو التي أثّرت تشير إلى أن بيعتهم الأولى كانت في حال الجهل ببعض الخفايا، ولعلها لم تكن جامعة للشرائط بسبب هذا الخفاء، فيأتي تجديد البيعة لتذكيرهم بخطورة نكتها، لأنها إذا أخذت مرة أخرى بعد كل هذه المستجدات، فذلك يعني أنهم قد بايعوا على علم منهم بالأمور السابقة واللاحقة على حد سواء، فلا عذر لهم في النكت، لا عند أنفسهم، ولا أمام الله والناس..

مضمون خطبته حين تجديد البيعة:

إن ما قدمناه كان هو السبب في أنه «عليه السلام» أشار إلى أمور تصب في اتجاه التوعية، وإزالة أية شبهة قد تراود ذهن بعض الناس. وهذه الأمور هي التالية:

ألف: الإكثار من الحمد والثناء على الله سبحانه وتعالى، والصلاة على رسوله. لكي يعيد الناس إلى رحاب الله، وأجواء الورع والتقوى،

واستحضار ما يوجب ذكر الحساب والعقاب والثواب، والآخرة.. ليسهل عليهم إقناع أنفسهم بالتخفيف من تعلقها بالدنيا..

ب: إنه «عليه السلام» أثار أموراً تدعو من كان يعلم بها إلى استحضارها، وأخذ العبرة منها، ليزيد يقينه بدينه وتتضاعف صلابته في مواقفه..

أما من لم يكن يعرف بتلك الأحداث، فإنه سيجد الدافع للبحث عنها، ومعرفة ما يمكنه معرفته من تفاصيلها، ووجوهها..

ج: لقد بيّن «عليه السلام» أنه كان مظلوماً من قبل الخلفاء السابقين إلى حد أن ما أتوه في حقه كان بمثابة القذى في العين..

وهذا يدعو الناس أيضاً إلى إعادة النظر في مجمل التصورات التي تكونت لديهم عن الصحابة، وعن الحاكمين، وتهينة النفوس لتقبل حقيقة أن هناك أموراً كثيرة وخطيرة جداً يجهلونهم، وأنها - لو اطلعوا عليها - قد تغير الكثير من المسلمات عندهم.. لأنها تمس وحدة الأمة، وأمنها، وتؤثر في حفظها من سفك الدماء، وغير ذلك.

د: فهم من كلامه «عليه السلام»: أنه ومن معه قد وجدوا أنفسهم خيارين: إما الصبر، وإما الفرقة بين المسلمين وسفك الدماء، فاختاروا الصبر.

هـ: رأينا أنه «عليه السلام» قد عبر بالصبر، فقال: «صبرنا عليها»، ولم يقل: «قبلنا بها»، لأن التعبير بالقبول قد يوحي بإسقاط الحق.. وكلمة الصبر توحى بالتمسك به..

و: ثم زاد في البيان، فأعلن: أنه هو صاحب الحق في الخلافة بعد الرسول.. فدل بذلك على الذين تصدوا لهذا الأمر، إنما أخذوا حقه بالعدوان والقوة..

ز: إنه «عليه السلام» لم يقتصر على مجرد إيراد هذا الخبر، بل ذكر مثبتاته الواقعية والعملية، فهم أهل البيت.. ولا بد أن يكون الناس قد سمعوا وقرأوا آية تطهيرهم.

وهم عترة الرسول من حيث هو رسول. فهو لا يتحدث إذن عن مجرد القرابة، بل عن العترة التي هي اسم لجماعة بعينها، وهم أهل بيت النبوة، وذلك لأن بيت النبوة غير بيت الشخص، من حيث هو أب أو أخ، أو عم.. فإن الابن قد لا يكون في خط النبوة، ولا من أهلها، ولا من أهل الرسالة، ليكون مخبراً عن الله، وعن شرائعه، وقيمه ومبادئه..

بل قد يكون عدواً لخط النبوات كابن نوح، وكأبي لهب عم النبي «صلى الله عليه وآله»، وكأخوة يوسف «عليه السلام». وكآزر الذي كان في موقع الأب بالنسبة لإبراهيم «عليه السلام».. وإن لم يكن أباً على الحقيقة..

ولأجل ذلك جاء تحديد أهل بيت النبوة في حديث الكساء ليدل على أن القرابة بمجرد لها ليست هي المعيار..

ولذلك قال «عليه السلام» هنا أيضاً عن طلحة والزبير: إنهما ليسا من أهل النبوة ليحق لهما ادعاء الإمامة، وليطلبنا سلطان

الرسالة..

أضف إلى ذلك: أنه ربما يكون الكثيرون قد سمعوا حديث الثقلين المصرح بجعل العترة عدلاً للقرآن في هداية الأمة..

ح: وحين قال «عليه السلام»: «ولا من ذرية الرسول»، فإنما أراد به الإشارة إلى النص الذي حدد الأئمة الاثني عشر بأنهم من ذرية رسول الله، فليس لهما أن يدعيا هذا الأمر لأنفسهما بأي حال.

ط: وبعد تحديد الأئمة الاثني عشر إماماً، وبعد أن عُلّم أنهم من ذرية الرسول «صلى الله عليه وآله» لم يكن لأحد من الأمة أن يدعي لنفسه: أنه من أهل البيت، أو من العترة، لا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا طلحة ولا الزبير..

ولكنه «عليه السلام» لم يذكر أبا بكر وعمر وعثمان بشيء، لكي لا يثير أية حساسية. بل اقتصر على ذكر طلحة والزبير، علماً بأن ما يريد أن يطبقه عليهما ينطبق - بالبداية - على غيرهما.

ي: إن هذا النص الذي نعالجه، ونحاول استخلاص القيم والمبادئ، والسياسات وسواها من دلالاته، قد صرح: بأن وثوب طلحة والزبير قد جاء قبل أقل من شهر من البيعة له «عليه السلام».. مشيراً إلى أنهما قد سارا على درب الماضين قبلهما، فإنهما وثبوا على حقه في الإمامة، واغتصبوه منه بمجرد استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وقبل أن يمضي يوم واحد على ذلك. كما لم يمض على بيعتهم له يوم الغدير بأمر من الله ورسوله سبعون يوماً..

حذيفة.. في حرب الجمل:

قال أبو مخنف: «لما بلغ حذيفة بن اليمان أن علياً «عليه السلام» قد قدم ذا قار، واستنفر الناس دعا أصحابه، فوعظهم، وذكرهم الله، وزهدهم في الدنيا، ورغبهم في الآخرة. وقال لهم: الحقوا بأمر المؤمنين، ووصي سيد المرسلين، فإن من الحق أن تنصروه. وهذا الحسن - ابنه - وعمار قد قدما الكوفة يستنفران الناس، فانفروا. فنفر أصحاب حذيفة إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، ومكث حذيفة بعد ذلك خمس عشرة ليلة، وتوفي رحمه الله تعالى»⁽¹⁾.

ونقول:

1 - إن هذا النص يدل على عدم صحة ما يذكرونه من أن حذيفة قد مات بعد البيعة لأمر المؤمنين «عليه السلام» بأربعين يوماً⁽²⁾، أو

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 187 و 188 والامالي للطوسي ص 486 والدرجات الرفيعة ص 287 وأعيان الشيعة ج 4 ص 598 .
 (2) رجال الشيخ الطوسي ص 35 ورجال ابن داود ص 71 وقاموس الرجال (ط سنة 1379) ج 3 ص 95 و 96 عنه، وعن مروج الذهب للمسعودي، والمستدرک للحاكم ج 3 ص 380 والإصابة (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 39 والاستيعاب (بهامش الإصابة) ج 1 ص 278 وأعيان الشيعة (ط سنة 1364 = هـ - دمشق) ج 20 ص 247 و (ط دار التعارف) ج 4 ص 591 و 593 و 604 والدرجات الرفيعة ص 288 ونقد الرجال للفرشي ج 1 ص 408 ومعجم رجال الحديث ج 5 ص 226.

سبعة أيام(1)، أو في أوائل سنة ست وثلاثين(2)، بل تأخر موته إلى أواسط سنة ست وثلاثين، ولعله مات قبيل أو بعيد حرب الجمل، كما دل هذا النص..

2 - بل لقد صرح ابن سعد بقوله: «قال محمد بن عمر (أي الواقدي): مات حذيفة بالمدائن بعد قتل عثمان، وجاء نعيه وهو يومئذ بالمدائن، ومات بعد ذلك بأشهر، سنة ست وثلاثين»(3).

3 - ربما يكون الهدف من تقديم موت حذيفة وجعله بعد البيعة علي«عليه السلام» بسبعة أيام، أو بأربعين يوماً.. هو التشكيك في هذا الخبر بالذات أي حتى لا يتهم الخارجون على أمير المؤمنين «عليه السلام»، والناكثون لبيعته بما يزيد من حدة نقدهم، ويثقل صحيفة أعمالهم، ويصعب على محبيهم الدفاع عنهم، ولا سيما إذا انضم ذلك إلى موقف عمار الذي أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» الناس بأن يسلكوا الوادي الذي يسلكه عمار.

وقال «صلى الله عليه وآله» عن عمار: «إنه مع الحق»(4)،

-
- (1) مروج الذهب ج 2 ص وقاموس الرجال (ط سنة 1379 هـ) ج 3 ص 96.
 (2) راجع: طبقات خليفة بن خياط ص 98 وفتح الباري ج 13 ص 33 وتحفة الأحوزي ج 6 ص 338 وتاريخ خليفة بن خياط ص 136 وتاريخ مدينة دمشق ج 12 ص 261 و 263 و 300.
 (3) راجع: الطلبقات الكبرى لابن سعد.
 (4) راجع: قاموس الرجال ج 8 ص 42 ووضوء النبي للشهرستاني ج 1 ص 90

فكيف إذا انضم إلى ذلك موقف خزيمة ذي الشهادتين، وغيرهم من الصحابة، وموقف العشرات من البدرين، والمئات من أهل بيعة الرضوان؟!

4 - وتتأكد الرغبة في إبعاد حذيفة عن الساحة، ما عرف عنه من أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان قد أخبره بأسماء المنافقين.. وهو وإن كان يتكتم على تلك الأسماء، حرصاً على مشاعر الناس، وعلى وحدة المسلمين، إلا أن عمر كان قد علم الناس طريقة لمعرفة معرفتهم.. وهي مراقبة عمل حذيفة تجاه الأشخاص. فمثلاً كان لا يصلي على من جهل حاله حتى يصلي عليه حذيفة، لأنه كان يعلم أعيان المنافقين، فإن صلى عليه حذيفة يعلم أن ذلك الميت لم يذكر اسمه في جملة المنافقين الذين أخبره «صلى الله عليه وآله» بأسمائهم. وإن لم يصل عليه علم أنه من المنافقين (1).

4 - إن حذيفة يصف علياً «عليه السلام»: بأنه وصي سيد المرسلين. وقد ذكرنا أن إطلاق هذا الوصف على علي «عليه السلام» من قبل الصحابة، وغيرهم لا يكاد يمكن عده وحصره.. مما

وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 2 ص 62.

(1) تفسير القرآن العظيم ج 2 ص 394 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 199 وكتاب العين للخليل بن أحمد ج 7 ص 367 ومعرفة السنن والآثار ج 6 ص 304 ومستدرک سفينة البحار ج 10 ص 126 والغدير ج 6 ص 241 وشذرات الذهب ج 1 ص 44.

يعطي: أن ذلك كان من المسلمات في ذلك العصر..

الفصل السادس:

بعد خروج ابن حنيف..

طلحة يستغل حضور عائشة:

قالوا: لما عرف طلحة والزبير خروج عثمان بن حنيف إلى علي «عليه السلام» قام طلحة في الناس خطيباً فنعى إليهم عثمان بن عفان وذكر قاتليه، وأكثر الذم عليهم والشتم، وعزا قتله إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام» وأنصاره، وذكر أن علياً «عليه السلام» أكره الناس على البيعة له، فقال فيما قال:

«يا معشر المسلمين! إن الله قد جاءكم بأمر المؤمنين، وقد عرفتم بحقها ومكانها من النبي «صلى الله عليه وآله»، ومكان أبيها من الإسلام.

وها هي تشهد لنا: أننا لم نكذبكم فيما خبرناكم به، ولا غررناكم فيما دعوناكم إليه، من قتال علي بن أبي طالب وأصحابه الصادين عن الحق.

ولسنا نطلب خلافة ولا ملكاً، وإنا نحذركم أن تغلبوا على أمركم وتقصروا دون الحق.

وقد رجونا أن يكون عندكم عون لنا على طاعة الله وإصلاح

الأمة، فإن أحق من عناه أمر المسلمين ومصلحتهم أنتم يا أهل البصرة لتمكنكم بالدين، وإن علياً لو عمل الجد في نصره أمكم لا اعتزل هذا الأمر حتى تختار الأمة لأنفسها من ترضاه».

فقال أهل البصرة: مرحباً وأهلاً وسهلاً بأمر المؤمنين، والحمد لله على إكرامنا بها. وأنتم عندنا رضاء وثقة، وأنفسنا مبدولة لكم، ونحن نموت على طاعتكم ورضاكم.

ثم انصرفوا فساروا إلى عائشة فسلموا عليها وقالوا: قد علمنا أن أماناً لم تخرج إلينا إلا لتقتها بنا، وأنها تريد الإصلاح، وحقق الدماء، وإطفاء الفتنة، والألفة بين المسلمين. وإنا ننتظر أمرها في ذلك، فإن أبى عليها أحد فيه قاتلناه حتى يفىء إلى الحق(1).

وبلغ كلام طلحة مع أهل البصرة إلى عبد الله بن حكيم التميمي، فصار إليه وقال له: يا طلحة هذه كتبك وصلت إلينا بعيب عثمان بن عفان، وخبرك عندنا بالتأليب عليه حتى قتل، وببيعتهك علياً في جماعة الناس، وبنكتك بيعته من غير حدث كان منه، فما كلام بلغنا عنك؟! وفيم جئت بعد الذي عرفناه من رأيك في عثمان؟!

فقال له طلحة: أما عيبي لعثمان وتأليبي عليه فقد كان ولم نجد لنا

(1) الجمل ص 304 و 305 وأشار إلى هذه الخطبة في أنساب الأشراف ص 226 و 229 وكشف المحجة 183 وبحار الأنوار (ط حجرية) ج 8 ص 180.

من الخلاص منه سبيلاً إلا التوبة فيما اقترفناه من الجرم به، وإلا الطلب بدمه.

وأما بيعتي له فإنني أكرهت على ذلك، وخشيت منه أن يؤلب علي إن امتنعت من بيعته، ويغري بي فيمن أغراه بعثمان حتى قتله.

فقال له عبد الله بن حكيم: هذه معاذير يعلم الله باطن الأمر فيها، وهو المستعان على ما نخاف من عاقبة أمرها(1).

وروى عبد الله بن عبيدة قال: لما كان من كلام عبد الله بن حكيم لطلحة ما كان، قام طلحة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

«أيها الناس! إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» توفي وهو عنا راض، وكنا مع أبي بكر حتى توفاه الله فمات وهو عنا راض.

ثم كان عمر بن الخطاب، فسمعنا وأطعنا حتى قبض وهو عنا راض، فأمرنا بالتشاور في أمر الخلافة بعده، واختار ستة نفر ورضيهم للأمر، فاستقام أمرنا على رجل من الستة ولينا، واجتمع رأينا عليه وهو عثمان وكان أهلاً لذلك فبايعناه وسمعنا له وأطعناه، فأحدث بعد ذلك أحداثاً لم تكن على عهد أبي بكر وعمر، فكرهها الناس منه، ولم يكن لنا بد مما صنعناه.

ثم أخذ هذا الرجل الأمر دوننا، من غير مشورتنا وتغلب عليه،

(1) الجمل للمفيد ص 305 وراجع: أنساب الأشراف ج 2 ص 229 و 230 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 318 و 319.

ونحن وهو فيه شرع سواء، فأتى بنا إليه ونحن أكره الناس إليه، واللج على أعناقنا، فبايعناه كرهاً.

والذي نطلب أيها الناس الآن منه أن يدفع إلى ورثة عثمان قاتليه، فإنه قتل مظلوماً، ويخلع هذا الأمر ويعتزله، ليتشاور المسلمون فيمن يكون لهم إماماً، كسنة عمر بن الخطاب في الشورى.

فإذا استقام رأينا ورأي أهل الإسلام على رجل بايعناه»⁽¹⁾.

فلما فرغ من كلامه قام عظيم من عظماء عبد القيس، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أيها الناس! إنه كان قد وأل هذا الأمر وقوامه المهاجرين والأنصار بالمدينة، ولم يكن لأحد من أهل الأمصار أن ينقضوا ما أبرموا، ولا يبرموا ما نقضوا، فكانوا إذا رأوا رأياً كتبوا به إلى الأمصار، فسمعوا لهم وأطاعوا.

وإن عائشة وطلحة والزبير كانوا أشد الناس على عثمان حتى قتل، وبايع الناس علياً وبايعه في جملتهم طلحة والزبير، فجاءنا نبؤهما لبيعتهما له فبايعناه، فلا والله ما نخلع خليفتنا، ولا ننقض بيعتنا».

فصاح عليه طلحة والزبير، وأمرنا بقرض لحيته فنتفوها حتى لم يبق منها شيء.

(1) الجمل للمفيد ص306 وراجع: أنساب الأشراف ج2 ص226 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص314 و 315.

وقام رجل من بني جشم فقال: أيها الناس! أنا فلان بن فلان فاعرفوني - وإنما انتسب لهم ليعلموا أن لهم عشيرة تمنعه، فلا يعجل عليه من لا يوافقه كلامه - ثم قال:

«أيها الناس! إن هؤلاء القوم إن كانوا جاؤوكم يطلبون بدم عثمان، فوالله ما نحن قتلنا عثمان، وإن كانوا جاؤوكم خائفين، فوالله ما جاؤوا إلا من حيث يأمن الناس والطير.

فلا تغتروا بهم واسمعوا قولي وأطيعوا أمري وردوا هؤلاء القوم إلى مكانهم الذي منه أقبلوا، وأقيموا على بيعتكم لإمامكم وأطيعوا لأمركم».

فصاح عليه الناس من جوانب المسجد، وقذفوه بالحصى (1). ثم قام آخر من متقدمي عبد القيس، فقال: أيها الناس! أنصتوا أنكلم لكم.

فقال له عبد الله بن الزبير: ويلك ما لك وللكلام؟!

فقال: ما لي وله؟! أنا والله للكلام وبه وفيه، ثم حمد الله وأثنى عليه، وذكر النبي صلى عليه وقال: «يا معشر المهاجرين! كنتم أول الناس إسلاماً، بعث الله محمداً نبيه بينكم، فدعاكم فأسلمتم، وأسلمنا لإسلامكم، فكنتم فيه القادة ونحن لكم تبع.

ثم توفي رسول الله «صلى الله عليه وآله» فبايعتم رجلاً منكم لم

(1) الجمل للمفيد ص 307 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 314.

تستأذنونا في ذلك، فسلمنا لكم.

ثم إن ذلك الرجل توفي واستخلف عمر بن الخطاب، فوالله ما استشارنا في ذلك، فلما رضيتم رضينا وسلمنا.

ثم إن عمر جعلها شورى في ستة نفر، فاخترتم منهم واحداً، فسلمنا لكم واتبعناكم.

ثم إن الرجل أحدث أحداثاً أنكرتموها، فحصرتموه، وخلعتموه، وقتلتموه، وما استشرتمونا في ذلك.

ثم بايعتم علي بن أبي طالب، وما استشرتمونا في بيعته، فرضينا وسلمنا وكنا لكم تبعاً.

فوالله ما ندري بماذا نقمتم عليه، هل استأثر بمال، أو حكم بغير ما أنزل الله، أو أحدث حدثاً منكراً، فحدثونا به نكن معكم، فوالله ما نراكم إلا قد ضللتم بخلافكم له».

فقال له ابن الزبير: ما أنت وذاك؟!

فأراد أهل البصرة أن يثبوا عليه فمنعتهم عشيرته»⁽¹⁾.

ونقول:

تضمن هذا النص أموراً كنا قد شرحناها أو ناقشناها في مواضع أخرى من هذا الكتاب، وقد مرت معنا في تلك المواضع نصوص تقرب منها أو تشبهها.. ونعتقد: أن ذكرنا لذلك هناك يغني عن إعادته

(1) الجمل للمفيد ص 307 و 308.

هنا.. فنحن نكل أمر هذه النصوص إلى القارئ ليراجع تلك المواضع إن أحب. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ما عداها، فلاحظ العناوين التالية:

ما تضمنته خطبة طلحة:

لم تتضمن خطبة طلحة جديداً.. فقد تعودنا من الناكثين التوسل بقتل عثمان إلى مقاصدهم، والإكثار من ذم قاتليه، واتهام علي «عليه السلام» وأنصاره بقتله، وادعاء الإكراه على البيعة لعلي «عليه السلام». واستغلال وجود عائشة لإقناع الناس بالانضمام إليهم، وحشر اسم أبي بكر، لادعاء أنهم على نهجه وفي خطه.

وادعاء: أن مطلبهم ليس هو الخلافة والملك. وأن هدفهم هو إصلاح الأمة، ومحاولة رشوة الناس بالثناء عليهم. ونحو ذلك.. من الأباطيل التي ميزت خطاب الناكثين للناس..

وقد تحدثنا عن ذلك مرات ومرات، وكفانا عبد الله بن حكيم التميمي مؤونة الإعادة، فإنه قد أشار إلى بعض الحديث عن هذه الأباطيل، حين أخرج طلحة بسؤاله عنها، ولم يجد عنده إلا المراوغة، والادعاء الباطل..

غير أننا نلفت نظر القارئ إلى ما يلي:

1 - أن طلحة قد حذا حذو سلفه عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وخالد بن الوليد، ومن عاصره أو يأتي بعده، مثل: عمر بن سعد، والمنصور، وعائشة، ومعاوية، وسواهم في الاستدلال بالجبر الإلهي، الذي يستفيد منه هؤلاء، ومن هم على مثل طريقته تارة في

تبرير الهزيمة والفشل والفضيحة، كما فعلت عائشة حين نسبت هزيمتها في حرب الجمل إلى الجبر الإلهي. وبرر به عمر عجزه عن معرفة بعض مسائل الإرث، وبرر به عثمان تمسكه بالحكم إلى أن قتل، واحتج به معاوية في عهده ليزيد بالخلافة، وعمر بن سعد لتبرير قتل الإمام الحسين «عليه السلام».

واستدل به خالد بن الوليد لقتل مالك بن نويرة. وبرر به معاوية والمنصور العباسي منع الناس من حقوقهم في بيت مال المسلمين⁽¹⁾.

(1) إن ما تقدم من أمثلة وشواهد، ومن أحاديث أيضاً موجود في المصادر المختلفة بصورة متفرقة، فمن أراد أن يقف على متفرقاته ويجمع بين شتاته، فليلتقط بعضه من المصادر التالية:

تأويل مختلف الحديث ص5 و 6 و 29 و 45 و 48 و 82 و 83 و 128 و 235 و 236 والهدى إلى دين المصطفى ج2 ص162 و 271 والمصنف للصنعاني ج10 ص119 - 122 و 18 و ج6 ص356 وحياة الصحابة ج2 ص12 و 95 و 94 و 230 و ج3 ص487 و 492 و 501 و 529.

وراجع: الغدير ج7 ص147 و 154 و 158 و ج8 ص132 و ج9 ص34 و 95 و 192 و ج10 ص333 و 245 و 249 و ج5 ص365 و ج6 ص128 و 117 ونور القبس ص31 و 266 و 65 و عيون الأخبار لابن قتيبة ج4 ص69 ومدارك التنزيل (مطبوع بهامش تفسير الخازن) ج1 ص401 وقاموس الرجال ج6 ص36 والفتوح لابن أعثم ج4 ص239 وربيع الأبرار ج2 ص64 - 65 و ج1 ص821 والمعجم الصغير ج1 ص158 و 74 و 130 و 255 و ج2 ص67 و 55 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط صادر) ج5

ص148 و 543 وج7 ص163 و 417 وج3 ص72 و 66 وكلمة الأديان
 الحية ص77 و 80 والإمام ج6 ص119 ولسان الميزان ج1 ص448
 والكفاية في علم الرواية ص166 وجامع بيان العلم ج1 ص20 وج2
 ص148 و 149 و 150 وضحي الإسلام ج3 ص81 وشرح نهج البلاغة
 للمعتزلي ج1 ص340 وج12 ص78 - 79 والإمامة والسياسة = =
 ص183 والأخبار الدخيلة (المستدرک) ج1 ص193 و 197 ومقارنة الأديان
 (اليهودية) ص271 و 249 وأنيس الأعلام ج1 ص279 و 257 والتوحيد
 وإثبات صفات الرب ص80 - 82 والمقدمة لابن خلدون ص143 و 144
 والأغاني ج3 ص76 والعقد الفريد ج1 ص206 وج2 ص112 وتاريخ الأمم
 والملوك (ط الإستقامة) ج2 ص445 وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص43
 - 49 عن العديد من المصادر، وتذكرة الخواص ص104 - 105 وتاريخ
 بغداد ج1 ص160 وبهج الصباغة ج7 ص120 والدر المنثور ج6 والمغازي
 للواقدي ج3 ص904 والموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج3 ص92 و
 93 ومصابيح السنة للبغوي ج2 ص67 ومناقب الشافعي ج1 ص17
 وصحيح البخاري ج8 ص208 والمعتزلة ص7 و 39 - 40 و 87 و 91 و
 201 و 265 عن: المنية والأمل ص126 والخطط للمقرئ ج4 ص181
 والملل والنحل ج1 ص97 - 98 والعقائد النسفية ص85 ووفيات الأعيان
 ص494.

وفي الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج3 ص45 عن الطبري ج6 ص33
 وج3 ص207 وعن الترمذي ص508.

وفي حياة الصحابة نقله عن المصادر التالية: كنز العمال ج3 ص138 - 139 وج8
 ص208 وج1 ص86 وصحيح مسلم ج2 ص86 وأبي داود ج2 ص16

وغير ذلك كثير.

وعقيدة الجبر هذه قد حاربها أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأدانها الأئمة الطاهرون «صلوات الله وسلامه عليه». وبحث هذا الموضوع له محل آخر. ولكن الذي دعانا لإثارة هذه النقطة هو انضمام طلحة إلى هذا الفريق للاستفادة من هذه العقيدة المرفوضة لحث الناس على نصرته، مدعيًا: أن الجبر الإلهي هو الذي ساق عائشة إليهم، وجاءهم بها.

2 - إن استدلال طلحة بمكان أبي بكر من الإسلام غير ظاهر الوجه، إذ لم نعرف كيف تكون مكانة أبي بكر في الإسلام دليلاً لطلحة والناكثين على صوابية حربهم لعلي «عليه السلام»؟!!

إلا إن كان يريد أن يذكر الناس بمواقف أبي بكر السلبية من علي والزهراء «عليهما السلام»، حين أقصاه عن مقامه بعد استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأمر بمهاجمة بيته، وهتك حرمة الزهراء وضربها، وإسقاط جنينها، فكأن طلحة يريد أن يزعم هنا: أن

والترمذي ج 1 ص 201 وسنن ابن ماجة ج 1 ص 209 والسنن الكبرى ج 9 ص 50 وج 6 ص 349 ومسنند أحمد ج 5 ص 245 ومجمع الزوائد ج 6 ص 3 وج 1 ص 135 وتاريخ الأمم والملوك (مقتل برير) ج 4 ص 124 وج 3 ص 281 = البداية والنهاية ج 7 ص 79.

ونقل أيضاً عن: جامع البيان ج 6 ص 60 وعن تفسير القرآن العظيم ج 1 ص 594 وعن أنساب الأشراف ج 5 ص 24.

هذا يدل على أن إقصاءه «عليه السلام» مرة أخرى ومحاربته وقتله.. يعد وفاءً لأبي بكر، وانسجاماً معه، وتحقيقاً لأمانيه مرة أخرى بعد موته..

3 - لقد لفت نظرنا أيضاً تفضيل طلحة لأهل البصرة - في الاهتمام بأمر المسلمين - على سائر الأقطار، وقوله: إن سبب ذلك هو تمكنهم في الدين..

ولا ندري لماذا صار أهل البصرة أكثر تمكناً في الدين من أهل المدينة مثلاً!! مع أن المدينة مهد الإسلام. ومسكن صحابة الرسول؟! ولماذا لا يكون أهل الكوفة أو غيرها أكثر تمكناً في الدين من أهل البصرة؟! ولماذا؟! ولماذا؟!

رضا الرسول ﷺ ورضا عمر:

وحين فهم طلحة من كلام عبد الله بن حكيم التميمي: أن الناس واقفون على ما فعلوه بعثمان، وأن ما ذكره في خطبته لا مجال لتسويقه، لأن الناس يدركون عدم صحته، حاول تلطيف الأجواء، والدخول إلى قلوب الناس من أبواب أخرى، فخطب خطبته الثانية، وادعى:

1 - أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد مات وهو راض عن طلحة والزبير.

ولكن أنى لطلحة إثبات هذا الرضا، وهو نفسه الذي آذى رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين زعم بأسلوبه ومنطقه الفج الغليظ

والجافي: أنه سيتزوج نساءه بعد موته. وقد قال له عمر بن الخطاب حين جعله في ضمن الشورى:

«ولقد مات رسول الله «صلى الله عليه وآله» ساخطاً عليك، بالكلمة التي قلتها يوم أنزلت آية الحجاب»⁽¹⁾.

أما قول عمر: إن رسول الله مات وهو راضٍ عن هؤلاء الستة أصحاب الشورى، فلعله كان لأجل ذر الرماد في العيون لتضعيف أمر علي «عليه السلام»، وتقوية عثمان..

2 - ادعى طلحة: أن عمر بن الخطاب أيضاً قد مات وهو راضٍ عنه.

وهذا غير صحيح أيضاً، فقد صرحوا: بأن عمر لما طعن، ورتب الشورى، أقبل على الزبير، وقال:.. إلى أن قال: «ثم أقبل على طلحة - وكان له مبغضاً، منذ قال لأبي بكر يوم وفاته ما قال في عمر - فقال له: أقول أم أسكت؟!»

قال: قل، فإنك لا تقول من الخير شيئاً إلخ..»⁽²⁾.

3 - وبعد.. فإن معايير الرضا والغضب قد تتفق وقد تختلف بين شخص وآخر. وإذا دققنا النظر هنا فسنجد: أن هناك فروقاً كبيرة وشاسعة بين ما يرضي النبي «صلى الله عليه وآله»، وما يرضي أبا

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 185 و 186.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 185.

بكر وعمر. وبين من يرضى عنه الرسول، ومن يرضى هؤلاء عنه..
 بل نجد الاختلاف ظاهراً بين أبي بكر وعمر أنفسهما، فقد رضي
 أبو بكر عن فعلة خالد بمالك بن نويرة وبزوجته وغضب عمر.. كما
 أن عمر قد رضي بالفضل بين الناس في العطاء، ولم يرض ذلك أبو
 بكر، بل ساوى بينهم.

كما أن أبا بكر قد أصر على قتال مانعي الزكاة، حيث لم يعترفوا
 بخلافته، وأصروا على الوفاء ببيعتهم لعلي «عليه السلام» يوم الغدير،
 وكان عمر لا يرضى بذلك..

ومن جهة أخرى نلاحظ: أن أبا بكر أصر على رسول الله يوم
 الهجرة بدخول المدينة، وترك قباء، وأصر النبي «صلى الله عليه
 وآله» على عدم دخولها، والبقاء في قباء بانتظار علي «عليه
 السلام»..

كما أن إطلاق أسرى بدر كان على خلاف ما يريده الله ورسوله
 بل كان المطلوب هو قتلهم. وقد أصر أبو بكر على النبي «صلى الله
 عليه وآله» بإطلاقهم، وحرك الناس ضد قتلهم..

كما أن الله ورسوله يغضبان لغضب فاطمة ويرضيان لرضاها،
 ولم يكن لدى أبي بكر وعمر مانع من إغضاها، بل لقد أغضاها
 فعلاً، فماتت وهي واجدة عليهما(1).

(1) راجع: كتابنا مأساة الزهراء (شبهات وردود).

كما أن الله ورسوله لا يرضيان بنكث البيعة، ونقض العهد، وقد فعل أبو بكر وعمر ذلك حين بايعا علياً «عليه السلام» يوم الغدير، ثم أزالاه عن مقامه بعد استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، واستأثرا بالأمر لأنفسهما دونه..

والأمثلة التي تدخل في هذا السياق كثيرة..

لا بد من قتل عثمان:

وبعد أن استدل طلحة بعقيدة الجبر - الباطلة - على عناية الله تعالى بهم، وحبهم لهم، حيث جاء الله بعائشة إلى مناصرة الناكثين كما تقدم، واستدل مرة أخرى على لزوم قتل عثمان، وذكر أن عثمان أحدث أحداثاً كرهها الناس، قال عن قتلهم إياه: «ولم يكن لنا بد مما صنعناه».

ولا ندري كيف نفسر قوله هذا!! فإنه لا شيء يحتم عليهم قتل عثمان، إلا إن كان الله تعالى هو الذي أجبرهم على هذا الفعل، وقهرهم عليه.. وفيما عدا ذلك، فإن بالإمكان الإقدام على القتل، والإحجام عنه، فلا مورد لقوله: لم يكن لنا بد مما صنعناه..

على أن هذا الإقرار لا يبرر طلب طلحة بثار عثمان، لأنه هو ومن معه من القتلة، أو من المحرضين على القتل، أو الأمرين به، فاللزام هو أن يبدؤوا بمعاقبة أنفسهم، ولا يكفي ادعاء التوبة للإفلات من العقاب، وإلا لجاز لكل أحد أن يقتل من شاء ثم يدعي التوبة، أو أن يثير فتنة تأكل الأخضر واليابس، ثم يدعي التوبة.

على أن التوبة لا يمكن تصديقها إذا كانت تقوم على اتهام الأبرياء، وقتل المئات من المصلحين، الذين لم يكن لهم في هذا الأمر أي أثر، أو نصيب، كما هو الحال بالنسبة للسباجة وحراس بيت المال، فكيف إذا رافق ذلك الإستيلاء على السلطة، وانتهاك بيت المال، وقتل من يتشيع لعلي «عليه السلام» لمجرد تشييعه.

هذا فضلاً عما رافق ذلك من افتراء على الأبرياء، ومن تزوير للحقائق، وكذب، وتعد، وتجن، وما إلى ذلك.

انتخاب عثمان بالإجماع:

وادعى طلحة: أن اختيار عثمان كان بإجماع أهل الشورى.

وقد تقدم أن هذا غير صحيح، والخطبة المسماة بالشقشقية شاهد صدق على ما نقول: وإنما نال عثمان الخلافة بسيف عبد الرحمان بن عوف، وسيوف الذين وكلهم عمر بأهل الشورى، وأمرهم بقتل كل من خالف عبد الرحمان بن عوف.. لأن المطلوب كان هو التخلص من علي «عليه السلام» بكل حيلة ووسيلة، ثم من كل من يؤيده ولو كانوا اثنين أو ثلاثة، أو أكثر، من أهل الشورى أنفسهم.

فطلحة يريد أن يزور الوقائع لصالح عثمان، ليؤكد بذلك علماً «عليه السلام»، مع أنه كان إلى الأمس القريب يغير الوقائع ليؤكد بها عثمان نفسه.

طلحة نظير علي:

وقد زعم طلحة: أن علياً «عليه السلام» وليهم بالقهر والغلبة، وابتزهم أمرهم من دون مشورة منهم. ثم قال طلحة: «ونحن وهو فيه شرع سواء».

ولا ندري كيف صح لطلحة أن يساوي نفسه ومن معه بعلي «عليه السلام»!! فإن علياً «عليه السلام» هو الذي نزلت الآيات التي تأمر النبي «صلى الله عليه وآله» بأنه ينصبه ولياً للمؤمنين.

وقد فعل «صلى الله عليه وآله» ذلك، وأخذ له البيعة في يوم الغدير من الناس في مختلف الأقطار، والأمصار، وقد بايعه أبو بكر وعمر، وعثمان وطلحة والزبير وسعد، وغيرهم من أعيان الصحابة. ثم بايعه المسلمون بعد قتل عثمان، بعد تشاور منهم استمر أياماً، بعد إصرار شديد، وأكد. وكان طلحة بالذات أول من بايعه، كما كان في طليعة المصرين عليه بالبيعة.. فما معنى أن يساوي نفسه به؟! وأين علم طلحة وغيره من علم علي «عليه السلام»؟! وهل يقاس علي «عليه السلام» في فضائله وزهاده، وعبادته، وسلوكه وتضحياته، وسائر أحواله بمن سواه؟!.

وقد قال علي «عليه السلام» في الخطبة الشقشقية: «متى اعترض الريب في مع الأول منهم - يعني أبا بكر - حتى صرت أقرن إلى هذا النظائر»؟!.

أما اعتبار عمر بن الخطاب أعضاء الشورى متساوين في

الأهلية للخلافة فهو، غير مفيد:

أولاً: لأن عمر لم يكن من الأنبياء، ولا من الملائكة المقربين، المطلعين على اللوح، وما يخط به العلم.. ولا كان من المعصومين عن الخطأ والتحيز، ليكون قوله حجة على الناس.. وإنما الحجة هو قول الله، وما جاء به النبي «صلى الله عليه وآله»، ولا ريب في أن علياً «عليه السلام» هو المقدم عند الله ورسوله.

ثانياً: قد ذكر عبد الله بن الزبير لأبيه: أن علياً «عليه السلام» كان أحسن أهل الشورى عند عمر.. أما طلحة فكان عمر يبغضه، وقد صرح عمر: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» مات وهو غاضب على طلحة، لما كان قد صدر منه في حق أزواج الرسول «صلى الله عليه وآله».. وهذا يدل على أن عمر لم يكن يساوي بين أهل الشورى، وأن ما قاله في حقهم، قد كان سياسة منه، تهدف إلى إثارة أجواء معينة.

هل يدفع علي عليه السلام قتل عثمان؟!

وذكر طلحة: أن ما يطلبه من علي «عليه السلام» هو أن يدفع قتل عثمان إلى أبناء عثمان..

وملاحظتنا على هذا الكلام هي:

أولاً: إنه يمثل تراجعاً عن مطالبة طلحة ومن معه من الناكثين بدفع قتل عثمان إليهم..

ثانياً: لماذا يطالب طلحة بهذا الأمر، ولا يطالب به أبناء عثمان أنفسهم؟! وأين كانت ألسنتهم؟!

ولماذا لا تكون قيادة ذلك الجيش المطالب بدم أبيهم إليهم؟! ولماذا لم تصدر الأوامر بقتل السباجة، وحراس بيت مال البصرة، ومن ظفروا به من شيعة علي - لماذا لم تصدر - منهم، يعني من أبناء عثمان؟! عثمان؟!

وإنما اكتفى أبناء عثمان بالمشاركة في ذلك كمشاركتهم في محاولة قتل ابن حنيف، فلم يكونوا هم القادة، ولا أصحاب القرار.

ثالثاً: إذا كان المطلوب هو تسليم قتلة عثمان، فلا شك في أن السباجة، وحراس بيت المال، والذين قتلوا في المسجد بيد الناكثين، وسائر شيعة علي «عليه السلام» الذين قتلوا ولم يشاركوا في قتل عثمان! فلماذا قتل هؤلاء كلهم، الذين بلغ عددهم ست مئة قتيل؟! فإن قتلة عثمان مهما كثروا لا يزيدون على بضعة رجال.. فما معنى قتل هذه المئات كلها؟! ولماذا لم يكتفوا بقتل هذه المئات، ويرجعوا إلى بلادهم، فلا يخوضوا حرب الجمل التي قتل فيها عشرات الألوف؟!!

رابعاً: لماذا لم يقدم طلحة نفسه، وكذلك الزبير، وكل من حرض وأمر، وشارك في الهجوم على عثمان - لماذا لم يقدموا أنفسهم لأبناء عثمان ليجروا فيهم أحكام الله تعالى..

خامساً: إن الاقتصاص من المشاركين في قتل شخص، يوجب دفع ما زاد على دية الرجل الواحد لكل من يقتل قصاصاً.

سادساً: إن القصاص من القاتل لا يكون لأي كان من الناس، بل لا بد أن يتولاه أولياء الدم وأن يكون بإشراف وإذن من الإمام العادل.

سابعاً: من هم قتلة عثمان الذين يطالب الناكثون بتسليمهم إليهم؟!
ثامناً: كيف يسلم القاتل إلى شريكه في جريمته؟! وكيف يقتص
 الشريك في الجريمة من شريكه؟!

تاسعاً: ما الرابط بين طلب تسليم قتلة عثمان، وبين نكث البيعة،
 وحنث الإيمان، والغدر بالمسلمين. ونهب بيت مال المسلمين، وطلب
 البيعة لأنفسهم؟!

عاشراً: ما الرابط بين تسليم قتلة عثمان وبين أن يخلع علي
 نفسه، ويعيد الأمر شورى بين المسلمين.. وهل كلما قتل إنسان إنساناً
 في فتنة لم يعرف فيها القاتل بعينه يجب على الإمام أن يخلع نفسه؟!
حادي عشر: لقد طلب طلحة أن يعود الأمر شورى كالشورى
 التي سنها عمر.. وسؤالنا هو:

ألف: من الذي جعل فعل عمر سنة وحجة، ولماذا لا يكون
 المرجع هو ما أمر به القرآن؟! وما فعله الرسول «صلى الله عليه
 وآله»، وهو الالتزام بالنص من الله ورسوله.

ب: من الذي يعين للناس الأشخاص الذين سيكونون أركان
 الشورى؟!

ج: قد أجمعت الأمة على علي «عليه السلام» بعد قتل عثمان
 بنحو لم تجمع على أحد سواه كإجماعها عليه، فكيف يصح نقض هذا
 الإجماع، والعودة إلى رأي بضعة أشخاص كلهم يجر النار إلى
 قرصه؟!

وكيف يجوز العدول عن مثل هذا الإجماع إلى اختيار رجل منهم استناداً إلى رأي رجلين أو ثلاثة؟! والحال أن هذا الذي قد يقع عليه الاختيار قد يكون مرفوضاً من قبل الأمة كلها، ولماذا جاز ضرب إجماع الأمة كلها عرض الجدار؟!!

د: كيف نوفق بين قول طلحة إنه يريد شوري كشوري عمر! وبين قوله: «فإذا استقام رأينا ورأي أهل الإسلام على رجل بايعناه»، فإن أهل الإسلام لا يمكن إدخالهم في الشوري التي قررها عمر؟! وكيف ننقض إجماع أهل الإسلام، ثم نعود إلى رأي أهل الإسلام مرة أخرى؟!!

هـ: إن رأي الناكثين ورأي أهل الإسلام قد استقر على البيعة لعلي «عليه السلام»، وقد بذلوا جهداً كبيراً استمر أياماً عديدة حتى أقنعوا علياً «عليه السلام» بقبول هذا الأمر، وكان طلحة والزبير أول المبايعين له. وتذاك الناس عليه للبيعة تذاك الإبل الهيم على حياضها، حتى لقد وطئ الحسان، وشق عطفاه «عليه السلام» بسبب تدافع الناس لبيعته..

فلماذا نكثها طلحة والزبير، ومن انضوى تحت لوائهم؟! ومن الذي يضمن قبولهم بما يجمع عليه أهل الإسلام، ولا سيما إذا أجمعوا على علي «عليه السلام» مرة أخرى، فلعلهم يعودون للنكث، وحنث الإيمان، كما حصل في المرة بل المرات الأولى؟!!

هددوا طلحة في الحش:

وقال ابن عبد ربه: إن أهل البصرة سألوه (يعني طلحة) عن بيعته لعلي «عليه السلام»، فقال: «أدخلوني في حش، ثم وضعوا اللج على قفي، فقالوا: بايع. وإلا قتلناك.

قوله: اللج: يريد السيف.

وقوله: قفي، لغة طي. وكانت أمه طائية»(1).

ونقول:

أولاً: أظهر هذا النص: أن طلحة قد جاوز الحد في التماس المعاذير، حتى لجأ إلى ادعاء أمور لا يليق بأمثاله الحديث عنها، فضلاً عن أن ينسبها إلى نفسه، فإن الحبس في بيت الخلاء، بما فيه من مكروه وذل، ومهانة لو حصل لبعض الناس، فإنك تراه يحاول أن لا يشيع عن نفسه حدوث هذا الأمر له. بل يتستر عليه، ويحاول أن ينكر حصوله من الأساس.

ولكن طلحة قد لجأ إلى ادعاء حصول هذا الأمر له، بالرغم من أنه لم يحصل شيء، ربما لأنه كان يعلم: أن الناس سينكرون عليه ادعاء الإجبار القهر العلني له على البيعة، لأن أحداً لم ير شيئاً من ذلك، وإذا كان لبان، ولنقل على كل شفة ولسان، لأن الحشود التي حضرت البيعة لعلي «عليه السلام» كانت هائلة. حتى ليقول «عليه

(1) العقد الفريد ج 4 ص 314.

السلام»:

«ولقد تداككتم عليّ تذاك الإبل الهيم على حياضها، حتى لقد وطئ الحسنان، وشق عطفائي..»⁽¹⁾.

ثانياً: لماذا هددوا وأكروهوا طلحة والزبير، وهما الرجلان البارزان اللذان لهما حضور فاعل على الساحة.. واللذان عملا على قتل عثمان ونجحا.. ولم يهدد ابن عمر، ولا سعد بن أبي وقاص، ولا حسان بن ثابت، ولا أسامة بن زيد، الذين يقال: إنهم امتنعوا عن البيعة، وليس لهؤلاء مكانة طلحة ولا الزبير؟!!

ثالثاً: حبذا لو كان طلحة قد ذكر لنا أسماء الذين أدخلوه إلى الحش (أي بيت الخلاء) وهددوه، أو أسماء بعضهم..

رابعاً: لقد كان بإمكانه أن يستجيب لهم في داخل الحش، حتى إذا خرج منه يرفض ذلك، ويعرّف الناس بما يجري له، ويطلب منهم حمايته من أعدائه..

خامساً: لماذا لم نجد لهؤلاء الذين أجبروه أي صوت أو تحرك، حين بدأت إمارات النكت تظهر على طلحة والزبير؟!!

سادساً: ولماذا لم يصدقهما علي «عليه السلام» فيما يدعيانه من الإكراه، بل لم يعط مجالاً حتى لاحتمال ذلك. وهو الرجل المعروف بشدة احتياظه في دينه، وإنصافه لأوليائه وأعدائه على حد سواء.

(1) راجع:..

سابعاً: وأخيراً: إذا كان طلحة قد أدخل إلى الحش ليواجه التهديد فيه، فذلك يعني: أن البيعة كانت قد ابتدأت، فتأخرت عنها طلحة، فلما رأوا امتناعه عنها هددوه، مع أن من الثابت المقطوع به تاريخياً: أنه كان أول من بايع..

ثامناً: أما الحديث عن أن طلحة قد تكلم بلغة طي، لأن أمه كانت منهم، فلا يستحق التوقف عنده، فهل الذي يكون من أم هندية، أو فارسية يتكلم بلغة الهند والفرس مثلاً؟!

رفض اقتراح أهل البصرة:

وروى عمر بن صباح قال: اجتمع نفر من وجوه البصرة إلى طلحة والزبير فقالوا لهما: فإن ولاية عثمان غيركما، فدعوا ولاته يطلبون بدمه، والله ما نراكما أنصفتما رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حبيسته، عرضتماها للرياح والشموس، والقتال، وقد أمرها الله أن تقر في بيتها وتركتما نساءكما في الأكنان والبيوت، هلا جئتما بنسائكما معكما؟!

فقال لهم طلحة: أعزبوا عنا قبحكم الله (1).

ونقول:

إن جواب طلحة لوجوه أهل البصرة يدل على إفلاسه وعجزه

(1) الجمل للمفيد ص 310 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 465 والكامل في التاريخ ج 3 ص 213.

وفقدانه الحجة، فلجأ إلى أسلوب القهر والقمع، على قاعدة:
ودعوى القوي كدعوى السباع من الناب والظفر برهانها
خطاب عائشة يوم الجمل:

وروى محمد بن عمر الواقدي عن موسى بن طلحة قال:

لقد شهدت عائشة يوم الجمل، وقد سألتها الناس عن عثمان، فما رأيت أفصح منها لساناً ولا أربط منها جناهاً، فاستجلست الناس بيديها، ثم حمدت الله وأثنت عليه وقالت:

«أيها الناس! إنا نقمنا على عثمان خصالاً ثلاثاً: إمارة بالغنى، وضربه بالسوط، ورفع موضع الغمامة [المحماة] حتى إذا عتبنا منهن ماصوه موص الماء بالصابون، ثم عدوا عليه فاستحلوا منه الحرمات الثلاث:

حرمة الشهر الحرام، وحرمة البلد الحرام، وحرمة الخلافة.
 والله لعثمان كان أتقاهم للرب، وأوصلهم للرحم، وأحصنهم للفرج، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم»⁽¹⁾.

(1) الجمل للمفيد ص 309 و 310 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية: فضائل الصحابة ج 1 ص 452 و 455 وتاريخ المدينة المنورة ج 4 ص 1243 و 1344 وأنساب الأشراف ص 239 - 240 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 490 وتاريخ بغداد = ج 12 ص 262 والفائق ج 3 ص 77 وشرح نهج البلاغة ج 9 ص 315 وج 6 ص 227 ونهاية الأرب ج 19 ص 505 والكامل

ونقول:

1 - قد تكلمنا حول مضامين كلام عائشة هذا في عدة مواضع من كتابنا هذا، فلا حاجة إلى الإعادة.

غير أننا نقول:

لو كان هذا هو ما نقمه الناس على عثمان، فلماذا حكمت عائشة بكفره، وأمرت بقتله، وشبهته بنعتل اليهودي، فقالت: اقتلوا نعتلاً فقد كفر؟! كفر؟! كفر؟!

ولماذا سكت الصحابة عن حصاره، وحتى عن قتله، ومنعوا من دفنه في مقابر المسلمين، حتى دفن في مقابر اليهود، وفي مكان لا يليق بأحد ولا يطيق أحد أن يقف عنده؟! ولماذا لم يطالب أبناء عثمان بالاعتصاف من قاتليه؟! بالاعتصاف من قاتليه؟!

ولماذا لم يتحرك الصحابة لمؤازرة من يطلب بثاره، بل بقي طلحة والزبير وعائشة وحدهم - وهم من جملة من شارك في قتله - يرفعون شعار الطلب بدم عثمان.. مع علم الناس بأن دافعهم إلى ذلك هو العداء لعلي «عليه السلام»، ومع اقتناعهم بأن مطالبتهم غير مشروعة ولا مرضية؟! مشروعة ولا مرضية؟!

2 - ماذا تقصد عائشة بقولها: ماصوه موص الماء بالصابون.. أليس طلحة هو الذي ماصه؟! وهل زاد الناس على مطالبته بالتراجع

عما نقموه عليه، وإنصاف الناس من نفسه، ومن عماله؟!!

3 - أما انتهاك الحرمات الثلاث في عثمان فلا معنى له، فإنه إن كان مذنباً فلا يدفع عنه العقاب البلد ولا الشهر الذي هو فيه، ولا يجديه كونه حاكماً أو غير حاكم.

وإن كان بريئاً، فلا يزيد كونه حاكماً أو أنه في بلد كذا أو شهر كذا في ذنب قتلته، ولا يضاعف عقوبتهم، إلا إن كان قد قتل في البيت الحرام في شهر حرام، فإن انتهاك حرمة البيت والشهر في هذه الحال ذنب آخر يضاف إلى ذنب القتل.

وأما حرمة الخلافة، فإنما توجب زيادة العقوبة فيما لو كانت منصوبة أو مرضية من الله ورسوله، أما إذا كانت حاصلة بطريق غير مشروع، ونتيجة تغلب وقهر مورس على صاحب الحق الشرعي، فلا أثر لها في زيادة العقوبة أو الذنب.

4 - إما قول عائشة: إن عثمان كان أتقاهم للرب، وأوصلهم للرحم.. إلخ.. فهو مجرد ادعاء، يسهل إبطاله من خلال الدلالة على مواضع المخالفة لأحكام الشرع في تصرفاته.. وقد صرحت عائشة نفسها في كلامها هذا أنهم نقموا عليه ضربه بالسوط، وإمارة بالغنى وغير ذلك.. مع أن ما نقموه عليه هو أعظم وأشد وأمرّ وأدهى مما أشارت إليه عائشة..

الفصل السابع:

الناكثون.. وبيت المال..

بيت المال عند علي، وعند الناكثين:

قالوا: ولما خرج عثمان بن حنيفٍ من البصرة، وعاد طلحة والزبير إلى بيت المال فتأملوا ما فيه، فلما رأوا ما حواه من الذهب والفضة قالوا: هذه الغنائم التي وعدنا الله بها، وأخبرنا أنه يجعلها لنا. قال أبو الأسود: فقد سمعت هذا منهما، ورأيت علياً «عليه السلام» بعد ذلك، وقد دخل بيت مال البصرة، فلما رأى ما فيه قال: «يا صفراء ويا بيضاء غري غيري، المال يعسوب الظلمة، وأنا يعسوب المؤمنين».

فلا والله إلى ما التفت إلى ما فيه، ولا فكر فيما رآه منه. وما وجدته عنده إلا كالتراب هواناً.

فعجبت من القوم ومنه «عليه السلام»! فقلت: أولئك ممن يريد الدنيا، وهذا ممن يريد الآخرة، وقويت بصيرتي فيه⁽¹⁾.

(1) الجمل للمفيد ص 285 و 286 وأشار في هامشه إلى: مصنف ابن أبي شيبة ج 7 ص 543 ومروج الذهب ج 2 ص 380، وشرح نهج البلاغة ج 1

ورجع طلحة والزبير، فنزلا دار الإمارة، وغلبا على بيت المال، فتقدمت عائشة بحمل مال منه لتفرقه في أنصارها، ودخله طلحة والزبير في طائفة من أنصارهما واحتملا منه شيئاً كبيراً، فلما خرجا نصبا على أبوابه الأقفال، ووكلا به من قبلهما قوماً، فأمرت عائشة بختمه، فبرز لذلك طلحة ليختمه، فمنعه الزبير. وأراد أن يختمه الزبير دونه، فتدافعا. فبلغ عائشة ذلك، فقالت: يختمانها، ويختم عني ابن أختي عبد الله بن الزبير، فختم يومئذ بثلاثة ختوم⁽¹⁾.

ونقول:

لاحظ ما يلي:

كل يغني على ليلاه:

ذكر النص المتقدم: أن طلحة والزبير اعتبرا ما حواه بيت المال من ذهب وفضة هي الغنائم التي وعدهم الله تعالى، وأخبر أنه يعجلها لهم.

وهذا يدل على ما يلي:

أولاً: إنهما يريان: أن ما حواه بيت المال قد جمع من أناس كفره، لا يمتون إلى الإسلام بصلة، مع أن تلك الأموال قد جمعت من أناس مسلمين، ولعل قسماً منها مأخوذ من الذين انحازوا إلى الناكثين

ص249 وج9 ص322 وتاج العروس ج3 ص369.

(1) الجمل للمفيد ص284.

أنفسهم..

ثانياً: إنهما يعتبران: أن ما في بيت المال من الغنائم التي يملكها المقاتلون، وهم خصوص طلحة والزبير، ربما لأنهما أخذتا تلك الأموال بعد مجازر ارتكبوها في حق ست مئة رجل، قتل شطر منهم وهم يحرسون بيت المال، وشطر آخر منهم قتلوا في داخل المسجد. وقسم قتل غدرًا حين غدروا بعثمان بن حنيف، بالإضافة إلى جمع كثير قتلهم الناكثون، لمجرد أنهم من شيعة علي «عليه السلام».

ثالثاً: إن طلحة والزبير قد حرفا الآية القرآنية، عن مسارها، فقد قال تعالى: (وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَافِرَ كَثِيرَةٍ تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلْ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ) (1).

وهذه الآية تخاطب النبي «صلى الله عليه وآله»، والمؤمنين الذين بايعوه بيعة الرضوان في الحديبية.. فالغنائم قد عجلت وأعطيت لهم في تلك الفترة..

وأين هذا من مجازر تجري بعد ما يقرب من ثلاثة عقود على يد هؤلاء الطغاة؟!

ثروات طلحة والزبير:

لقد عرفنا في بعض فصول هذا الكتاب شيئاً عن ثروات طلحة والزبير، ونعود فنذكر القارئ الكريم بشيء من ذلك لاقتضاء

(1) الآية 20 من سورة الفتح.

المناسبة..

ذكروا:

1 - أن الزبير خلف ألف فرس، وألف عبد، وألف أمة، وخططاً(1).

2 - قال البخاري: إن الزبير خلف: إحدى عشرة داراً بالمدينة، ودارين بالبصرة، وداراً بالكوفة، وداراً بمصر. وكان له أربع نسوة، فأصاب كل امرأة بعد رفع الثلث ألف ألف ومئتا ألف.

قال البخاري: فجميع ماله خمسون ألف ألف ومائتا ألف(2). وقال ابن الهائم وعياض، وابن بطل:

بل الصواب: أن جميع ماله حسبما فرض: تسعة وخمسون ألف ألف وثمان مئة ألف.. ولم يذكر إن كان من الدراهم أو الدنانير(3)، وإن كان ابن كثير قد زعم أنها دراهم(4). ولو كان عنده ما يستند إليه في قوله هذا لذكره.

(1) مروج الذهب ج2 ص350.

(2) صحيح البخاري ج3 ص1138 و 1139 و 2961.

(3) راجع: فتح الباري ج6 ص233 وإرشاد الساري ج7 ص50 وعمدة

القاري ج15 ص53 وشذرات الذهب ج1 ص208.

(4) البداية والنهاية ج7 ص278.

أما طلحة:

فقد قال الأميني ما ملخصه: كانت غلته في العراق ألف دينار في كل يوم (1).. وقيل أكثر من ذلك. وله بناحية سراة - بين تهامة ونجد، أدناها الطائف وأقصاها صنعاء (2) - أكثر مما ذكر.

وعن محمد بن إبراهيم قال: كان طلحة يغل بالعراق ما بين أربعمئة ألف إلى خمسمئة ألف، ويغل بالسراة عشرة آلاف دينار أو أكثر أو أقل.

وقال سفيان بن عيينة: كان غلته كل يوم ألف وافٍ. والوافي وزنه وزن الدينار.

وعن سعدى أم يحيى بن طلحة، وعن إبراهيم بن محمد بن طلحة: كان قيمة ما ترك طلحة من العقار والأموال، وما ترك من الناض - وهو الدرهم والدينار - ثلاثين ألف ألف درهم.

وعن عمرو بن العاص: إن طلحة ترك مئة بهار في كل بهار ثلاثة قناطر ذهب. وسمعت أن البهار جلد ثور..

وفي لفظ ابن عبد ربه من حديث الخشني: وجدوا في تركته ثلاث مئة بهار من ذهب وفضة.

(1) راجع: الغدير ج 8 ص 283 عن المسعودي في مروج الذهب ج 1 ص 434.

(2) معجم البلدان ج 3 ص 205.

وقال ابن الجوزي: خلف طلحة ثلاث مئة جمل ذهباً(1).

ثروة علي عليه السلام:

أما علي «عليه السلام»، فإنه حين استشهد لم يترك سوى سبع مئة درهم أراد أن يشتري بها خادماً لأهله(2).
وقد أمر الإمام الحسن «عليه السلام»: بأن يضعها بعد موته في بيت المال(3).

نعم.. هذه هي ثروة علي «عليه السلام» بالرغم من أنه قد استنبط

-
- (1) قال ابن الأثير: البهار يساوي ثلاث مئة رطل، وقيل: هو ما يحمل على البعير بلغة أهل الشام، النهاية ج 1 ص 166.
 - (2) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 221 و 222 ومروج الذهب ج 2 ص 350 والعقد الفريد ج 4 ص 129 والرياض النضرة ج 3 ص 227 و 228 ودول الإسلام ص 22 و 23 و خلاصة الخرجي ج 2 ص 12 والأمالى للطوسي ص 270 و 693 وبحار الأنوار ج 16 ص 278 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 172 وصحيح ابن حبان ج 15 ص 383 والمعجم الكبير ج 3 ص 80 وموارد الظمان ج 7 ص 149 وتاريخ مدينة دمشق ج 42 ص 579 و 581 وأنساب الأشراف ص 499 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 140 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 183 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 30 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 11 ص 183.
 - (3) الفتوح لابن أعثم ج 4 ص 146 و (طدار الأضواء) ج 4 ص 282.

العيون، وأنشأ البساتين والحوائط، وعمل عشرات السنين في الزراعة، وغرس الأشجار، ثم كان يوقف ذلك كله على الفقراء، والأيتام، والمساكين، وأبناء السبيل، وغير ذلك..

وقد وصفه ضرار بن ضمرة الكنائي لمعاوية بقوله: «لقد رأيته في بعض مواقفه، وقد أرخى الليل سدوله، وغارت نجومه، قابضاً على لحيته، يتململ تملل السليم، ويبكي بكاء الحزين، ويقول: «يا دنيا، يا دنيا، غري غيري. إليّ تعرضت، أم إلي تشوقت [لعلها: تشوقت]. هيهات هيهات، قد باينتك ثلاثاً لا رجعة فيها، فعمرك قصير، وعيشك حقير، وخطرك يسير إلخ..» (1).

ولا يجهل أحد قصة الحديدة المحمّاة - التي أدناها «عليه السلام» وقد قال «عليه السلام» يحكي لنا ما جرى:

«والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهداً، وأجر في الأغلال مصفداً، أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء من الحطام.

وكيف أظلم أحداً لنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول في الثرى حلولها والله لقد رأيت عقياً، وقد أملق حتى استماحني من بُرّكم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور، غبر الألوان من فقرهم، كأنما

(1) حلية الأولياء ج 1 ص 84 والاستيعاب القسم الثالث 1108 وتاريخ مدينة دمشق ج 8 ص 474 ومختصر تاريخ دمشق ج 11 ص 158.

سُوِّدَتْ وجوههم بالعظم.

وعاودني مؤكداً، وكرر علي القول مردداً، فأصغيت إليه سمعي، فظن أنني أبيع ديني، وأتبع قياده مفارقاً لطريقي، فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضج ضجيج ذي دنف من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها.

فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أتئن من حديدة أحماها إنسانها للعبة، وتجريني إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أتئن من الأذى، ولا أئن من لظى؟!!

وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفة في وعائها، ومعجونة شنتها، كأنما عجنت بريق حية أو قيئها، فقلت: أصلة، أم زكاة، أم صدقة؟! فذلك محرم علينا أهل البيت.

فقال: لا ذا ولا ذاك، ولكنها هدية.

فقلت: هبلتك الهبول، أعن دين الله أتيتني لتخدعني، أمختبط أنت، أم ذو جنة أم تهجر؟! والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت، وإن دنياكم عندي لاهون من ورقة في فم جرادة تقضمها. ما لعلي ولنعيم يفنى ولذة لا تبقى، نعوذ بالله من سبات العقل، وقبح الزلل وبه نستعين⁽¹⁾..

(1) نهج البلاغة ج2 ص216 - 218 وراجع: مصادر نهج البلاغة ج3 ص156

وحلية الأبرار ج2 ص200 و 201 وبحار الأنوار ج41 ص162 و 163

فإذا كان لدى طلحة من الثروة ما ذكرناه، وأنهما ماتا وخلفا عشرات الملايين ثم يثبان على بيت مال المسلمين. وينتهبانه، ويقتلان حراسه، ثم يتنافسان على من يتولى ختمه منهما، وهما يعلمان أنهما ليس لهما فيه حق. فهل تراهما سيعذلان في الرعية، ويقسمان بالسوية، ويعطيان لكل ذي حق حقه؟!!

ومن يبدأ حياته السياسية بارتكاب تلك المجازر الهائلة بالأبرياء.. هل سيكون الرؤوف بالضعفاء، وبالأرامل والأيتام..

وقال «عليه السلام» في خطبة له: «لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله. ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف»⁽¹⁾.

وكتب «عليه السلام» إلى قثم بن العباس بمكة: «وانظر إلى ما اجتمع عندك من مال الله فاصرفه إلى من قبلك من ذوي العيال

وج 72 ص 359 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 11 ص 245 والدرجات الرفيعة ص 159 وغاية المرام ج 7 ص 20 والمجالس الفاخرة للسيد شرف الدين ص 313 و 314.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 6 الخطبة رقم 126 وبحار الأنوار ج 32 ص 48 وج 72 ص 358 وجامع أحاديث الشيعة ج 14 ص 490 والغدير ج 8 ص 347 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 311 وج 9 ص 476 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 1 ص 253 و 353 وج 2 ص 101 وج 7 ص 194 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 109.

والمجاعة، مصيباً به مواقع الفاقة والخلات، وما فضل من ذلك فاحمله إلينا لنقسمه في من قبلنا»⁽¹⁾.

وقال «عليه السلام» لعبد الله بن زمعة لما قدم عليه في خلافته يطلب منه مالاً: «إن هذا المال ليس لي ولا لك، وإنما هو فيء للمسلمين، وجلب أسيافهم. فإن شركتهم في حربهم كان لك مثل خطبهم، وإلا فجناة أيديهم لا تكون لغير أفواههم»⁽²⁾.

وكتب إلى زيادة بن أبيه: «وإني أقسم بالله قسماً صادقاً لئن بلغني أنك خنت من فيء المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً لأشدن عليك شدة..»⁽³⁾.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 127 و 128 الكتاب رقم 67 ومستدرك الوسائل ج 13 ص 172 وبحار الأنوار ج 33 ص 497 وجامع أحاديث الشيعة ج 17 ص 342 والغدير ج 8 ص 239 و 347 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 30.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 226 الكتاب رقم 232 و مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 377 وبحار الأنوار ج 34 ص 308 وبحار الأنوار ج 41 ص 115 و 155 والغدير ج 8 ص 239 و 348 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 13 ص 10 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 540 عن الزمخشري في ربيع الأبرار (مخطوط) ص 389.

(3) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 19 الكتاب رقم 20 وبحار الأنوار ج 33 ص 489 والغدير ج 8 ص 348 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 8 ص 548 ونهج السعادة ج 5 ص 353 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي

مقارنة.. واستنتاج:

فالزبير وطلحة يملكان الملايين، وتكون على الزبير من خصوص ما يملكه في العراق ألف دينار كل يوم.. طلحة لا يبتعد عنه كثيراً في حجم الأموال المقدسة عنده. ثم تكون نظرتهم لأموال بيت المال هي: أنها غنائم لهم، وأن الله قد وعدّها بها. ثم إنهما يحملان هما وأنصارهما من بيت المال الشيء الكثير.

أما علي الذي وقف جميع ما يملك للفقراء والأيتام والمساكين وأبناء السبيل، وبقيت عنده سبع مئة درهم فقط تراه يوصي الإمام الحسن «عليه السلام» بأن يضعها في بيت المال.. والذي دخل إلى بيت المال فلم يلتفت إلى ما فيه، ولا فكر فيما رآه منه، كان عنده كالتراب هواناً، يدخل إلى بيت المال ويقول: «يا صفراء ويا بيضاء غري غري».. «المال يعسوب الظلمة، وأنا يعسوب المؤمنين».

فشتان ما بين علي «عليه السلام» وبين مناوئيه..

وعى أبي الأسود:

ومما يثير الإعجاب: دقة ملاحظة أبي الأسود، وصحة مقارنته، ومستوى وعيه، حين قارن بين ما رآه من علي «عليه السلام»، وما رآه من الناكثين.. ثم خرج بنتيجة منسجمة مع إيمانه، ومبادئه،

وقيمه..

ونلاحظ: أنه «رحمه الله» قد أخبر عن ضمير علي «عليه السلام»، بصورة قاطعة: أنه «عليه السلام» ما فكر فيما رآه من المال، وأخبر عن حقيقة نظره «عليه السلام» لذلك المال حيث قال: «ولا فكر فيما رآه منه، وما وجدته عنده إلا كالتراب هواناً..».

والذي سوغ له هذا.. أنه قد لمس من علي «عليه السلام» من خلال ما عرفه عنه من سلوك، ومن وقوفه على القيم التي يؤمن بها علي «عليه السلام»، والأهداف التي يعيش من أجلها، ويضحي بكل غال ونفيس في سبيلها. فهي وإن كانت ليست من الأمور الحسية بالمباشرة، ولكنها قريبة من الحسية بالمباشرة، ولكنها قريبة من الحس في آثارها وفي تجلياتها في ممارساته، وفي كل واقع حياته..

ثم إن أبا الأسود لم يسجل ملاحظة لتكون مجرد ترف فكري، بل بين أنها كانت من موجبات زيادة بصيرته فيه.. ومن التزامه بقضاياها..

عائشة وبيت المال:

وقد تبين لنا من خلال النص المتقدم: أن الرغبة بالمال، والسعي للحصول عليه، ولو بطريقة غير مشروعة لم يقتصر على طلحة والزبير، بل كانت عائشة هي المبادرة إلى التعدي على بيت المال، والإغارة على ما فيه، بغير حق، وليس لنا أن نستغرب ذلك، فإن أساس خصومتها مع عثمان هو: أن عثمان منعها من العطاء الذي

كان عمر يؤثرها به، ويفضلها على من عداها من زوجات النبي «صلى الله عليه وآله» وغيرهن (1). فنافذته وكفرته، وشبهته بنعثل اليهودي، وأمرت بقتله، وحرضت على ذلك..

التنافس على الدنيا:

ثم كان تنازع طلحة والزبير على أمر تافه وهو تولي ختم بيت المال، قد أظهر مستوى تفكيرها، ضحالتها وضآلته وسطحيته، ويدل على مدى تعلقها بالدنيا، وبعدها عن التفكير بمصالح الناس وقد مر معنا كيف أنهما تنازعا على الصلاة وعلى أمور أخرى، كانت عائشة هي التي تحل المشكلة في كل مرة كما تولت حلها أيضاً في قصة ختم بيت المال فأمرت بأن يختم بثلاثة ختوم، لأنها دخلت معهما أيضاً..

الناكثون، وبيت مال البصرة:

وبعد استيلاء الناكثين على بيت مال البصرة، قال الزبير للناس: «امضوا، فخذوا أعطيتكم».

فلما رجع إلى منزله قال له ابنه عبد الله: أمرت الناس أن يأخذوا أعطيتهم ليتفرقوا بالمال قبل أن يأتي علي بن أبي طالب فتضعف؟!
بنس الرأي الذي رأيت!

(1) راجع: تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 175 وراجع: كتاب الفتوح لابن أعثم (ط) دار الأضواء) ج 3 ص 76.

فقال له الزبير: أسكت ويلك! ما كان غير الذي قلت.

فقال له طلحة: صدق عبد الله، وما ينبغي أن يسلم هذا المال حتى يقرب منا علي، فنضعه في مواضعه، فيمن يدفعه عنا.

فغضب الزبير وقال: والله لو لم يبق إلى درهم واحد لأعطيته.

فلامته عائشة على ذلك، ووافق رأيها رأي الرجلين.

فقال الزبير: لتدعوني، أو لألحقن بمعاوية، فقد بايع بالشام الناس.

فأمسكوا عنه(1).

ونقول:

إن هذا النص يشير إلى الأمور التالية:

الزبير، وبيت المال:

لا ندري كيف استحل الزبير التصرف ببيت المال؟! ومن الذي خوله هذا التصرف وأجازه به، فإن المفروض أنه رجل من المسلمين، لم يبايعه الناس خليفة وحاكماً، كما أنه ليس ولي أحد منهم. ولم ينص الله ورسوله على تنصيبه إماماً..

وهذه الأموال قد جمعت ووضعت بتصرف خليفة منصوب من الله ورسوله، وقد اختاره الناس على أوسع نطاق ممكن، وبإقبال وإصرار لم يسبق له مثيل، ولم يأت بعده له نظير قد كانت له «عليه

(1) الجمل ص 288 و (مكتبة الداوري - قم) ص 154 و 155.

السلام» في عنق الزبير أكثر من بيعة بدءاً من عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإلى ذلك اليوم.

ولو كان مجرد التغلب بالقوة بعد نقض البيعة، وبيعة جماعة من الناس قد نقضوا أيضاً بيعتهم يكفي في الإمامة، فلماذا لم يرض الزبير بخلافة أبي بكر الذي نقض بيعته يوم الغدير، وبايعه في السقيفة جماعة من الناس، والناكثين لبيعته أيضاً؟! فوقف الزبير في وجهه، وأعلن عدم مشروعية خلافته، وانتضى سيفه، حتى أخذ منه السيف وكسر..

من وقاحات ابن الزبير:

وقد أظهر خطاب ابن الزبير لأبيه وقاحة وسوء أدب ظاهر، فلاحظ قوله له: «بئس الرأي الذي رأيت». وتقدم عن قريب موقف آخر له معه، يدخل في هذا السياق.. وسيأتي تقريره لأبيه، ووصفه بالجبن، ودفعه إلى الحنث بقسمه، حتى عاد للحرب وقتل.

فطريقة عبد الله بن الزبير في الخطاب مع أبيه تنم عن سوء تربية، لمقام الأبوة.. واستهانة، وإهانة لمقام الأبوة..

الطمع أم القناعة؟!!

إن قول عبد الله بن الزبير والقائلة: إن تمكين الناس من أعطياتهم يدعوهم إلى التفرق عنهم قبل أن يأتي علي «عليه السلام». وسيكون هذا من موجبات ضعفهم.. ويدلنا على أن الدافع لدى الكثيرين إلى الالتحاق

بالناكثين هو الطمع بالمال، لا الدفاع عن الدين والحق، ودفع البغي والظلم، والتعدي.. ويشير إلى أن الشعارات المرفوعة لا تنسجم مع الحقائق الراهنة.

وهذا يخالف ما كان عليه الحال في معسكر علي «عليه السلام»، فقد كان من ثمرات توجيهات علي «عليه السلام»، وخطبه، وسياساته، اندفاع الناس إلى الدفاع عن النظام الذي يحفظ لهم أمنهم، وشؤونهم، ويكرس العمل بما أمر الله تعالى به، لأن انتهاك أوامره تعالى سيوقع الأمة في المصائب والبلايا، والكوارث والرزايا.

وإذا كان المال هو الذي يجمع الأعوان والأنصار ويفرقهم، فمعنى ذلك: أن دين هؤلاء سراب وبياب، لأنهم يسفكون دماء المسلمين ويقتلون إمامهم وخيارهم، ويعبثون بأمن الأمة ويقطعون نظام المسلمين، ويقدحون زناد الفتنة لقاء حفنة من المال من دون حجة ودليل.

وهذا يعطينا: أن قتل من لا يقيم وزناً للشرع، ولا للحق، ويخرج على إمامه، ويسفك دماء الناس طمعاً بالمال لا ضير فيه، ولا شبهة تعتريه، بل هو من الواجبات التي بها يحفظ الدين، ويستقيم نظام الأمة..

الزبير يهدد بالحق بمعاوية:

وبعد أن وجد الزبير نفسه في مأزق هدد شركاءه في البغي على الإمام بالتخلي عنهم والحق بمعاوية.. فدل بذلك على أن علاقته بهم

علاقة مصالح، لا علاقة مبادئ وقيم، وأهداف عليا.

كما أن سكوتهم عنه يشير إلى نفس هذه الخصوصية فيهم أيضاً، حيث أمسكوا عنه خوفاً من تنفيذه ما هددهم به..

يضاف إلى ذلك: أن نظرتهم إلى معاوية هي نظرة المنافس إلى منافسه، الذي يرغب في سلبه ما في يده، ومنعه من أن ينال منه ما يرغب في الاستئثار به لنفسه..

وبذلك يتحقق المفهوم القرآني الذي يؤكد: أن أهل الدنيا تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى، وأنهم لا يحب بعضهم بعضاً حباً حقيقياً وصادقاً، وإنما يريد كل منهم أن يستفيد من الآخر في تحقيق المكاسب لنفسه، أو في حماية ما حصل عليه منها.

الزبير يتهم ولده:

وروى الحارث بن الفضل، عن أبي عبد الله الأغر: أن الزبير بن العوام قال لابنه يومئذٍ: ويلك! لا تدعنا على حال، أنت والله قطعت بيننا، وفرقت ألفتنا بما بليت به من هذا المسير. وما كنت مبالياً من ولي هذا الأمر وقام به.

والله لا يقوم أحد من الناس إلا من قام مقام عمر بن الخطاب فيهم، فمن ذا يقوم مقام عمر بن الخطاب؟!

فإن سرنا بسيرة عثمان قتلنا، فما أصنع بهذا المسير، وضرب الناس بعضهم ببعض؟!

فقال له عبد الله ابنه: أفتدع علياً يستولي على الأمر؟! وأنت تعلم أنه كان أحسن أهل الشورى عند عمر بن الخطاب؟

ولقد أشار عمر، وهو مطعون، يقول لأهل الشورى:

«ويلكم أطمعوا علياً فيها لا يفتق في الإسلام فتقاً عظيماً، ومنوه حتى تجمعوا على رجل سواه».

ولما صار عثمان بن حنيف إلى ذي قار أقام بها مع أمير المؤمنين «عليه السلام»، وهو مريض يعالج، حتى ورد على أمير المؤمنين «عليه السلام» أهل الكوفة(1).

ونقول:

لاحظ ما يلي:

أنت فرقت ألفتنا:

وقد جاء قول الزبير لابنه عبد الله: «أنت - والله - قطعت بيننا، وفرقت ألفتنا إلخ..» ليؤكد ما يروى عن أمير المؤمنين «عليه السلام» من أنه قال: «ما زال الزبير منا أهل البيت حتى نشأ ابنه (المشؤوم) عبد الله، فأفسده»(2).

وكان ما يدعوه إلى ذلك هو شدة بغضه لعلي «عليه السلام»، روي أنه تبجح أمام معاوية بنصر عثمان، فقال له معاوية:

(1) الجمل للمفيد ص289.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج20 ص102

«خل هذا عنك، فوالله لولا شدة بغضك ابن أبي طالب لجررت
برجل عثمان مع الضبع»⁽¹⁾.

وروي: أنه قال يوماً لعبد الله بن عباس: «إني لأكتم بغضكم أهل
البيت منذ أربعين سنة»⁽²⁾.

وقد أكد عملياً هذا البغض، حين قطع الصلاة على النبي «صلى
الله عليه وآله» أربعين جمعة، وقال: لا يمنعني من ذكره إلا أن تشمخ
رجال بآنافها⁽³⁾.

وعند أبي الفرج أنه بقي لا يصلي على النبي «صلى الله عليه
وآله» أيام الجمعة حتى التأت عليه الناس، فقال: إن له أهل بيت سوء
إذا ذكرته استراحت نفوسهم، وفرحوا بذلك، فلا أحب أن أقر أعينهم
بذلك⁽⁴⁾.

وقد نفى عبد الله بن عباس إلى الطائف، وآذاه كأشد ما يكون⁽⁵⁾.
وحاول إحراق بني هاشم، فمنعهم الله تعالى منه.
وقد اعتذر عروة عن ذلك: بأنه أراد إرهابهم كما فعل بهم عمر

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 20 ص 126.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 62 و ج 20 ص 148.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 61 و 62.

(4) مقاتل الطالبين ص 315.

(5) مقاتل الطالبين ص 315.

بن الخطاب ذلك في بيت فاطمة الزهراء حين أبوا البيعة يوم السقيفة(1).

فظهر لنا كيف الحقد الشخصي هو الذي يتحكم بقرار ومواقف من يُنصَّبون أنفسهم قادة للأمة، ويرشحون أنفسهم لمقام الخلافة، بدلاً عن من رضىه الله تعالى إماماً وخليفة على عباده، وأنهم ينقادون لأبنائهم، لا لعقولهم، ولا لعقلاء الأمة في قرارات مصيرية، ينتج عنها ذبح عشرات الألوف من المسلمين، مع علم الأباء بالدوافع الحقيقية لذلك لأبنائهم الطائشين.. وقد صرح الآباء بهذا الطيش لدى أبنائهم كما مر معنا في الصفحات السابقة..

الزبير لا يبالي من ولي هذا الأمر:

ثم إن علينا أن نضع أمام عين القارئ ما يلي:

1 - هل صحيح أن الزبير لم يكن يبالي من ولي هذا الأمر؟! ألم يتول علي «عليه السلام» هذا الأمر، بطلب وإصرار من الزبير نفسه، ونتيجة محاولات بذلها لإقناعه استمرت أياماً عديدة؟ وكان هو وطلحة أول من بايعه، ثم كانا أول من نكث، لمجرد أنه لم يلب طلبهما في ولاية الكوفة، أو البصرة، ولم يمكنهما من نهب ثروات الأمة، والاستئثار بأموال بيت المال..

إلا إن كان مراد الزبير: أنه إذا حقق مراده في تولي الكوفة أو

(1) مروج الذهب ج3 ص75 - 77.

البصرة، وفي الحصول على الأموال التي يحلم بها.. فهو لا يبالي بعد ذلك من يتولى هذا الأمر..

2 - على أن عدم مبالاته هذه غير مقبولة ولا معقولة ممن يدّعي لنفسه الفضائل والكرامات، والأهلية لتبوء المناصب والمقامات.. فهل يرضى بأن يتولى الأمر الفسقة الفجرة، والطواغيت، وقتلة أبناء الأنبياء، كيزيد، وفرعون، ونمرود وأمثالهم؟!!

وهل رضاه بأمثال هؤلاء يرضي الله تعالى؟! ومن كان يرضى به هل يمكن أن ترضى الأمة بإعطاء الفرصة له لاختيار حكامها؟!!

وأين هو الحس الديني، والالتزام الإيماني لديه؟! وأين يقع قوله هذا من قول السيدة زينب: رضى الله رضانا أهل البيت؟!!

3 - إذا كان لا يبالي بمن تولى الأمر، فلماذا حرص على عثمان؟! ولماذا جاء يحارب علياً «عليه السلام»؟!!

4 - وإذا كان لا يبالي من ولي هذا الأمر فلماذا يحبذ تولية من هو مثل عمر بن الخطاب، ويتأسف على أنه لا يوجد له مثيل؟! مع أن عمر هو الذي مهد الأمر لعثمان، الذي كان الزبير من المهتمين بإزاحته، وإسقاط حكمه..

وعمر هو الذي كان علي «عليه السلام» أحسن أهل الشورى عنده، كما صرح به ابن الزبير لأبيه!!!

عمر بن الخطاب بنظرهم:

وقد قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب، وربما نذكر ذلك إن شاء الله في حرب الجمل، وفي صفين وفي قضية التحكم وفي النهروان بعض ما يشير إلى مكانة عمر بن الخطاب في العرب وفي قريش بالخصوص.. وأسباب حصوله على هذه المكانة..

وإشارة الزبير هنا إلى هذه المكانة التي يراها لعمر بن الخطاب تصلح تشهد على ذلك أيضاً..

سيرة عثمان، أم سيرة عمر:

1 - لاحظنا: أن الزبير يثني على عمر، ولكنه لا يرتضي العمل بسيرته، بل هو يتلهف على عدم تمكنه من العمل بسيرة عثمان الذي ثار عليه وهو وغيره من أهلها.. وسبب عجزه عن العمل بها: هو عمله بأن النتيجة ستكون هي أن الناس سوف يقتلونه كما قتلوا عثمان..

2 - وبعد.. فإن لنا أن نسأل: لماذا لا يجد الزبير أمامه غير خيار واحد، وهو سيرة عثمان؟! ألم يكن بإمكانه أن يأخذ بسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» ويريح نفسه ويستريح؟! بل لماذا لا يأخذ بسيرة أبي بكر وعمر، ويترك سيرة عثمان التي يقول: إن العمل بها سيؤدي به إلى القتل؟!!

3 - إنه يرى أن مسيره ذاك الذي كان يتوخى تحقيق النصر فيه،

ولو بقيمة قتل علي «عليه السلام»، وألوف آخرين من المسلمين لا يكون ذا ثمرة وقيمة إن لم يمكن من العمل بسيرة عثمان!!

فما هو المقصود من سيرة عثمان التي يتحسر عليها؟! هل هي سيرته في القضاء، أو في الفتوى، أو في نصب العمال، أو في رعاية المعوزين وأهل الحاجة، والأيتام؟! أو في سياساته الجهادية؟! أو في مداراة الناس، ورعاية شؤونهم، والاهتمام بمصالحهم؟!!

4 - إننا نشك كثيراً في أن يكون هذا هو ما يطلبه من سيرة عثمان، لأنه يعلم أن أكثر ذلك لم يكن صحيحاً ولا مرضياً، ولأننا نعلم أنه لا يهتم لمثل هذه الأمور.. ونرى: أنه يطلب من سيرة عثمان ذلك الجانب الذي أوجب ثورة الناس على عثمان حتى قتلوه. وهو الجانب المالي، وجانب تسليط الأقارب على رقاب الناس، والإغماض عن ممارساتهم الظالمة، وعن سياسات الاستئثار، وعن التعديات، وعن الظلم الذي كانوا يمارسونه وعن تجاوزاتهم على حدود الشرع وعلى الكرامات، بلا وجل أو خجل.. فإن هذا وأمثاله هو الذي حرك الناس ضد عثمان، وطالبوه بالإقلاع عنه، أو بالمنع منه.. فلما لم يستجب لهم نابذوه وحصلوه، حتى قتلوه.. وكان الزبير ممن انتهاز الفرصة فناواه ونابذه، وحرص عليه..

ابن الزبير يفشي الأسرار:

وقد كان ابن الزبير في هذا الموقف مسترسلاً، غير آبه إلى ما

يترتب على كلامه من سلبيات، لأن كل همه كان منصرفاً إلى إقناع أبيه بعدم التخلي عن مناوأة علي «عليه السلام»، ولو بقيمة فضح عمر بن الخطاب في سياساته التي كان يجهد لإخفائها والتستر عليها هو ومحبوه..

فقدم ابن الزبير لأبيه هذه الحجة التي لا تدع له مجالاً لأي تغافل أو تغلل، أو مسامحة.. لا سيما وهو يراها ممزوجة بالحوافز، والرغبات، وما يثير الغرائز.. حين أيقظ شيطان الحسد والمنافسة في داخل ذات أبيه، بقوله: إن علياً «عليه السلام» كان أحسن أهل الشورى عند عمر بن الخطاب..

وكان الزبير أحد أهل الشورى.. وكان عمر بن الخطاب هو الملهم لهم، والمثل الأعلى الذي يختزل طموحاتهم، ويشاركهم في تطلعاتهم، وينظر لهم، ويخطط لاستيعاب رغباتهم، وبلورتها.

ثم إنه ذكر أباه برغبة عمر بلزوم إبعاد علي «عليه السلام» عن الخلافة حين دعا عليهم بالويل إن هم مكنوا علياً من الوصول إليها. بل هو قد رسم لهم خطة عمل بالغة الدقة، شديدة الخفاء، عظيمة الدهاء، تفضي إلى الحيلولة بينه «عليه السلام» وبين الوصول إلى الخلافة..

قوامها: إطماع علي «عليه السلام» بالخلافة في الظاهر. ثم التدبير الخفي للاتفاق على رجل آخر يباين علياً «عليه السلام» في توجهاته، وفي سياساته. وسائر حالاته.. ثم مواجهته بالأمر الواقع

حيث أمرهم عمر

أولاً: بإطماع علي «عليه السلام» بالخلافة. لكي لا يمر في وهمه: أن ثمة نشاطاً في أي اتجاه آخر.. وليأمنوا بذلك جانبه، فلا يفكر بأي عمل من شأنه أن يزعزع تدبيرهم، أو ينقضه، أو يضعهم في مواجهة، ويفرض عليهم منازعته..

ثانياً: إن عليهم أن يجتمعوا على رجل منهم بحيث لا يظهر سرهم هذا إلى العلن إلا بعد تحقيق الإجماع، إذ لا يمكنهم مواجهة علي «عليه السلام» إلا بإجماع كهذا..

وبعد.. فلست أدري لماذا يعتبر عمر بن الخطاب علياً عليه السلام إذا طالب بإطاعة الأوامر الإلهية، وتطبيق التوجيهات النبوية فتقاً في الإسلام، ولا يعتبر التمرد على هذه الأوامر، والتدبير الخفي لإسقاطها، والتعدي على تلك التوجيهات النبوية فتقاً في الإسلام، وخروجاً عن حدود الشرع والدين؟!!

وقد كان علي «عليه السلام» من أهل الشورى، فلماذا يخصصهم عمر بن الخطاب بهذا الخطاب في حال غياب علي «عليه السلام».. ألا يدل ذلك على الانسجام والتفاهم التام بينهم وبين عمر ضد علي «عليه السلام»؟!!

ابن حنيف في ذي قار:

وقد صرح النص المتقدم: بأن ابن حنيف لقي علياً «عليه السلام» في ذي قار.. مع أن بعض النصوص يقول: إنه لقي علياً

«عليه السلام» في الربذة وفي آخر يقول: إنه لقيه في الثعلبية في الطريق بينه وبين ذي قار.

وربما يكون القول: بأنه لقيه في ذي قار بينهما هو الأقرب والأصوب، ويكون القول تارة: بأنه لقيه في الربذة، وأخرى في ذي قار قد جاء على سبيل التسامح في إسقاط المقدار الزائد عن الناقص أو الناقص عن ذلك، ولا نرى لتحقيق هذا الأمر فائدة تذكر..

الباب الثامن:

رسائل ومبعوثون..

الفصل الأول:

الجرمي عند علي عليه السلام ..

علي عليه السلام وكليب الجرمي:

1 - قال الطبري: إن كليب الجرمي قال:

«وانتهينا إلى علي، فسلمنا عليه، ثم سألناه عن هذا الأمر، فقال: عدا الناس على هذا الرجل، وأنا معتزل، فقتلوه، ثم ولوني وأنا كاره، ولولا خشية على الدين لم أجبهم.

ثم طفق هذان في النكت فأخذت عليهما، وأخذت عهدهما عند ذلك، وأذنت لهما في العمرة، فقدمتا علي أمهما حليلة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فرضيا لهما ما رغبنا لنسائهما عنه، وعرضاها لما لا يحل لهما ولا يصلح، فاتبعتهما لكيلا يفتقوا في الاسلام فتقاً، ولا يخرقوا جماعة.

ثم قال أصحابه: والله، ما نريد قتالهم، إلا أن يقاتلوا، وما خرجنا إلا لإصلاح.

فصاح بنا أصحاب علي: بايعوا بايعوا.

فبايع صاحبي، وأما أنا فأمسكت، وقلت: بعثني قومي لأمر فلا أحدث شيئاً حتى أرجع إليهم.

فقال علي: فإن لم يفعلوا.

فقلت: لم أفعل.

فقال: أرأيت لو أنهم بعثوك رائداً. فرجعت إليهم، فأخبرتهم عن الكلاً والماء، فحالوا إلى المعاطش والجذوبة ما كنت صانعاً.

قال: قلت: كنت تاركهم ومخالفهم إلى الكلاً والماء.

قال: فمد يدك، فوالله ما استطعت أن أمتنع، فبسطت يدي فبايعته، وكان يقول: علي من أدهى العرب.

وقال: ما سمعت من طلحة والزبير؟!

فقلت: أما الزبير فإنه يقول: بايعنا كرهاً. وأما طلحة فمقبل على أن يتمثل الأشعار ويقول:

ألا أبلغ بني بكر رسولاً فليس إلى بني كعب سبيل
سيرجع ظلمكم منكم عليكم طويل الساعدين له فصول
فقال ليس كذلك، ولكن:

ألم تعلم أبا سمعان أنا نصم الشيخ مثلك ذا الصداع
ويذهل عقله بالحرب حتى يقوم فيستجيب لغير داع

ثم سار حتى نزل إلى جانب البصرة»(1).

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص391 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص505 و 506 ومستدركات أعيان الشيعة ج1 ص155.

2 - ونص آخر يقول: أرسل قوم من أهل البصرة لمّا قرب «عليه السلام» منها رجلاً يعرف بكليب الجرمي إليه «عليه السلام»، ليعلم لهم منه حقيقة حاله مع أصحاب الجمل، لتزول الشبهة من نفوسهم. فبيّن «عليه السلام» له من أمره معهم ما علم به أنه على حق، ثم قال له: بايع.

فقال: إني رسول قوم، ولا أحدث حدثاً حق أرجع إليهم.

فقال «عليه السلام»: رأيت لو أن الذين وراءك بعثوك رائداً تبتغي لهم مساقط الغيث، فرجعت إليهم فأخبرتهم عن الكلاء والماء، فخالفوك إلى المعاطش والمجاذب ما كنت صانعاً؟!

فقال: كنت تاركهم ومخالفهم إلى الكلاء والماء؟!

فقال «عليه السلام»: فامدد إذا يدك.

فقال الرجل: فوالله ما استطعت أن أمتنع عند قيام الحجة علي، فبايعته (1).

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 82 و 83 قسم الكتب، الكتاب رقم 168 وقضاء أمير المؤمنين «عليه السلام» للتستري (ط مؤسسة الأعلمي) ص 215 ومناقب آل أبي طالب ج 1 ص 324 و (ط أخرى) ج 2 ص 46 وبحار الأنوار ج 40 ص 161 و ج 32 ص 83 و ربيع الأبرار ج 1 ص 710 و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 299.

قصة الجرمي برواية المفيد:

3 - وروى الواقدي، عن شيبان بن عبد الرحمن، عن عامر بن كليب، عن أبيه قال: لما قتل عثمان ما لبثنا إلا قليلاً حتى قدم طلحة والزبير البصرة.

ثم ما لبثنا بعد ذلك إلا يسيراً حتى أقبل علي بن أبي طالب، فنزل بذي قار، فقال شيخان من الحي: اذهب بنا إلى هذا الرجل، فننظر ما يدعو إليه.

فلما أتينا (ذا قار) قدمنا على أذكى العرب، فوالله لدخل على نسب قومي، فجعلت أقول: هو أعلم به مني، وأطوع فيهم.

فقال: من سيد بني راسب؟!!

فقلت: فلان.

قال: فمن سيد بني قدامة؟!!

قلت: فلان، لرجل آخر.

فقال: أنت مبلغهما كتابين مني؟!!

قلت: نعم.

قال: أفلا تباعاني؟!!

فباعه الشيخان اللذان كانا معي، وتوقفت عن بيعته.

فجعل رجال عنده قد أكل السجود وجوههم يقولون: بايع، بايع.

فقال «عليه السلام»: دعوا الرجل.

فقلت: إنما بعثني قومي رائدًا، وسأنهي إليهم ما رأيتم، فإن بايعوا بايعت، وإن اعتزلوا اعتزلت.

فقال لي: رأيتم لو أن قومك بعثوك رائدًا، فرأيتم روضة وغديرًا..

فقلت: يا قومي، النجعة النجعة!

فأبوا ما كنت بمستنجد بنفسك؟!

فأخذت بإصبع من أصابعه وقلت: أبائع على أن أطيعك ما أطعت الله، فإذا عصيته فلا طاعة لك علينا.

فقال: نعم. وطول بها صوته، فضربت على يده.

ثم التفت إلى محمد بن حاطب، وكان في ناحية القوم، فقال: إذا انطلقت إلى قومك فأبلغهم كتبتي وقولي.

فتحول إليه محمد حتى جلس بين يديه، فقال: إن قومي إذا أتيتهم يقولون: ما يقول صاحبك في عثمان؟!

فسب عثمان الذين حوله.

فرأيتم علياً قد كره ذلك حتى رشح جبينه. وقال: أيها القوم كفوا ما إياكم يسأل.

قال: فلم أبرح عن العسكر حتى قدم على علي «عليه السلام» أهل الكوفة، فجعلوا يقولون: نرى إخواننا من أهل البصرة يقاتلوننا؟! وجعلوا يضحكون ويعجبون، ويقولون: والله لو التقينا لتعاطينا الحق.

كأنهم يرون أنهم لا يقتلون.

وخرجت بكتاب علي «عليه السلام»، فأتيت أحد الرجلين، فقبل الكتاب وأجابه، ودلت على الآخر. وكان متواريًا، فلو أنهم قالوا له: كليب، ما أذن لي.

فدخلت عليه، ودفعت الكتاب إليه، وقلت: هذا كتاب علي. وأخبرته الخبر، وقلت: إني أخبرتك علياً أنك سيد قومك، فأبى أن يقبل الكتاب، ولم يجبه إلى ما سأله وقال: لا حاجة لي اليوم في السؤدد، فوالله إني لبالبصرة ما رجعت إلى علي حتى نزل العسكر، ورأيت القوم الذين مع علي «عليه السلام» فطلع القوم⁽¹⁾.

ونقول:

تفيد هذه القضية العديد من الأمور، نذكر منها ما يلي:

رؤيا كليب لا تعنينا:

إن رؤيا كليب الجرمي لا تعنينا بقدر ما تعنينا الخصوصيات التي

(1) الجمل للمفيد ص 290 - 292 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 156 - 157 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية: المصنف لابن أبي شيبه ج 7 ص 532 - 534 والعقد الفريد ج 4 ص 305 ونهج البلاغة ص 244 - 245 الخطبة 170 ومناقب آل أبي طالب ج 2 ص 46 وقارن بتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 490 - 492 وربيع الأبرار ج 1 ص 710. وراجع نهج السعادة ج 1 ص 269 - 271.

حفل بها الحديث الذي رواه في دلالاتها وإيحاءاتها على حال الناس، وعلى الذهنية التي تكونت لديهم، وعلى طريقة تفكيرهم وفهمهم للأمور، وتعاطيهم معها..

غير أن هذه الرؤيا سواء أصحت، أم لم تصح، تشير إلى ما يلي:

- 1 - إنها تجنبت الإشارة إلى دور عائشة المؤثر في قتل عثمان واكتفت بالإيحاء إلى أنها لم تردع عنه قاتليه.
- 2 - إنها ألمحت إلى قدرة عائشة على منع القتل عن عثمان.. لو أرادت ذلك..
- 3 - أشارت إلى حضور عائشة وإشرافها المباشر على قضايا عثمان، وما يجري له وعليه.
- 4 - إنها ألمحت أيضاً إلى ضعف عثمان وعدم قدرته على التصرف، حين اعتبرته مريضاً على فراشه..

الناس المتحIRON:

وأشارت رواية كليب أيضاً إلى أن الناكثين كانوا يزعمون للناس أنهم خرجوا غضباً لعثمان، ثم يدعون التوبة مما صنعوا من خذلانه.. وهذا يعني: أنهم يعترفون بقعودهم عنه ويدعون التوبة مما أتوه إليه، ونقول:

إن ذلك يدعونا إلى تسجيل ما يلي:

أولاً: إنهم قد اعترفوا بالذنب فمن الذي يضمن للناس صدقهم في ادعاء التوبة؟!!

ثانياً: إن نفس عدم اعترافهم بالمشاركة في قتل عثمان، أو في التحريض عليه، واكتفائهم بالإعتراف بمجرد القعود عن نصرته يدل على عدم صدقهم في توبتهم، أو هو على الأقل لا بد أن يرسخ الشك في صدقهم فيها، لأن المفروض بمن يتوب هو أن يقر، بالذنب وهؤلاء لا يقرون بحقيقة ما فعلوه في حق عثمان..

ثالثاً: إن التوبة تفرض أن يؤدَّى الحق كاملاً إلى أهله، والإستسلام لإجراء حكم الله في حق التائب، وعدم الإعتراف بحقيقة ما فعلوه في حق عثمان يدل على أنهم يتهربون من إعطاء الحق من أنفسهم، ولا يريدون أن يأخذ العدل مجراه.. وهذا ذنب آخر ربما يكون أعظم من الذنب الذي يدعون أنهم تابوا منه لأنه يؤسس لسياسة إنحرافية خطيرة..

رابعاً: إن هذه التوبة لا تتحقق بتنصيب أنفسهم قضاة وحكاماً على الناس، وسعيهم في قتل الناس، فإنه إن كان للناس حاكم وأمير فيجب أن يرجعوا إليه، وأن يضعوا الأمور بين يديه، ويساعدوه على إجراء حكم الله في المجرمين.

وإن لم يكن للناس حاكم وراع، فعليهم قبل كل شيء أن يقيموا حاكماً، وراعياً وحافظاً لنظام الأمة، ليكون مرجعاً لها، وليتولى هو القيام بما يفرضه الواجب الإلهي عليه في هذا المجال.

فتوبة هؤلاء القوم لا تكون بحمل السلاح، ومهاجمة حاكمهم بايعوه. بل كانوا أول من بايعه من بين الناس جميعاً، بعد إصرار منهم عليه. وملاحقته أياماً عديدة، وهو لا يرضى ذلك منهم..

استدلال عائشة بغضبها:

والأكثر غرابة في موقف عائشة: أمران:

أولهما: السحر والبريق الأخاذ للحجة التي أوردتها لتبرير خروجها.

الثاني: أن هذه الحجة بالذات غير صحيحة، ولا هي منطقية:

أولاً: لأن تأمير الفتیان، وضربة السوط والعصا وحمي موضع الغمامة لا يبرر أمرها بقتل عثمان، ولا تشبيهه بيهودي اسمه نعثلاً، ولا حكمها بكفره، فإن قولها المشهور الذائع: أقتلوا نعثلاً فقد كفر يجمع هذه الأمور الثلاثة كلها، وذلك يدل على أن الأمر لم يكن كما ذكرته.

ثانياً: إن غضبها لعثمان لا يبرر مخالفة أمر الله ورسوله بلزوم بيتها، وعدم الخروج منه، فكيف إذا كان «صلى الله عليه وآله» قد حذرهما من مسيرها هذا بالخصوص، وذكر لها ما يجري لها عند ماء الحوآب، ومن مضادة على «عليه السلام» وغير ذلك؟!!

الإعتذار بالإكراه على البيعة:

وحين اعترض الناس على الناكثين ببيعتهم لعلي «عليه السلام»

وأن عملهم هذا يعد نكثاً للبيعة، اعترف الناكثون بالبيعة، ولكنهم ادعوا الإكراه، وهي دعوى لا تسمع، ومع ذلك فقد كان من المفروض أن يسأل الناس عن صحة دعواهم هذه، ليتضح لهم أنها دعوى كاذبة..

يضاف إلى ذلك: أن لعلي «عليه السلام» في عنقهم عهود وأيماناً أخرى، أخذها منهم حين استأذنوه بالخروج إلى البصرة. فضلاً عن بيعة يوم الغدير في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلا بد من سؤالهم عن مصير تلك العهود والأيمان!..

وحين قيل لهم: هذا علي قد أظلم فإنما أريد به أن بإمكان الناس أن يستوضحوا حقيقة الأمر من علي «عليه السلام»، فإنه قريب منهم، وهذا هو السبب في إرسال كليب، ورفيقه إليه «عليه السلام».

شبه محمد بن أبي بكر بعائشة:

وقد لفت نظرنا وصف كليب الجرمي لمحمد بن أبي بكر، بأنه رجل جميل، ثم شبه عائشة به، وأنهم لما عرفوا أن محمداً أخاها إزدادوا لأمرها كراهية..

ثم ما ذكرته الرواية من تهديد محمد بن أبي بكر لهم، ليعترفوا له بما كانوا يتحدثون به.

لنا مع هذه المزاعم وقفات ثلاث:

إحداها: فيما يرتبط بسلوك محمد بن أبي بكر الذي صوروه لنا

بأنه يتسم بالفضاظة والعدوانية، فإنه إذا كان حقه أن يسألهم عما يشاء، فإن من حقهم أن لا يجيبوه على سؤاله، وليس من أن يجبرهم على البوح له بما كانوا يتحدثون عنه، مادام أنه لم يظهر له أنهم بصدد الإضرار به، فما معنى أن يعاقبهم بحبسهم في مواقعهم حتى يخبروه بما قالوا؟!!

وما معنى أن يخوفهم ويرهبهم في أمر لا دليل له على أنه ينتهي إلى الإساءة إليه، أو النيل منه، ولو كلامياً؟!!

الثانية: لماذا ازدادوا كرهاً لأمر عائشة لما عرفوا أن لتلك المرأة التي رآها في المنام هي عائشة؟!!

إننا لم نجد سبباً لذلك إلا أن أخاها أساء إليهم حين فرض عليهم البوح له بما قالوه عنه؟!!

وواضح أن ذلك لا يقتضى الكراهة، إذ لا يؤخذ أحد بذنب غيره حتى لو كان ذلك الغير أخاه، فقد قال تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى).

الثالثة: ما ذكره الجرمي من جمال محمد بن أبي بكر وشبهه عائشة به من هذه الجهة، وإن كان يمكن أن يكون مقبولاً بالنسبة لجمال محمد بن أبي بكر إذ ليس لدينا ما ينفي هذه الصفة عنه.. إلا أن إثبات صفة الشبه له بعائشة، ومن ثم إثبات صفة الجمال لها عن هذا الطريق غير مقبول، لأن لدينا ما يدل على عكس ذلك، كما ذكرناه في بعض فصول الكتاب، و اشرنا إليه في كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى

الله عليه وآله» فقد ذكرنا ما ملخصه:

أولاً: لم يرو ذلك كله إلا من طريق عائشة، أو عروة ابن أختها كما يظهر من تتبع الروايات؟!!

ثانياً: إن ابن عباس يواجهها بعد حرب الجمل بحقيقة: أنها لم تكن أحسن نساء النبي «صلى الله عليه وآله» وجهاً، ولا بأكرمهن حسباً(1).

كما أن عمر إنما يصف زينب بالحسن، دون عائشة؛ فإنه لم يشر إليها بشيء منه في قليل ولا كثير؛ كما سيأتي.

ثالثاً: قال علي فكري: «وما رواه ابن بكار: من أن الضحاك بن أبي سفيان الكلابي كان رجلاً دميماً قبيحاً؛ فلما بايعه النبي «صلى الله عليه وآله» «قال: إن عندي امرأتين أحسن من هذه الحميراء (يريد عائشة، وذلك قبل أن تنزل آية الحجاب)؛ أفلا أنزل لك عن إحداهما فتزوجها؟! وعائشة جالسة تسمع؛ فقالت: أهي أحسن أم أنت؟! فقال: بل أنا أحسن وأكرم.

فضحك رسول الله «صلى الله عليه وآله» من سؤالها إياه «لأنه كان دميماً قبيح الوجه»(2).

(1) الفتوح لابن أعم (ط الهند) ج2 ص337 و (ط دار الأضواء) ج2 ص483.

(2) السميع المذهب ج2 ص8 - 9.

رابعاً: قال عباد بن العوام لسهيل بن ذكوان: صف لي عائشة.
قال: كانت أدماء.

وقال يحيى: قلنا لسهيل بن ذكوان: رأيت عائشة؟!
قال: نعم.

قيل: صفها.

قال: كانت سوداء (1).

وخامساً: إن من يتتبع سيرة زوجات النبي «صلى الله عليه وآله» يجد: أن عائشة هي التي كانت تحسد وتغار من كل زوجة وسريّة له «صلى الله عليه وآله».

ويدرك بما لا مجال معه للشك: أن أكثرهن - إن لم يكن كلهن - كن أكثر حظوة لدى النبي «صلى الله عليه وآله» منها. إن لم نقل أنهن أجمل وأضوء منها أيضاً؛ فإن من الطبيعي أن نجد الدميم هو الذي يحسد على الجمال ويغار، أما الجميل فليس من الطبيعي أن يحسد الدميم، أو أن يغار منه.

إن الرسول دليل عقل المرسل:

يلاحظ هنا:

(1) تاريخ ابن معين ج 1 ص 369 والكامل لابن عدي ج 3 ص 446 والضعفاء الكبير للعقيلي ج 2 ص 155.

1 - أن إرسال أولئك القوم هذا الرجل إلى علي «عليه السلام» كان عملاً حكيماً، وسليماً، حيث لم يقدموا على اتخاذ أي موقف قبل التأكد من حقيقة ما يجري..

2 - أنهم أرسلوا رسولهم إلى صاحب العلاقة مباشرة، ولم يأخذوا من أفواه الناس، الذين يلوكون الكلام، كيفما اتفق، ومن دون أية بصيرة أو أناة في الأمور.

3 - أن تصرفهم هذا يدلنا على أنهم ما كانوا يعتقدون بإمامة علي «عليه السلام»، وما كانوا يعرفون نهجه، وموقعه من هذا الدين، ومن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا يرون عصمته. ويظنون أنه مجرد حاكم له في عنقهم بيعة يجب عليهم الوفاء بها، ضمن شروط وضوابط. وإن بيعتهم له لا تختلف عن البيعة لمن سبقوه. ولعل ما كان يهمهم هو حفظ خط الرجعة بالنسبة إليهم، حتى لا يورطوا أنفسهم فيما لا قبل لهم به.

4 - صرح النص المتقدم: بأن شبهة كانت قد علقت في أذهانهم، نتيجة ما أثاره أعداؤه ضده فيما يرتبط بأمر عثمان، فبادروا إلى العمل على كشف الحقيقة على النحو المذكور..

وذلك يشير إلى إنصافهم وتعقلهم، وإلى عدم اطلاع الناس على حقائق الأمور، لا بالنسبة لعلي «عليه السلام»، ولا بالنسبة لعثمان..

مسألة الحاكم:

1 - ومن الأمور المهمة التي تشير إليها هذه القضية: أنها تبين:

أنه «عليه السلام» يريد أن يعطي الناس درساً مفاده: أنه ليس للحاكم أن يعتصم بمقامه، ليجعل منه درعاً تحميه عن السؤال عن مبررات أفعاله وأقواله، ومواقفه.. ولا هو شعار يحجبه عن أنظار المستفهمين والسائلين، عما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم.

وإذا كانت هناك عصمة لأحد، فالله سبحانه هو الذي يخبر عنها. ويجب أن تتجلى في المعصوم فعلاً وسلوكاً، وموقفاً، وفكراً.. وليس مقامه هو الذي يعصمه، ويجعله دائماً محقاً، ولا يحرم الناس من حق السؤال عن الحق، ومن مناقشته في ما يهمهم من أمور، ولا يمنعهم من استيضاح مبررات ما يطلب منهم أن يخاطروا حتى بأرواحهم من أجله، فضلاً عما هو أدنى من ذلك..

2 - وعملاً بما أوجبه الله تعالى على الأئمة «عليهم السلام» من هداية الناس إلى الحق، بادر «عليه السلام» إلى بيان الحق لذلك الرجل، حتى أسفر الصبح لذي العينين. ومكنه من أن يميز الحق من الباطل.

الخلل في معايير الجرمي:

ولكن ظهر أن ذلك الرجل كان يعاني من اختلال في معايير، حين خلط بين ما يقضي به عقله، وتسوقه إليه فطرته، وبين أعراف الجاهلية التي تنطلق من أوهام باطلة، أو من حقائق مجتزأة، ومنقوصة، أو مشوهة.

وقد تجلّى ذلك في قراره بتأجيل بيعته له إلى ما بعد الرجوع إلى

قومه الذين أرسلوه، ليطلعهم على ما جرى، وليتخذ معهم قرار القبول أو الرفض..

ولم يدر أن هذا خطأ فاضح، ورزء فادح، لأنه خلط للحق بالباطل، قد يؤدي إلى تضييع الحق، وإلى الضلال والوبال..

وذلك لأنه توهم: أن كونه رسولاً لهم يسمح له بأن يؤخر اعترافه بالحق، ونصرته له. مع أن كونه رسولاً لا يحمله أكثر من مسؤولية إبلاغهم ما أرسلوه من أجل الحصول على المعرفة به، وإيصالها إليهم، ولا يجعل لهم سبيلاً على قراره، ولا على مساره، ولا على ما يريده الله منه، ويأمره به، بحيث يكون بمقدورهم إبطال أوامر الله تعالى له، وتبديلها بأوامر وزواجر أخرى..

فإن الحق الذي بيّنه «عليه السلام» له يحمل معه أوامر وزواجر إلهية، لا بد له من التعرض لامتثالها، بمجرد اطلاعه عليها، ولا تسمح له بالتأجيل والتواني، ومنها: الاعتراف بالحق والالتزام به. وهي نفسها تفرض عليه الدفاع عن ذلك الحق أيضاً، والتضحية من أجل حفظه وحمايته بكل غالٍ ونفيس، وترك العيال، والمال، والنساء والأطفال في هذا السبيل حين يقتضي الأمر ذلك..

وهذا هو الذي قصده «عليه السلام» حين وضعه أمام معادلة فطرية ساقته إلى القول: بأن عليه أن يترك قومه، وينحاز إلى موضع الماء والكلاء الذي ارتاده لهم، وخالفوه إلى غيره.. حيث ظهر له: أن قراره لا يرتبط بقرار غيره، إذا اختار غيره الخطأ، بل هو لا يرتبط

بقرار ذلك الغير حتى وإن اختار الصواب، واختار هو الصواب أيضاً، حتى وإن توافق وانسجم معه، فإن التوافق شيء، والارتباط شيء آخر.

النص الثالث: لعله الأقرب:

ونرجح: أن يكون النص الذي ذكره المفيد «رحمه الله» هو الأقرب والأصوب، مع ضرورة ضم سائر الفقرات التي لا يرد عليها أي إشكال مما قدمنا الإشارة إليه..

أذكى العرب:

وقد تضمن النص الذي ذكره المفيد: أن علياً «عليه السلام» سأل الجرمي عن سيد بني راسب، وسيد بني قدامة، فلما أخبره طلب منه أن يحمل إليهما كتابين منه..

ولسنا بحاجة إلى التذكير: بأن سياق رواية الجرمي يعطي أن علياً «عليه السلام» لم يكن جاهلاً باسمي سيد بني راسب، وسيد بني قدامة.. فقد ذكر: أنه «عليه السلام» أذكى العرب، وقد دخل على نسب قوم كليب الجرمي، حتى جعل كليب يقول: هو أعلم مني، وأطوع فيهم..

فمن كان كذلك، يصعب التصديق بأنه كان يجهل من هو سيد الراسبيين، وبني قدامة؟!!

ويبدو لنا: أنه «عليه السلام» أراد أن يمهد السبيل لموافقة كليب

على حمل رسالته إلى ذينك الرجلين، فلذلك سأله عن اسميهما..

أطيعك ما أطعت الله:

وقد كان كليب جريئاً حين شرط في بيعته لأمير المؤمنين «عليه السلام» - كما ذكره المفيد «رحمه الله» - أن يطيعه ما أطاع الله، ولم يجد لدى أمير المؤمنين «عليه السلام» غير القبول والرضا، لأنه وإن كان يحزنه أن يبلغ جهل الناس به - وهو إمامهم المنصوص عليه من الله ورسوله - إلى الحد الذي يرون أنه كغيره من الناس الذين يحتمل في حقهم الطاعة والمعصية.

ويؤلمه أن يبلغ الأمر في عدم معرفة الناس بالقرآن وآياته، وموارد نزولها في حقه «عليه السلام»، وجهلهم بما قاله النبي «صلى الله عليه وآله» فيه، ومواقفه منه، وبيعة يوم الغدير التي أخذها له من جميع الصحابة..

نعم.. إنه وإن كان يحزن لذلك كله، ولكنه كان يفرح - بلا شك - وهو يرى هذا الوعي، وهذه الجرأة لدى كليب في آن واحد، فهذا الرجل قد أدرك أن الطاعة في معصية الله مرفوضة عقلاً، وفطرةً، ووجداناً.. وكان يملك من الجرأة ما جعله يجاهر بهذا الاشتراط حتى أمام الشخصية الأولى في العالم الإسلامي كله..

وقد طَوَّل «عليه السلام» صوته بكلمة نعم، ليلفت نظر من لم يلتفت، وليتساءل الناس عن الداعي إلى هذا التصرف، ليعرفوا أن أمر علي «عليه السلام» لا يشبه أمر أي من الخلفاء، والحكام قبله

وبعده، إلا إن كان الحاكم من أهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

فإذا بلغ هذا الأمر الناس وعرفوه، فإنه سيشجعهم إلى مطالبة حكامهم به، وتوقعه منهم. ومحاسبتهم عليه..

سب عثمان يزجج علياً عليه السلام:

وقد ذكرت رواية المفيد «رحمه الله»: أن علياً «عليه السلام» كره ما صدر من الذين كانوا حوله، من سبهم لعثمان بن عفان.. لأسباب عديدة:

فأولاً: إن هذا السب ربما يكون سبباً في التعصب لعثمان، إلى حد عدم قبول الحق من أهله.

ثانياً: إن السب ليس من الشيم المرضية عند أهل الكرامة والشهامة، ولذا ورد: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يكن سباباً⁽¹⁾.

(1) صحيح البخاري ج 4 ص 37 و 38 و (ط دار الفكر) ج 1 ص 81 ودلائل الصدق ج 1 ص 417 و 416 وصحيح مسلم ج 8 ص 24 والغدير ج 11 ص 91 وج 8 ص 252 ومسنند أحمد ج 3 ص 144 والسنن الكبرى للبيهقي ج 2 ص 210 وفتح الباري ج 6 ص 419 وعمدة القاري ج 22 ص 116 ومسنند أبي يعلى ج 7 ص 222 ونظم درر السمطين ص 59 ونصب الراية ج 2 ص 151 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 7 ص 209.

ثالثاً: إن هؤلاء قد حشروا أنوفهم في أمر لا يعنيههم، ولذلك قال لهم «عليه السلام»: «أيها القوم، كفوا. ما إياكم يسأل..».

رابعاً: ليس من الأدب أن يقدموا بين يدي إمامهم المعصوم، والمنصوب من قبل الله تعالى، الذي هو نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله» بنص آية المباهلة..

أهل الكوفة لا يقاتلون أهل البصرة:

وبالمراجعة إلى رواية الشيخ المفيد «رحمه الله»:

بدا لنا أهل الكوفة كأنهم غير مصدقين بأن أهل البصرة سيقاتلونهم، ربما لأنهم رفقاء سلاح، وشركاء جهاد، قد عملوا جنباً إلى جنب فيما عرف باسم الفتوحات، واختلطت دماؤهم بدمائهم، وشاركوهم في حلو الحياة ومرّها، فلم يكن ليدور في خلدكم: أن يشير إليهم إخوانهم بالسلاح، فضلاً أن يغمدوا سيوفهم في صدورهم، أو أن يمكنوها من رقابهم.

أو لأنهم كان يستعظمون أن يقدم مسلم على سفك دم مسلم، مهما اختلفت الأهواء، وعظمت الرزايا.. فكيف إذا كان الأمر سينتهي بقتل الألوّف من أهل الإسلام؟!!

الفصل الثاني:

عجائب الرسائل.. رسائل عائشة..

رسالة عائشة إلى حفصة:

1 - وكتبت عائشة إلى حفصة:

«أما بعد، فإننا نزلنا البصرة، ونزل علي بذى قار، والله داق عنقه كدق البيضة على الصفا. إنه بمنزلة الأشقر، إن تقدم نحر، وإن تأخر عقر».

فاستبشرت حفصة بالكتاب، ودعت صبيان بني تميم، وبني عدي وأعطت جواريتها دفوفاً، وأمرتهن أن يضربن بالدفوف، ويقلن: ما الخبر، ما الخبر، علي بذى قار كالأشقر إلخ.. (1).

وفي نص آخر: قال أبو مخنف: لما نزل علي «عليه السلام» ذا قار كتبت عائشة إلى حفصة:

أما بعد.. فأني أخبرك أن علياً قد نزل ذا قار، وأقام بها مرعوباً

(1) الجمل للمفيد ج 1 ص 276 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 149 وقاموس الرجال للتستري ج 12 ص 235 والجمل لابن شذقم ص 32 والكافئة للشيخ المفيد ص 17 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 753.

خائفاً لما بلغه من عدتنا وجماعتنا، فهو بمنزلة الأشقر، إن تقدم عقر، وإن تأخر نحر.

فدعت حفصة جوارى لها يتغنين ويضربن بالدفوف، فأمرتهن أن يقلن في غنائهن: ما الخبر؟! ما الخبر؟! علي في السفر، كالفرس الأشقر، إن تقدم عقر، وإن تأخر نحر.

وجعلت بنات الطلقاء يدخلن على حفصة، ويجتمعن لسماع ذلك الغناء.

فبلغ أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» ذلك، فلبست جلابيبها، ودخلت عليهن في نسوة متكرات، ثم أسفرت عن وجهها، فلما عرفتها حفصة خجلت، واسترجعت.

فقالت أم كلثوم: لئن تظاهرتما عليه اليوم لقد تظاهرتما على أخيه من قبل، فأنزل الله فيكما ما أنزل (1).

فقالت حفصة: كفي رحمك الله. وأمرت بالكتاب فمزق، واستغفرت الله (2).

(1) إشارة إلى ما صدر منها ومن زميلتها ضد رسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى نزلت في تهديدهما، وتعظيم صدر منهما الآية الأولى إلى الآية الرابعة من سورة التحريم: (66) قال تعالى: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ).

(2) قال المعتزلي: روى هذا [الحديث] جرير بن يزيد عن الحكم.

فقال سهل بن حنيف في ذلك:

عذّرنا الرجال بحرب الرجال فما للنساء وما للسباب
أما حسَبُنا ما أتينا به لك الخير من هتك ذاك
الحجاب

ومخرجها اليوم من بيتها يعرفها الذنب نبج الكلاب
إلى أن أتاها كتاب لها مشوم فيا قبح ذاك الكتاب(1)
وقال المفيد «رحمه الله»، بعد أن ذكر الشطر الأول من الرواية:
«فبلغ أم سلمة «رضي الله عنها» اجتماع النسوة على ما اجتمعن
عليه من سب أمير المؤمنين «عليه السلام»، و المسرة بالكتاب الوارد
عليهن من عائشة، فبكت و قالت: أعطوني ثيابي حتى أخرج إليهن
وأقع بهن.

فقالت أم كلثوم بنت أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنا أنوب
عنك، فإنني أعرف منك.

فلبست ثيابها، وتكرت، وتخفرت واستصحبت جواريتها

ورواه [أيضاً]: الحسن بن دينار، عن الحسن البصري. وذكر الواقدي مثل ذلك.
وذكر المدائني أيضاً مثله، [ثم] قال [المدائني]: فقال سهل بن حنيف في
ذلك هذه الأشعار..

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 90 و 91 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14
ص 13 و 14 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 473 و 474 والدرجات
الرفيعة ص 389 و 390.

متخفرات، وجاءت حتى دخلت عليهن، كأنها من النظارة.

فلما رأت ما هن فيه من العبث و السفه كشفت نقابها، وأبرزت لهن وجهها، ثم قالت لحفصة: إن تظاهرت أنت و أختك على أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقد تظاهرتما على أخيه رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قبل، فأنزل الله عزّوجل فيكما ما أنزل. والله من وراء حربكما.

فانكسرت حفصة، وأظهرت خجلاً، وقالت: إنهن فعلن هذا بجهل. وفرقتهن في الحال. فانصرفن من المكان»(1).

ونقول:

لا بأس بملاحظة ما يلي:

أم سلمة في خط الرسالة:

إن أم سلمة لم تكن لها بعلي «عليه السلام» قرابة قريبة تدعوها للإنتصار له، ولا كانت تستفيد منه أموالاً، أو ترغب في الحصول على موقع ومقام، بل اندفعت لهذا الموقف بداعي الدين، والدفاع عن الحق وأهله.. بل هي ذهبت أبعد من ذلك حين أرسلت إليه ولدها ليقانل بين

(1) الجمل للشيخ المفيد ص276 و 277 وأشار في هامشه إلى الفتوح لابن أعمم المجلد الأول ص467 والدر النظيم ج1 الورقة 123 ومثالب النواصب ج3 الورقة 37 و 38 وأشار أيضاً إلى بحار الأنوار، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي.

يديه، مع علمها بالأخطار الجسام التي سيتعرض لها، من القتل والجرح، أو فقد الأعضاء، والإعاقة مدى الحياة. هذا بغض النظر عن العداوات والأحقاد والإحن التي سيبتلى بها نتيجة لذلك.

وما بكأؤها رحمها الله إلا على ما ابتلي به الإسلام وأهله، من عبث السفهاء، وكيد الحاقدين، وإفساد أهل الأهواء..

أم كلثوم أعرف من أم سلمة:

ولا بد أن نتوقف أيضاً عند قول أم كلثوم لأم سلمة: «فإنني أعرف منك»، مع أن أم سلمة كانت أسن من أم كلثوم. ولها من الكرامة والجلالة ما لا يخفى على أحد، فكيف تقول لها أم كلثوم هذه الكلمة التي قد يقال: إنها مما لا يليق صدوره من أمثال أم كلثوم في حق هذه المرأة الجليلة، والعاقلة والمؤمنة زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!..

يضاف إلى ذلك: أن مواجهة هذه المرأة المسنة والمُكرَّمة بهذا الكلام من شأنه أن يجرح شعورها، ويخدش كبرياءها.

بل هو مما لا يستساغ قوله عن أي إنسان في غيابه، فكيف إذا قيل مشافهة للشخص المعني به نفسه؟!.

ولنا أن نجيب: بأن من الجائز أن يكون مراد أم كلثوم: أن ذهاب أم سلمة إلى ذلك المجلس لن تكون له أي فائدة، فإن الناس بمجرد رؤيتهم لها، وهي تمشي بإتجاههم سيبادرون إلى إخفاء الدفوف وغيرها من معالم سرورهم، وسيكفون عن الغناء، وسيبتظاهرون

بالهدوء والسكينة، وسينكرون لها أن يكون قد حدث شيء مما تدّعيه عليهم، ولعلها تخرج من ذلك المجلس مهیضة الجناح، نادمة متألمة وحزينة، ترى الإستخفاف بها، وفشلها بأمر عينها ولا تستطيع أن تفعل شيئاً..

ولا تستطيع أم سلمة أن تفعل ما فعلته أم كلثوم، بل قد لا يخطر ذلك لها على بال..

فأرادت أم كلثوم أن تقول لها: إنها أعرف منها بأساليب أولئك الناس، وأنها أقدر على مواجهتهم بما يحرجهم، ويبطل كيدهم.. وهذا ما حصل بالفعل..

حفصة أظهرت خجلاً:

ويلاحظ هنا أيضاً: أن غير الشيخ المفيد يقول: إنها خجلت، ولكن المفيد يقول: إنها أظهرت خجلاً.. مما يعني أنه خجل مصطنع، ولا حقيقة له، وربما قد تكون أظهرته لأجل الإستعطاف وكسر حدة الموقف.

ولعل ما أثر عن حفصة من جرأة على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومن عداة لأمر المؤمنين «عليه السلام» يدلان على أنها لم تكن تتخفى في مثل هذه الأمور. وما إقامة ذلك المجلس إلا شاهد صدق على ذلك..

رسالة ضغينة وحقد:

لا يرتاب أحد في أن رسالة عائشة إلى حفصة تنضح بالحقد والضغينة على علي «عليه السلام»، وهي نموذج معبر عن أدبيات هذا الفريق، وعن أساليبه التعبيرية، وعن لغة خطابه، ومكونات ضميره تجاه علي «عليه السلام»، وتجاه القضايا الكبرى التي تمس مصير الدين والإنسان كله..

بينما لم نجد لدى علي «عليه السلام» وأهل بيته، ومن معه إلا التعابير التي تحكي الوقائع بنقاء وصفاء بعيداً عن أي إحياء آخر مهما صغر.

وهذا وذاك يحكي لنا معالم نهجين متناقضين في النظرة إلى الإنسان والحياة، وفي الوسائل التي تُعتمد في معالجة القضايا. فمن تكون بداية حركته هي ما عبرت عنه هذه الرسالة، لا بد أن تكون النهاية هي الكارثة العظمى بعينها، عليه وعلى الناس إن في الدنيا، وإن في الآخرة.. وهذا ما حصل لهذا الفريق بالفعل..

ومن يكون تعاطيه من أوله على آخره يبتني على قاعدة: (وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)⁽¹⁾. وعلى أحكام الشرع والعقل، والحكمة والاعتزان، والعفة، وطهارة الضمير، وصفاء الوجدان، والكلمة الواعية، والدقيقة.. فلا بد أن تكون النهاية هي أعظم درجات النصر،

(1) الآية 24 من سورة سبأ.

والفوز، والسعادة له ولكل من يلتزم نهجه، ويسير على طريقه، إن في الدنيا وإن في الآخرة.

وهذا ما حصل لهذا الفريق بالفعل..

العبث بمصير الأمة:

ولا نريد أن نغير بالاً لعبث حفصة وتصرفاتها غير المقبولة ولا المعقولة، ومنطقها العشائري، وطريقتها التعبيرية حين دعت صبيان بني تميم، قبيلة أبي بكر، وصبيان بني عدي، قبيلة عمر. وأعطت جواربها الدفوف. وأمرتهم بضربها، والغناء بمضمون رسالة عائشة إليها.. فإن ذلك يعبر عن المستوى الصبياني لتفكير وتصرف كهذا، فضلاً عن تصرف عائشة، في مضمون رسالتها غير المنطقي، مع أن القضية تمس مصير الأمة، وترتبط بحفظ أو إزهاق أرواح عشرات الألوف، ولها أثر على كل الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية آنئذٍ. هذا عدا عماله من آثار على مستقبل الأمة وواقعها المعيشي، والسياسي والإجتماعي والعقائدي، والفكري، وغير ذلك..

اعتماد عائشة على الكثرة:

وقد صرحت عائشة في رسالتها بما دل على أنها ترى: أن كثرة من معها سيكون لها دور حاسم في ذلك الصراع، وتوهمت، أو أنها أرادت أن توهم غيرها بأن هذه الكثرة قد أرعبت علياً «عليه السلام» وأخافته.

وهذا المنطق مرفوض قرآنياً فقد قال تعالى: (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ) (1).

وكان أبو بكر قد قال في غزوة حنين حين رأى كثرة المقاتلين: لن نغلب اليوم من قلة (2).

أما أمير المؤمنين، فقد صرح في كتابه لأهل الكوفة: بأن مبادرة الناس لنصره «عليه السلام»، ليست هي المعيار، بل المعيار هو المدد الإلهي، فقط لا غير.. إذ «لا حول ولا قوة إلا بالله».

كما أن الإمام الحسن «عليه السلام» يصرح: بأن الناس إن لم يبادروا للقيام بواجبهم في نصره دينهم، فإنه يرجو أن يتحقق النصر

(1) الآية 25 من سورة التوبة.

(2) راجع: سبل الهدى والرشاد ج 5 ص 317 عن يونس بن بكير في زيادات المغازي، وراجع: السيرة النبوية لدحلان ج 2 ص 107 وبحار الأنوار ج 21 ص 147 و 165 عن مجمع البيان ج 5 ص 17 و 18 وإعلام الوری ص 119 وتاريخ الخميس ج 2 ص 100 وتاريخ يعقوبي ج 2 ص 62 وفتح الباري ج 8 ص 21 وتخریج الأحادیث والآثار ج 2 ص 63 والفتح السماوي للمناوي ج 2 ص 673 وتفسير الجلالين ص 439 والدر المنثور ج 3 ص 224 ولباب النقول (طدار إحياء العلوم) ص 116 و (طدار الكتب العلمية) ص 103 وفتح القدير ج 2 ص 348 وتفسير الألوسي ج 10 ص 74 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 2 ص 575.

على أيدي من معهم من المهاجرين والأنصار، ومن لعله يلحق بهم من النجباء..

فمنطق أمير المؤمنين هو منطق القرآن يقول: (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ) (1).

ويقول: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) (2).

كتاب عائشة إلى أهل المدينة:

وروى الواقدي عن رجاله قال: لما أفرج القوم عن عثمان بن حنيف لأجل ما خافوه من أخيه سهل بن حنيف كتبت عائشة إلى أهل المدينة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من أم المؤمنين عائشة زوجة النبي «صلى الله عليه وآله»، وابنة الصديق، إلى أهل المدينة.

(1) الآية 249 من سورة البقرة.

(2) الآية 64 - 66 من سورة الأنفال.

أما بعد..

فإن الله أظهر الحق ونصر طالبيه، وقد قال الله عز اسمه (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ) (1)، فاتقوا الله عباد الله، واسمعوا وأطيعوا، واعتصموا بحبل الله جميعاً، وعروة الحق، ولا تجعلوا على أنفسكم سبيلاً، فإن الله قد جمع كلمة أهل البصرة، وأمروا عليهم الزبير بن العوام فهو أمير الجنود، والكافة يجتمعون على السمع والطاعة له.

فإذا اجتمعت كلمة المؤمنين على أمرائهم عن ملأ منهم وتشاور، فإننا ندخل في صالح ما دخلوا فيه.

فإذا جاءكم كتابي فاسمعوا وأطيعوا، وأعينوا على ما سمعتم عليه من أمر الله.

وكتب عبيد الله بن كعب، لخمس ليال من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين» (2).

ونقول:

علينا ملاحظة النقاط التالية:

زوجة النبي ﷺ وبنت الصديق:

إن عائشة حين تكتب إلى هذه الفئة أو تلك تحاول أن تعطي نفسها

(1) الآية 18 من سورة الأنبياء.

(2) الجمل ص 299 و 300.

موقعاً متميزاً في القداسة، والاحترام، وتحاول اجتذاب الأنظار والقلوب إليها.. وذلك بالاستفادة من عناوين يتوهم العوام أنها تعطي من تضاف إليه شيئاً من ذلك.. مع أن هذا يبقى مجرد توهم زائف.

فهي هنا تصف نفسها لأهل المدينة بثلاثة أمور، هي:

1 - أنها أم المؤمنين.

2 - إنها زوجة نبيهم.

3 - إنها بنت الصديق..

ونحن إذا تفحصنا هذه الأمور بدقة، فسنجد

أولاً: أن كونها أم المؤمنين لا يجدي في إعطائها صفة القداسة، لأن المقصود بهذا الوصف هو بيان حرمة الزواج منها على كل مؤمن، فهي بمثابة الأم من هذه الجهة، ولا يراد إعطاؤها مقام الأم من جميع الجهات، وفي جميع الحالات.

ولأجل ذلك لم يجر لها أن تكشف رأسها لأحد منهم، أو أن تصافحه، ولم يثبت حكم التوارث بينها وبين أي منهم. كما أنه لا يجب على الناس معاملتها معاملة الأم في النفقة عليها، وفي حفظ الصلة لها، والبر بها، وغير ذلك، مما تفرضه صفة الأمومة الحقيقية، لأن أمومتها تنزيلية تختص بمورد التنزيل..

مع أن الأمومة للمؤمنين لا تنحصر بعائشة، فالمفروض هو أن يتعامل المسلمون مع جميع أمهات المؤمنين على نهج واحد.. وأن يطالبوا عائشة بموقف أم سلمة، وسواها من أمهاتهم.

ثانياً: بالنسبة لكون عائشة زوجة لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. هو الآخر لا يعطيها القداسة التي تتوخاها، فقد بين القرآن الكريم نفسه أن الزوجية لا تكفي لاكتساب الفضائل، ولا الرذائل، فقد قال تعالى:

(ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ)(1).

وقال تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَجَنِّبْنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَجَنِّبْنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)(2).

على أن زوجيتها للرسول «صلى الله عليه وآله» ليست منحصرة بها، فهناك زوجات له أخريات لهن رأي آخر، وموقف آخر، يناقض رأيها وموقفها فلماذا تريد هي أن تعبث بمصير الأمة، وأن تستأثر بمقام وموقع وموقف ورأي باقي الزوجات وتسلبهن إياه، وتختزلهن من حياة الأمة بهذه الصورة الجزئية والجائرة.

ثالثاً: بالنسبة لكونها ابنة الصديق.. نقول:

لقد أبطل علي «عليه السلام» دعوى الصديقية لغيره، سواء

(1) الآية 10 من سورة التحريم.

(2) الآية 11 من سورة التحريم.

صدرت من عائشة، أو من غيرها، فقد روى أنه «عليه السلام» قال على منبر البصرة بالذات:

«أنا الصديق الأكبر، والفروق الأعظم (الأول)، أسلمت قبل إسلام أبي بكر، وصليت قبل صلاته»⁽¹⁾.

وفي نص آخر بسند صحيح على شرط الشيخين: أنه «عليه السلام» قال:

«أنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 122 وج 13 ص 200 و 228 وبحار الأنوار ج 38 ص 260 و 323 ومناقب أهل البيت للشيرازي ص 46 وغاية المرام ج 5 ص 114 والصراط المستقيم ج 1 ص 281 والعثمانية للجاحظ ص 300. وذخائر العقبى ص 56 عن ابن قتيبة وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 146 والآحاد والمثاني (مخطوط في كوبرلي) رقم 235 والبداية والنهاية ج 7 ص 334 والمعارف لابن قتيبة ص 73 و 74 والغدير ج 2 ص 314 وج 3 ص 122 عن بعض من تقدم، وعن ابن أيوب والعقيلي، عن كنز العمال (طبعة أولى) ج 6 ص 405 وعن الإستيعاب ج 2 ص 460 وعن مطالب السؤول ص 19 وقال: كان يقولها في كثير الأوقات والطبري ج 2 ص 312 وعن الرياض النضرة ج 2 ص 155 و 157 وعن العقد الفريد ج 2 ص 275 وراجع: الإصابة ج 4 ص 171 وهامشها في الإستيعاب ج 4 ص 170 وميزان الاعتدال ج 2 ص 3 و 417.

إلا كذاب مفتري، لقد صليت قبل الناس بسبع سنين»(1).

وقد ذكرنا شطراً كبيراً من النصوص حول صدّيقية علي «عليه

-
- (1) مستدرک الحاكم ج 3 ص 112 وتلخيصه للذهبي هامش نفسه الصفحة، والأوائل ج 1 ص 195 وفرائد السمطين ج 1 ص 248 وشرح النهج للمعتزلي ج 13 ص 228 وراجع ج 1 ص 30 والبداية والنهاية ج 3 ص 26 والخصائص للنسائي ص 46 بسند رجاله ثقات، وسنن ابن ماجه ج 1 ص 44 بسند صحيح، وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 2 ص 56 والكامل في التاريخ ج 2 ص 57 وذخائر العقبى ص 60 عن الخلفي، والآحاد والمثاني (مخطوط في كوبرلي) رقم 235 ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (مخطوط في مكتبة طوب قپوسراي رقم 497) ج 1 وتذكرة الخواص ص 108 عن أحمد في المسند وفي الفضائل، وفي هوامش ترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ ابن عساكر (بتحقيق المحمودي) ج 1 ص 44 و 45 عن: مصنف ابن أبي شيبة ج 6 الورق 155/أ وكنز العمال (ط 2) ج 15 ص 107 عن ابن أبي شيبة، والنسائي، وابن أبي عاصم في السنة، والعقيلي والحاكم وأبي نعيم وعن العقيلي في ضعفائه ج 6 الورق 139 ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ج 1 الورق 22/أ، وتهذيب الكمال للمزي ج 14 الورق 193/ب وعن تفسير الطبري، وعن أحمد في الفضائل الحديث 117 ورواه في ذيل إحقاق الحق ج 4 ص 369 عن ميزان الاعتدال ج 1 ص 417 وج 2 ص 11 و 212 والغدير ج 2 ص 314 عن كثير ممن تقدم وعن الرياض النضرة ص 155 و 158 و 127 وراجع: اللآلي المصنوعة ج 1 ص 321.

السلام» في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» ج4 ص228 - 233 فراجع.

وواضح: أن اختياره «عليه السلام» لمنبر البصرة ليعلن عدم صدقية أحد غيره قد أريد به إبطال مزاعم عائشة بهذا الخصوص، وإزالة ما ربما كان قد علق في أذهان الناس، بسبب هذه الشائعة التي أطلقتها.

الزبير أمير الجنود:

1 - وقد ذكرت عائشة: أن أهل البصرة قد أمروا الزبير عليهم، فهو أمير الجنود..

ولا ندري، متى أمر أهل البصرة الزبير عليهم، فإن الزبير ومن معه قد قتلوا السبابة، وقتلوا أهل المسجد، بل قتلوا ست مئة رجل من أهل البصرة، وفعلوا بعثمان بن حنيف ما فعلوا، فهل يجزئ أحد أن يحدث نفسه بأن يعزلهم أو أن ينصبهم، أو يدعي لنفسه أن له الحق في شيء من ذلك؟!!

ومتى عقد أهل البصرة اجتماعاً تم فيه هذا التنصيب للزبير؟! أو تم فيه العزل لابن حنيف؟! أم أن عائشة هي التي عزلت، ونصبت، وأمرت بقتل ابن حنيف، ثم أمرت بتركه، وأمرت بقتل السبابة، وغيرهم من شيعة علي «عليه السلام»؟!!

فلماذا تنسب عائشة ما فعلته هي وأمرت به إلى أهل البصرة؟!.

2 - قولها: إن الله تعالى قد جمع كلمة أهل البصرة غير صحيح، فإن كلمة أهل البصرة لم تجتمع على الناكثين، بل انحاز فريق كبير منهم إلى علي «عليه السلام»، وحارب الناكثين معه..

3 - يلاحظ وجود التناقض بين طرفي كلاميها فتارة تقول: إن أهل البصرة قد أمروا عليهم الزبير، وأخرى تقول: فهو أمير الجنود.. فإن أمانة الجنود لا تعني الأمانة على البلد كله..

عائشة تهدد أهل المدينة:

ولست أدري ما سبب مبادرة عائشة إلى تهديد أهل المدينة في كتابها ذاك، فقد قالت لهم فيه:

«فاتقوا الله عباد الله، واسمعوا وأطيعوا، واعتصموا بحبل الله جميعاً، وعروة الحق، ولا تجعلوا على أنفسكم سبيلاً إلخ..».

ونقول:

يلاحظ هنا ما يلي:

1 - هل كان هذا التهديد نتيجة نقمة عائشة على أهل المدينة، التي هي مقر كبار صحابة الرسول، لأنهم أجمعوا على اختيار علي «عليه السلام» خليفة وحاكماً وإماماً للأمة، وأجمع معهم على ذلك سائر الأقطار والأمصار؟!!

أم أنها أرادت التهويل عليهم لدفعهم إلى نكث بيعتهم، وحملهم قبول طاعتها وطاعة طلحة والزبير، والمبادرة إلى نصرتها؟! كما دل عليه قولها لهم: واسمعوا وأطيعوا، إذ ليس المقصود هو أن يسمعوا،

ويطيعوا علياً..

2 - يلاحظ: أنها زعمت لأهل المدينة: أن الله أظهر الحق، ونصر طالبيه، مع أن ما حصل هو نكت فريق عائشة لبيعته، وبغية على إمامه، ثم جمع الأشرار، وإثارة أعمال شغب أو غدر، وارتكاب مجازر في حق الصالحين، والغافلين، بالإضافة إلى نقض العهود، والمواثيق.. وهذا لا يسمى نصراً، فإن معركتها مع علي «عليه السلام» لم تكن قد حصلت بعد، فما معنى ادعائها لأهل المدينة: أن الله قد أظهر الحق، ونصر طالبيه؟!!

3 - وقد استشهدت على ما ادعته من ظهور الحق بقوله تعالى: (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ)⁽¹⁾، وإنما تقصد بالحق باطلها..

مع أن باطلها وباطل الناكثين الذين تزعمتهم كان هو الزاهق أمام حجج علي «عليه السلام»، حتى لقد صرحت بذلك أخيراً بقولها: لا طاقة لي بحجج علي «عليه السلام».

كما أن خسارة باطلها في ساحات القتال كانت فادحة إلى حد الفضيحة التي تركت أصدائها الشنيعة على الناكثين على مر الدهور والعصور.

(1) الآية 18 من سورة الأنبياء.

عائشة: والاجتماع والتشاور:

وقد ذكرت عائشة: أن كلمة المؤمنين إذا اجتمعت على السمع والطاعة لأمرائهم، عن ملاء منهم وتشاور «فإننا ندخل في صالح ما دخلوا فيه».

ونقول:

إن كلمة المؤمنين، وحتى الناكثين أيضاً قد اجتمعت على أمير المؤمنين «عليه السلام» بعد قتل عثمان، ومكثوا أياماً كثيرة يحاولون إقناع علي «عليه السلام» بقبول هذا الأمر، فيرفض، ويأبى، فلما رضي بذلك كان طلحة والزبير أو المبايعين له.

وأجمع الناس على بيعته، بما لم يحصل له نظير على مدى التاريخ والي يومنا هذا..

فلماذا رفضت عائشة حكومته وولايته «عليه السلام»، ولم تدخل في صالح ما دخل الناس فيه، مع تحقق الإجماع على ذلك، بل عملت على تقويض حكمه رغم إجماعهم عليه، وآثرت نكث العهود، ونقض العقود رغم تعددها، وتغليظ الأيمان فيها؟! إلا إن كانت باء عائشة تجر وباء غيرها لا تجر. ولا سيما إذا كان المطلوب هو جر الناس إلى خصوص قرص عائشة دون سواه!!

أو كانت باء أهل البصرة أقوى من باء أهل المدينة، ومن معها من سائر الأمصار.

كتاب عائشة إلى أهل اليمامة:

وكتبت إلى أهل اليمامة وإلى أهل تلك النواحي:

«أما بعد، فإني أذكركم الله الذي أنعم عليكم وألزمكم بالإسلام، فإن الله يقول: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ)⁽¹⁾، فاعتصموا عباد الله بحبله، وكونوا مع كتابه، فإن أمكم ناصحة لكم فيما تدعوكم إليه من الغضب له، والجهاد لمن قتل خليفة حرّمه، وابتز المسلمين أمرهم، وقد أظهر الله عليه.

وإن ابن حنيف الضال المضل كان بالبصرة يدعو المسلمين إلى سبيل النار، وإنا أقبلنا إليها ندعو المسلمين إلى كتاب الله، وأن يضعوا بينهم القرآن، فيكون ذلك رضاً لهم، وأجمع لأمرهم. وكان ذلك لله عز وجل على المسلمين فيه الطاعة، فإما أن ندرك به حاجتنا أو نبليغ عذراً.

فلما دنونا إلى البصرة وسمع بنا ابن حنيف جمع لنا الجموع، وأمرهم أن يلقونا بالسلاح، فيقاتلونا ويطردونا، وشهدوا علينا بالكفر، وقالوا فينا المنكر.

فأكذبهم المسلمون وأنكروا عليهم، وقالوا لعثمان بن حنيف:
ويحك! إنما تابعنا زوج النبي «صلى الله عليه وآله» وأم المؤمنين،

(1) الآية 22 من سورة الحديد.

وأصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأئمة المسلمين.
فتمادى في غيه وأقام على أمره.

فلما رأى المسلمون أنه قد عصاهم، ورد عليهم أمرهم، غضبوا
لله عز وجل ولأم المؤمنين، ولم نشعر به حتى أظننا في ثلاثة آلاف
من جهلة العرب وسفهاءهم، وصفهم دون المسجد بالسلاح، فالتمسنا
أن يبايعوا على الحق، ولا يحولوا بيننا وبين المسجد، فرد علينا ذلك
كله، حتى إذا كان يوم الجمعة وتفرق الناس بعد الصلاة عنه، دخل
طلحة والزبير ومعهما المسلمون، وفتحوه عنوة، وقدموا عبد الله بن
الزبير للصلاة بالناس، وإنا نخاف من عثمان وأصحابه أن يأتونا بغتة
ليصيبوا منا غرة.

فلما رأى المسلمون أنهم لا يبرحون، تحرزوا لأنفسهم، ولم
يخرج ومن معه حتى هجموا علينا، وبلغوا سدة بيتي، ومعهم هادٍ
يدلهم عليه ليسفكوا دمي، فوجدوا نفراً على باب بيتي، فردوهم عني.
وكان حولي نفر من القرشيين والأزديين يدفعونهم عني، فقتل
منهم من قتل، وانهزموا، فلم نعترض لبقيتهم، وخلينا ابن حنيف مائاً
عليه، وقد توجه إلى صاحبه.

وعرفناكم ذلك عباد الله لتكونوا على ما كنتم عليه من النية في
نصرة دين الله، والغضب للخليفة المظلوم»⁽¹⁾.

(1) الجمل ص 301 و 302 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 472 - 474

ونقول:

إن هذا الكتاب يظهر كيف أن عائشة تتعمد تغليط الناس، والعبث بالوقائع، وقلب الحقائق. وكنموذج على هذه الطريقة نذكر القارئ بما يلي:

1 - إنها تدعي: أن علياً «عليه السلام» قتل عثمان.. والحال: أن علياً، قد سعى لدفع القتل عنه، وأن طلحة والزبير وعائشة نفسها كانوا من أشد الناس على عثمان.

2 - تقول عائشة إن علياً «عليه السلام» ابتز المسلمين أمرهم، والحقيقة هي أن المسلمين هم الذين فرضوا هذا الأمر على علي «عليه السلام»، وبقوا عدة أيام يحاولون إقناعه بالقبول وهو يأبى، ثم كان طلحة والزبير أول المبايعين له..

3 - تقول عائشة: إن الله تعالى قد أظهر الناكثين على علي «عليه السلام»، مع أن المواجهة معه لم تكن قد حصلت بعد. فلما حصلت كان هو الظافر، ووقعت الهزيمة على عائشة ومن معها.

4 - زعمت: أن ابن حنيف كان ضالاً مضلاً.. مع أنه كان هادياً مهدياً.

5 - زعمت: أنه كان يدعو المسلمين إلى سبيل النار، وهو إنما يدعوهم إلى سبيل الجنة، وهو الوفاء ببيعته، ونصرة إمامهم، وعدم

وفيه: أن هذا الكتاب كان إلى أهل الكوفة.

الدخول في فتنة أهل الفتنة.

- 6 - زعمت: أنها ومن معها أقبلت تدعو المسلمين إلى كتاب الله.. وأن يرضوا بحكم القرآن بينهم. مع أن نكثهم لبيعته، وحنثهم بإيمانهم، وخروجهم على إمامهم يخالف صريح القرآن.
- 7 - إن علياً «عليه السلام» قد دعاهم إلى كتاب الله أكثر من مرة قبل نشوب الحرب، فكان جوابهم هو الصلة، ومباشرة الحرب..
- ويا ليت عائشة دلتنا على الآية القرآنية التي تستند إليها، وتريد من الناس أن يطيعوها. وتجعلها معذرة في الخروج على إمامها، وفي دعوة الناس لنكث بيعته.
- 8 - ادعت: أن ابن حنيف لما سمع أنهم دنوا من البصرة جمع لهم الجموع، ولاقوهم بالسلاح.. مع أن ابن حنيف لما سمع بهم أرسل إليهم أبا الأسود وعمران بن الحصين ليسألوهم عن أمرهم.
- 9 - ذكرت أن ابن حنيف أمر بقتالهم وطردهم.. مع أن البعض قد طلب من ابن حنيف أن يبادر إلى قتالهم، فرفض ذلك. وقرر أن ينتظر ما يأمر به علي «عليه السلام».
- 10 - ادعت أن ابن حنيف ومن معه قد شهدوا على الناكثين بالكفر، وقالوا فيهم المنكر.. مع أن ذلك لم يحدث، بل النصوص تشير إلى ضد ذلك..
- 11 - ادعت أن المسلمين أكذبوا ابن حنيف وأصحابه، وأنكروا ذلك عليهم، فتمادى في غيه، وأقام على أمره، فغضب المسلمون.. مع

أنه لا عين ولا أثر لمثل هذه الأباطيل والأقاويل.

12 - ادعت أن الناس تابعوا زوجة النبي، وأم المؤمنين، وأصحاب الرسول، مع أن أم سلمة أيضاً أيضاً كانت أم المؤمنين، وزوج الرسول، وكانت تناصر أمير المؤمنين.

أضف إلى ذلك: أن متابعتهم لأم المؤمنين وللأصحاب لا تخولهم نكت بيعتهم، والخروج على إمامهم، وهو صحابي أيضاً، وهو نفس رسول الله، وزوج ابنته، وأبو سبطيه..

13 - لقد وصفت طلحة والزبير بـ «أئمة المسلمين»، ولم يكونا كذلك.. وإنما كان الإمام هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، ولا إمامة لغيره معه.

14 - زعمت: أن المسلمين غضبوا لأم المؤمنين لما عصى أمرها ابن حنيف.. ثم اتهمت ابن حنيف بأنه هو الذي هاجم الناكثين.. مع المفروض هو أن يكون الذين غضبوا هم الذين هاجموا ابن حنيف لا العكس.

15 - حديثها عن أخذ المسجد عنوة لم تذكر فيه أن أعوانها قتلوا العشرات غدرًا في ذلك المسجد، حتى أخذوه.

16 - حديث هجوم ابن حنيف على عائشة ليسفكوا دمها قد جاء معكوساً في الواقع العملي، فإن العهد قد تم بينهم وبين ابن حنيف، ثم غدروا به وقتلوا من معه وأخذوه ونكلوا به.

17 - حديثها عن مَنَّم علي ابن حنيف، هو الآخر غير دقيق،

فإنها أمرت بقتله أولاً، فلما خوَّفوها من أن أخاه سهل بن حنيف سوف ينتقم من الذين خلفوهم في المدينة لم يكن أمامها خيار سوى إطلاق سراحه..

فقد روى الواقدي عن عبد السلام بن حفص قال: حدثني المنهال [بن عمرو] بن سلامة البصري قال: لما بدا لطلحة والزبير في حبس عثمان بن حنيف، وأشفقا من أخيه سهل بن حنيف على مخلفيهم في المدينة، وأطلقوه فتوجه إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» وهو بذئ قار (1).

(1) الجمل ص 302 و 303.

الفصل الثالث:

من رسائل علي عليه السلام إلى الناكثين..

رسالة علوية توجب برص أنس:

وقال «عليه السلام» لأنس بن مالك، وكان قد بعثه إلى طلحة والزبير - لما جاء إلى البصرة - يذكرهما شيئاً مما سمعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله» في معناهما.
فلوى عن ذلك.

فرجع إليه، فقال: إني نسيت ذلك الأمر.

فقال «عليه السلام» له: إن كنت كاذباً فضربك الله بها بيضاء لامعة، لا توارىها العمامة. يعني البرص.
فأصاب أنساً هذا الداء فيما بعد في وجهه، فكان لا يرى إلا متبرقعا⁽¹⁾.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 96 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 74 الباب الثالث رقم 311 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 217 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 6 ص 339 وج 8 ص 742 وعيون الحكم

ونقول:

أولاً: إن عمر أنس حين قدم النبي «صلى الله عليه وآله» المدينة كان بين ثمان أو تسع أو عشر سنين⁽¹⁾. وهذه القضية حصلت في أيام خلافة علي «عليه السلام» في الكوفة. فلو فرضنا أنها حصلت قبل استشهاده «عليه السلام» في سنة أربعين للهجرة بيوم، فإن عمر أنس يكون حينئذٍ أقل من خمسين سنة. فلم يكن أنس حينئذٍ كبيراً إلى الحد الذي يورثه كبر سنه ضعف ذاكرته..

ثانياً: إن هذا لا ينسجم مع الروايات التي تقول: إن برص أنس كان

والمواعظ ص 164.

(1) راجع: الإصابة ج 1 ص 71 و 72 و (ط دار الكتب العلمية - بيروت) ج 1 ص 276 والاستيعاب (مطبوع مع الإصابة) ج 1 ص 71 و 72 و (ط دار الجيل) ج 1 ص 109 و 110 وسبل السلام للكحلاني ج 1 ص 24 والجواهر النقي للمارديني ج 5 ص 9 و 10 ومسند أحمد ج 3 ص 168 و 174 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 6 ص 141 و 142 وج 7 ص 128 والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 87 و 285.

وراجع: التمهيد لابن عبد البر ج 6 ص 152 و 153 ومجمع الزوائد ج 1 ص 271 ونصب الراية ج 1 ص 498 وج 3 ص 197 وكنز العمال ج 9 ص 226 وفتح الباري ج 9 ص 199 وعمدة القاري ج 20 ص 153 وج 22 ص 237 وتحفة الأحوذني ج 10 ص 222 ومسند الحميدي ج 2 ص 499 والأدب المفرد للبخاري ص 225 وكتاب الرضا عن الله بقضائه لابن أبي الدنيا ص 41.

بدعاء أمير المؤمنين «عليه السلام» عليه، لأجل كتمان حديث الغدير، حين ناشدهم به «عليه السلام» في مسجد الكوفة، حيث ادعى أنس أنه كبر ونسي (1).

(1) راجع المصادر التالية: المعارف لابن قتيبة ص 580 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 217 و 218 وج 4 ص 74 وشرح الأخبار ج 1 ص 232 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمدي) ج 2 ص 156 ومسند أحمد ج 1 ص 119 وكنز العمال حديث رقم 36417 والبداية والنهاية ج 5 ص 211 وج 7 ص 347 ولطائف المعارف ص 105 وحلية الأولياء ج 5 ص 26 و 27 والطرائف لابن طائوس ص 214 وراجع ترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ مدينة دمشق (بتحقيق المحمدي) ج 2 ص 12 و 13 وإختيار معرفة الرجال ص 45 والأمال للصدوق ص 106 و 107 والخصال ج 1 ص 219 وراجع: المطالب ص 579 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 351 وبحار الأنوار ج 41 ص 204 وج 32 ص 96 وج 32 ص 200 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 74 وعيون الحكم والمواعظ ص 164 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 6 ص 338 وج 8 ص 742.

وراجع: كتاب الغدير للعلامة الأميني ج 1 حين تحدث عن المناشدات، وأوردها مع شطر من مصادرها، وراجع كتاب الأربعين في فضائل أمير المؤمنين للشيرازي ص 42 ورجال الكشي (ط 1 - النجف) ص 30 ومناقب العشرة للنقشبندی، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج 4 ص 340 عن أحمد، والطبراني، وإتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصري، ومختصر تاريخ دمشق ج 17 ص 354 ومسند الفردوس للديلمي، وعن شرح نهج البلاغة للمعتزلي = ج 3 ص 208 ومناقب الإمام علي «عليه

قال الزاهي المتوفى سنة 352هـ أو بعد سنة 360هـ:

ذاك الذي استوحش منه أنس أن يشهد الحق، فشاهد
البرص

إذ قال من يشهد بالغدير لي؟ فبادر السامع وهو قد
نكص

فقال: أنسيت؟! فقال: كاذب سوف ترى ما لا تواريه
الْقُمْص (1)

تحريف متعمد:

إن ابن أبي الحديد المعتزلي قد نقل هذه الرواية عن ابن قتيبة في
كتاب المعارف في باب «البرص من أعيان الرجال»، ثم عقب عليها
بقوله:

«وابن قتيبة غير متهم في حق علي «عليه السلام» على
المشهور من انحرافه عنه».

«السلام» لابن المغازلي برقم 30 وترجمة الإمام علي بن أبي طالب لابن
عساكر رقم 522 و 530 و 531 و 532 و 533 والمعجم الكبير
للطبراني رقم 4053 ومسند أحمد ج5 ص419 وفي مناقب علي برقم 91
وفي فضائل الصحابة برقم 967 والمصنف لابن أبي شيبة برقم 2122
وغير ذلك من المصادر الكثيرة.

(1) راجع: الغدير ج3 ص389 وج1 ص194.

وهذا التعبير من المعتزلي يدل على أن ابن قتيبة قد أورد هذا الحديث من دون أن يذكر أية دغدغة أو نقاش أو تشكيك فيه.

ولكننا نجد في كتاب المعارف المطبوع إضافة العبارة التالية:

«قال أبو محمد: ليس لهذا أصل» (1).

وهذا يتناقض مع تصريح المعتزلي الأنف الذكر، ويدل على أن هذه العبارة قد دست في الكتاب المطبوع في أيدي غير أمينة.

ويدل على ذلك أيضاً: أن ابن قتيبة كان في كتابه هذا بصدد إيراد الموارد التي يعلم بانطباق ما هو بصدد بيانه عليها فليس من المألوف، ولا المنسجم مع سياق كتابه: أن يذكر مورداً ثم يحكم بكذبه..

ويؤيد ذلك: أن تتبع كتابه من أوله إلى آخره يظهر: أن هذا هو المورد الوحيد الذي أضيفت إليه هذه العبارة.. واللافت أيضاً: أن هذا هو المصداق الأول لعنوان الرجال المصابين بالبرص، فكيف يصح أن يجعله المورد الأول، ثم ينفيه بقوله ليس لهذا أصل؟!!

لماذا التزوير؟!

وما ينبغي أن يقال: هو أن الرواية الصحيحة هي تلك التي تقول: إن أنساً قد برص بدعاء علي «عليه السلام» عليه في المناشدة بحديث الغدير.. ولعل السبب في ادعاء هذه الرواية: أن البرص الذي أصيب به أنس كان بسبب امتناعه عن تذكير طلحة والزبير بما كان قد سمعه

(1) المعارف لابن قتيبة ص 580.

من رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أمرهما - لعل السبب - هو أن طلحة والزبير قد فقدوا أهميتهما ودورهما في الحياة السياسية بقتلهما في حرب الجمل.

وإذا استثنينا خلافة ابن الزبير في الحجاز، وهي لم تزد على تسع سنوات، فإنه لم يبق لذينك الرجلين أية حاجة، وفقد حتى من يتعصب لهما ولو بالكلمة.

بل إن منابذة الزبيريين الأمويين، ثم أفول نجم الزبيرين بقتل ابن الزبير جعل أي موقف رضا أو تعاطف مع هذين الرجلين أمراً غير ميسور، بل هو متعذر على أي كان من الناس..

فلا بأس بنظر شائني علي «عليه السلام» من أن تجعل كرامة علي «عليه السلام» باستجابة دعائه التي لا يمكن إنكارها، لأنها ماثلة للعيان سنوات كثيرة - لا بد أن تجعل - في سياق تسجيل ما يوجب النقص والوهن في أمر طلحة والزبير. لكي يفقد علي «عليه السلام» شاهداً قوياً ومهماً في أكثر الأمور حساسية وخطورة، وهو بيعة يوم الغدير له «عليه السلام»، وذلك عن طريق إثارة الشبهة والريب في هذا الشاهد.

وهذا يثلج قلوب أعداء علي «عليه السلام» ويسعدهم أيما إسعاد..

وحين وجد هؤلاء الحاقدون والشائنون: أن ذلك لم يحصل لجأوا إلى التحريف والدس في المؤلفات والمجاميع مما يحقق لهم هذا الغرض.. ولكن خاب فآلهم، وطاش سهمهم، وسيواجهون الحسرة والخسران في الدنيا

والآخرة.

مناشدتان، لا واحدة:

وفيما عدا ما ذكرناه آنفاً، فالذي يبدو لنا:

أن علياً «عليه السلام» قد دعا على أنس، لأجل كتمانته الشهادة مرتين، إما في مناشدة واحدة، أو في مناشدتين منفصلتين: إحداهما: يوم الدار.

والأخرى: في مسجد الكوفة..

فدعا عليه لأجل كتمانته حديث الطائر المشوي، حين استشهده عليه(1).

والأخرى في مسجد الكوفة أو في رحبة المسجد حين ناشدهم الشهادة بحديث الغدير، فادعى أنس أنه كبر ونسي(2).

(1) الأمالي للصدوق ص 522 و (ط مؤسسة البعثة سنة 1417 هـ ق) ص 753 و 754 وروضة الواعظين ص 130 و غاية المرام ج 5 ص 87 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 115 و 116 وبحار الأنوار ج 38 ص 352 و 353 وج 57 ص 300 و 301 ونهج الإيمان ص 337.

(2) راجع كتاب الغدير للعلامة الأميني ج 1 حين تحدث عن المناشدات، وأوردها مع شطر من مصادرها، وراجع كتاب: الأربعين في فضائل أمير المؤمنين للشيرازي ص 42 ورجال الكشي (ط 1 - النجف) ص 30 ومناقب العشرة للنقشبندی، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج 4 ص 340 عن

ومما يؤيد صحة خبر المناشدة بحديث الطير أيضاً، وإصابة أنس بالبرص بدعوة علي «عليه السلام»: قول السيد الحميري بعد ذكره حديث الطير بالتفصيل في قصيدة له:

فقد دعا ربه المحبوب في أنس بأن يحل به سقم حوى
كرباً

فقاله السوء حتى كان برقعه في وجهه الدهر حتى مات
منتقياً (1)

وقال أيضاً:

أحمد، والطبراني، وإتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصري، ومختصر تاريخ دمشق ج 17 ص 354 ومسند الفردوس للدلمي، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 208 و (ط أخرى) ج 4 ص 74 ومناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي برقم 30 وترجمة الإمام علي بن أبي طالب لابن عساكر رقم 522 و 530 و 531 و 532 و 533 والمعجم الكبير للطبراني رقم 4053 ومسند أحمد ج 5 ص 419 وفي مناقب علي برقم 91 وفي فضائل الصحابة برقم 967 = والمصنف لابن أبي شيبه برقم 2122 وخلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 260 وبحار الأنوار ج 37 ص 200 ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص 176 وشرح الأخبار ج 1 ص 232 وغير ذلك من المصادر الكثيرة.

(1) مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 283 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 116 وديوان السيد الحميري ص 71 عنه، وأعيان الشيعة ج 3 ص 419.

لما أتى بالخبر الأنبل في طائر أهدي إلى
المرسل

في خبر جاء أبان به عن أنس في الزمن الأول
هذا وقيس الخبر يرويه عن سفينة ذي القُلب الحوّل
سفينة يمكن من رشده وأنس خان ولم يعدل
في رده سيد كل الوري مولا هم في المحكم المنزل
فصدّه ذو العرش عن رشده وشانه بالبرص الأنكل (1)

فأمر سوار بن عبد الله قاضي البصرة بحبس السيد.

فاجتمع بنو هاشم والشيعة، وهددوا بكسر السجن.

فأطلقه على مضض، فقال السيد:

قولا لسوار أبي شملة يا واحداً في النوك والعار
ما قلت في الطير خلاف الذي رويته أنت بآثار (2)

وقال في مناشدته «عليه السلام» بحديث الغدير، وما جرى
لأنس:

(1) الغدير ج 2 ص 218 وديوان السيد الحميري ص 333 ومناقب آل أبي طالب ج 2
ص 283 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 116 وأعيان الشيعة ج 3 ص 415 و
426.

(2) الغدير ج 2 ص 218 وديوان السيد الحميري ص 333 وأعيان الشيعة ج 3
ص 415.

وناشد الشيخ، فقال: إنني كبرت حتى لم أجد أمثالها
فقال: والكاذب يُرمى بالتي ليس تواري عمة
تنالها(1)

عرفتني بالحجاز.. وأنكرتني بالعراق!؟

ومن كلام له «عليه السلام» قاله لعبد الله بن العباس لما أنفذه إلى
الزبير يستقيئه إلى طاعته قبل حرب الجمل:

لا تلقين طلحة، فإنك إن تلقه تجده كالثور عاقصاً قرنه يركب
الصعب، ويقول هو الذلول، ولكن الق الزبير، فإنه ألين عريكة، فقل
له: يقول لك ابن خالك: عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق، فما عدا
مما بدا.

قال الشريف الرضي «رحمه الله»: هو أول من سمعت منه هذه
الكلمة أعني: فما عدا مما بدا(2).

زاد في بعض المصادر الأخرى قوله: «فأتيت الزبير، فقال:
مرحباً يا بن لبابة. أرائراً جئت أم سفيراً؟!
قلت: كل ذلك. وأبلغته ما قال علي.

(1) الغدير ج2 ص227 وديوان السيد الحميري ص332.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص76 المختار من كلامه وخطبه رقم31
وراجع: بحار الأنوار ج32 ص75 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2
ص162 والدرجات الرفيعة ص108 ووفيات الأعيان ج5 ص8.

فقال الزبير: أبلغه السلام، وقل له: بيننا وبينك عهد خليفة، ودم خليفة، واجتماع ثلاثة، وانفراد واحد، وأم مبرورة، ومشاورة العشيرة، ونشر المصاحف، فنحل ما أحللت، ونحرم ما حرمت.

فلما كان من الغد حرش بين الناس غوغاؤهم، فقال الزبير: ما كنت أرى أن ما جننا له يكون فيه قتال (1).

وروي عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده «عليهم السلام» قال: سألت ابن عباس عن تلك الرسالة؟! (أعني قول علي «عليه السلام» للزبير: ما عدا مما بدا)؟!!

فقال: بعثني، فأتيت الزبير، فقلت له (أي فقلت له تلك الكلمة)، فقال: إني أريد ما تريد. كأنه يقول: الملك. ولم يزدني على ذلك. فرجعت إلى أمير المؤمنين فأخبرته (2).

ونقول:

يلاحظ ما يلي:

قد اختلفوا في المراد من قوله «عليه السلام»: «فما عدا مما بدا»؟! ولسنا بصدد تتبع أقوالهم في ذلك، بل نكتفي هنا بما قاله العلامة

(1) راجع: البيان والتبيين ج 3 ص 221 و 222 وراجع: عيون الأخبار لابن

قتيبة ج 1 ص 195 وعن العقد الفريد ج 3 ص 314.

(2) بحار الأنوار ج 32 ص 76 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 165

والدرجات الرفيعة ص 108.

ابن ميثم البحراني:

«الحق أن يقال: إن «عدا» بمعنى جاوز و «من» لبيان الجنس. والمراد: ما الذي جاوز لك عن بيعتي مما بدا لك بعدها من الأمور التي ظهرت لك.

وتبقى الألفاظ على أوضاعها الأصلية مع استقامة المعنى وحسنه» (1).

أو المعنى: ما الذي عداك، أي صرفك عما كان قد بدا وظهر منك. فإنك كنت قد أظهرت أنك معي، وقد سعيت في البيعة لي. أما قوله: عاقصاً قرنه، فيراد بالقرن: الضفيرة. وعقصها: عطفها.

المعرفة بشخصية العدو:

وقد أوضح «عليه السلام» معرفته الدقيقة بالحالات الشخصية لأعدائه.. فاختار أن يوجه رسالته إلى الزبير بالإستناد إلى معرفته هذه، لأنه رأى أن الزبير أكثر مرونة، وأقرب إلى إعطاء الإجابة التي يمكن البناء عليها في تحديد مسار الأمور، من حيث أن المتوقع: هو أن تحمل المعاني والمشاعر التي انطلقت منها وهي نفس المشاعر التي تهيمن على قرار الزبير، وتتحكم به.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 76.

ولعل الزبير قد ورث لين العريكة من بني أمه صفية «رضوان الله تعالى عليها». فإن العرق دساس، أو فإن الخال أحد الضجيعين.

أما طلحة فليس جديراً بخطابه «عليه السلام»، لأن كبره وعنجهيته تدعوه إلى التعامل مع رسالته بروح الإستخفاف والارتجال والاستعلاء، الذي يتجاوز الواقع الذي هو فيه ليدخله في عالم الأوهام والخيالات، ويريه الأشياء على غير حقيقتها، حتى إنه ليركب الصعب، ويقول هو الذلول..

وهذا يعطي قاعدة هامة في مجال اختيار من تريد أن تخاطبه، أو تفاوضه، أو تتعامل معه.. لا سيما إذا كان عدواً، ترغب في أن تعرف حقيقة توجهاته، وتوقعاته، وخططه. وما يفكر فيه..

ابن خالك يقول لك:

ولعل هذا التعبير: «قل له: يقول لك ابن خالك..» يراد منه: إخراج الزبير من أجواء الحقد والغضب، والحسد، إلى أجواء الحنان، والحنين، ومشاعر الرحمة، والعطف، وتذكر القرابة والرحم.. وهذا عنصر لم يكن متوفراً في طلحة - كما هو الحال في الزبير.

عرفتني.. وأنكرتني:

إنه «عليه السلام» أراد بحديثه عن معرفته بالحجاز، وإنكاره بالعراق: أن يدفع الزبير إلى النظر إلى نفسه، من حيث أن تحولاً كبيراً قد طرأ عليها، فلعله يبحث في حناياها عن مبررات وأسباب

هذا التحول، ويعطي تلك المبررات حجمها، ويضعها في مواضعها، ويقارن بينها وبين ما كان فيه، وما يقدم عليه، فلعله يلمح هذا التفاوت الهائل بين هاتين الحالتين.. ويعيد حساباته، وتترلزل همته، ويتواضع مستوى الحماس لديه.

عهد خليفة ودم خليفة:

والمقصود بعهد الخليفة، الذي أشار إليه الزبير: هو عهد عمر بن الخطاب بالقبول بما رسمه لأهل الشورى، حيث جعل القرار فيها لعبد الرحمان بن عوف الذي نصب عثمان تحت وطأة تهديد علي «عليه السلام» بالقتل. كما تقدم في هذا الكتاب..

والمقصود بدم الخليفة: دم عثمان، لأنه يريد أن يتهم علياً «عليه السلام» بقتله.

والمراد باجتماع الثلاثة: اجتماع بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة - الذي كان سعد ممثلاً له.. فإنهم أرادوا عثمان.. وعلى هذا لم يبق معنى لقول الزبير عن علي «عليه السلام»: إنه كان منفرداً برأيه، إلا إذا فرض أن يكون الزبير أيضاً قد مال إلى رأي ابن عوف وسعد، ويكون ما اشتهر من أن الزبير قد اختار علياً «عليه السلام» غير صحيح..

أو يقال: إن المقصود بالواحد المنفرد هو الزبير نفسه، وبالثلاثة ابن عوف، وابن وقاص، والزبير، ولم يذكر طلحة لأنه كان غائباً. وكان سعد هو المتكفل برأيه..

وأم مبرورة:

ولا شك في أن وجود عائشة مع الناكثين لا يجعل الحق لهم ومعهم، ولا سيما إذا كانت قد أظهرت عداوتها لعلي «عليه السلام» وسجلت نفور منه عدة مرات في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

كما أنها لم ينزل فيها ما يدل على عصمتها.. فضلاً عن أنها إنما تؤيدهم في ما هو مبغوض لله تعالى، وهو بغيتهم على إمامهم، ونكثهم البيعة، هذا عدا عن أوامرها التي أصدرتها لهم بقتل مئات المسلمين من الأبرياء والصالحين، بلا ذنب وبلا سبب سوى محبتهم لعلي «عليه السلام»..

ومع غض النظر عن هذا وذاك وذلك، فإن خروجها من بيتها معهم لا يمكن إلا أن يُعدَّ مخالفة صريحة للأمر القرآني لها بالقرار في بيتها، وتجاهل لتحذيرات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لها من الخروج على علي «عليه السلام»، ومن أن تتبجحها كلاب الحوَاب.

ولا ننسى أن نشير إلى أنها لم تكن وحدها أمّاً للمؤمنين، فهناك أم سلمة وغيرها من نساء النبي «صلى الله عليه وآله» ولم يكن هؤلاء أو عدد منهن على مثل رأيها..

مشاورة العشيرة:

ولا نجد معنى مقبولاً ومعقولاً لمشاورة العشيرة في أمر الخلافة،

فليس ذلك من شروط الإمامة والخلافة، فكيف إذا كانت إمامة منصوبة من الله، ومأخوذة ببيعتها بأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم الغدير. ثم ببيع صاحبها بإجماع المسلمين بعد قتل عثمان، وكان الزبير نفسه من المتحمسين لبيعته، والقائمين بها.

على أننا لا ندري من يقصد بالعشيرة!! هل يقصد قريشاً؟! أم يقصد عشيرته هو؟! أم عشيرة بني هاشم؟! وبعد تحقيق ذلك الإجماع العظيم، هل بقي أحد من العشيرة أو من غيرها لم يبيع علياً، أو لم يرض به؟!!

نشر المصاحف:

ولا يمكن تصديق أن يكون الزبير قد اقترح نشر المصاحف والاحتكام إليها.. بدليل:

أولاً: أن علياً «عليه السلام» قد عرض عليهم الاحتكام إلى المصحف، وعرضه عليهم ثلاث مرات:

إحداها: مع ابن عباس.

والثانية: مع شاب من البصرة، وقد قتل بسيف الناكثين وعائشة قائمة تنظر.

والثالثة: بواسطة علي «عليه السلام» نفسه..

ثانياً: ألم يكن الزبير يعلم: أن الله عز وجل قد حرّم نكث الناس للبيعة، فكيف إذا تكرر هذا النكث، وأعقبه قتل الناكثين النفوس،

المسلمة البريئة، وانتهاب بيت مال المسلمين، والبغي على الإمام وإثارة الفتنة والحرب بين المسلمين.. فضلاً عن الكذب والافتراء والاتهام الباطل.. وما إلى ذلك؟!!

الغوغاء حرشوا بين الناس:

وزعمت رواية الجاحظ: أن الغوغاء هم الذين أثاروا الحرب، وأن الزبير لم يكن يرى أن ما جاؤوا إليه يكون فيه قتال.

وهذا كلام مكذوب جملة وتفصيلاً، ويكفي أن نذكر: أن التاريخ يصرح: بأن الصفوف قد انتظمت، والرجال قد تهيأت، والكتائب تعبأت.. فدعا علي «عليه السلام» الزبير، وكلمه، وذكره بما قاله رسول الله «صلى الله عليه وآله» لهما، وراودته نفسه بالرجوع عن الحرب وحلف لعلي «عليه السلام».. ولكن ولده عبد الله وغيره أصروا عليه بالعودة للحرب، فأعتق عبداً له اسمه مكحول، ثم رجع إلى الصفوف، وحارب، فانهزم، ثم قتل..

أريد ما تريد:

وعن قول الزبير لعلي «عليه السلام»: إني أريد ما تريد - يعني الملك - نقول:

إن هذا اتهام باطل من الزبير لعلي «عليه السلام»، وقد عرفنا في فصل: علي «عليه السلام» في الربذة: أن علياً «عليه السلام» يقول: إن خلافتهم (أي الناس) لا تساوي عنده نعل بالياً. إلا أن يقيم

حقاً، أو يبطل باطلاً.

ولو أن علياً «عليه السلام» كان يريد الدنيا التي يريدها الزبير، للبس لها لبوسها، ووفر لها أسبابها.

ولم يمكن منها أبا بكر وعمر، وعثمان. ولكانت سياساته مع معاوية وسائر عمال عثمان، وكذلك مع عائشة وطلحة والزبير تسير في اتجاه آخر.. وكان قبل بنصيحة المغيرة بإبقاء معاوية على الشام برهة من الزمن، وكان أجرى سياسات عمر بن الخطاء في التمييز بالعطاب، إلى غير مما لا مجال لتتبعه..

لا طاقة لي بحجج علي:

وذكر ابن شهر آشوب: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» أنفذ زيد بن صوحان وعبد الله بن عباس فوعظاها وخوفاها.

وفي كتاب رامش أفزاي: أنها قالت: لا طاقة لي بحجج علي.

فقال ابن عباس: لا طاقة لك بحجج المخلوق، فكيف طاقتك بحجج الخالق؟! (1).

ونقول:

إن هذا الاعتراف من عائشة يظهر: أن حجج علي «عليه السلام» قد أدت دورها في إيضاح الحق، وإبطال الباطل. وأنها قد

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 122 عن مناقب آل أبي طالب.

بلغتها، وفكرت فيها، فوجدت أنها لا طاقة لها بها، وعرفت من نفسها العجز عن جوابها..

وقد جاءت مصارحة ابن عباس لها على هذا النحو لتزيد لها الأمر وضوحاً، حيث ذكرها بموقفها بين يدي الله يوم القيامة، وأخرجها من وطأة الأحقاد، والضغوطات الموهومة، ووضعها أمام الخطب الهائل، الذي يصغر عنده كل كبير، وهو موقفها بين يدي الله يوم القيامة، حيث لا أنصار ولا أعوان.

وبذلك يكون ابن عباس قد وضعها بالاستناد إلى حجج علي «عليه السلام» أمام أحد أمرين:

إما الاستسلام للحق، والتراجع عن مواقفها هذه، ودرء الفتنة. أو المكابرة والعناد، ومواصلة السير في طريق الباطل والبغي على إمامها.

فاختارت الطريق الثاني عن سابق علم، ومعرفة، حيث لم يعد مجال لادعاء الغفلة، أو الشبهة..

مع الخوف شدة المطامع:

عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن وكيع، عن سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين «عليهم السلام» قال:

حدثني ابن عباس قال: أرسلني علي إلى طلحة والزبير يوم الجمل قال: فقلت لهما: إن أخاكما يقرئكما السلام ويقول لكما: هل

وجدتما عليّ حيفاً في حكم، أو في استئثار في فيء؟! أو وفي كذا؟!
قال: فقال الزبير: لا ولا في واحدة منهما، ولكن مع الخوف شدة
 المطامع (1).

ونقول:

1 - إن أمير المؤمنين «عليه السلام» يريد أن لا يترك وسيلة
 يحتمل أن يكون لها أي أثر في درء الفتنة إلا ويستفيد منها، وقد أراد
 هنا أن يستفيد من الجانب العاطفي، والوجداني، والإيماني، لدى طلحة
 والزبير، ولأجل ذلك جعل عنوان رسالته إلى طلحة والزبير أخوته

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 135 عن مسند عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال
 المعلق على بحار الأنوار:

رواه العلامة يحيى بن الحسن المعروف بابن البطريق في الحديث الأول من
 الفصل (36) من كتاب العمدة ص 161. وهذا هو الحديث (137) من
 فضائل أمير المؤمنين من كتاب الفضائل - تأليف أحمد بن حنبل - ص 91
 ط 1 وكان في نسختي من البحار، وكتاب العمدة تصحيفات صححناها
 عليه. [وفي طبعة أخرى سنة 1425 هـ ق ص 188].

=

= وللحديث مصادر أخر يجد الباحث بعضها في تعليق المختار: (98) من نهج
 السعادة: ج 1 ص 317 ط 2 وتعليق الحديث: (137) من فضائل علي
 «عليه السلام» من كتاب الفضائل ص 91 ط 1.

ونقول: راجع: المصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 258 وج 8 ص 712 وتاريخ
 مدينة دمشق ج 18 ص 410.

لهما.

وفي هذا التعبير حميمية، ورفق، وتحريك عاطفي، وتذكير بالرابطة الإيمانية، التي أرادت أن ترتقي بالمؤمنين إلى درجة الأخوة، التي تحمل معها حقوقاً إنسانية وأخلاقية لا بد من مراعاتها، وتقيم وشائج وروابط روحية ومشاعرية، لا بد من حفظها..

2 - ثم إن ابن عباس هو يقرؤهما السلام من قبل علي «عليه السلام»، ليطمئنهما إلى أن الأمور لا تزال في دائرة السلم، ولم تخرج أياً من الفريقين عن مقتضياته والتزاماته، مما يعني: أنهم لم يصلوا إلى المواجهة الفاصلة، ونقطة اللا عودة.

3 - إنه «عليه السلام» قد أراد بالسؤال الذي وجهه إليهما أن يعيدهما إلى أنفسهما لبيحاً عن مبررات موقفهما منه، حتى في نفس الأمور التي أرادوها منه، ونقموا عليه أنه حرّمهم منها، وهي الأموال، فإنهما قد اعترفا له بأنه لم يستأثر بشيء منها لنفسه.

وهذا يجعل مطالبتهما بأعطيات تزيد على ما يستحقانه بلا مبرر، وبلا معنى. كما أن الخوف من الحيف عليهما في المستقبل لا يستند إلى أساس ولا قصاص قبل الجريمة. وسيرته العملية هي الدليل والشاهد، والضمنان، وليست الوعود الكلامية التي قد يدعى حدوث ما يبرر نقضها والتخلي عنها..

4 - ثم استل منهما اعترافاً آخر، من شأنه أن يزيل توهّماتهما فيما يرتبط بمجازاتهما على ما صدر منهما، وقد طمأنهما بذلك إلى أنه لا

ينوي الانتقام منهما، بل لا مبرر لاحتمال كهذا، فقد أقرأ بأن سيرته العملية قد جرت على مراعاة سنن العدل، والقضاء بالحق في كل ما يحكم به، فلا مورد للخشية من الحيف والظلم من جانبه «عليه السلام».

بل إن رسالته هذه إليها تشير إلى أنه لن يحدد عن سبيل الصفح والعفو، والتسامح، والحفاظ على معاني الأخوة الإيمانية.

5 - وقد لوحظ أن الزبير لم يجد بداً من الجهر بالحقيقة، فإن إنكار عدل علي «عليه السلام» وزهده، واتهامه بالاستئثار والحيف في الأحكام معناه: اللجوء إلى الافتراء الصريح، والفجور الوقح والقبیح، الذي يفقد كل أحد الثقة به، ويدعوهم إلى التخلي عنه، وعدم التعامل معه..

فأثر أن يعترف لعلي بهذه الحقيقة، ثم يلوح لأهل الدنيا بما يثير شهيتهم، ويذكي مطامعهم، ويحفزهم على نصرته، والوقوف معه.. حين ذكر لهم أمرين:

أحدهما: «الخوف» ولم يشر إلى متعلقه وكأنه يريد أن يوحى للناس: بأنه يخشى من أن يعامله علي «عليه السلام» بعدله، ويجري فيه أحكام الله. وسينسحب هذا على أنصاره، فإنهم لن يكونوا في مأمن من عدله «عليه السلام».. فلا بد من التحرز من الاقتراب منه، وعدم التسليم له قدر الإمكان.

الثاني: «شدة المطامع»، فالمطلوب هو الحصول على الأموال،

وعلى الجاه، وعلى الدنيا، ولا شك في أن من سيعينونه على ذلك سيكون لهم نصيب منه، بحكم شراكتهم في بذل الجهد، وفي المعونة إلى حد تحقيق النصر..

6 - ويلاحظ: أن هذا النص يقول: إن الزبير هو الذي أجاب بهذا الجواب وليس طلحة، ولعل هذا يشير إلى أن الزبير كان يمتاز على طلحة في أنه كان ألين عريكة، ولم يكن لديه بأو وكبر طلحة، وهذا يجعله أقرب منه إلى الفهم، والإدراك لبعض الأمور.

وإن كانا شديدي التوافق في المطامع، وفي القسوة على مخالفيهم - ولو كانوا من أئمة الدين، وأركان الإيمان - وفي عدم المبالاة بمراعاة أحكام الشرع، وفي قلة الاهتمام بالدين، وأهله..

علي عليه السلام يكتب إلى عائشة:

قالوا:

وكتب علي «عليه السلام» إلى عائشة:

«أما بعد، فإنك خرجت من بيتك عاصية لله ولرسوله، أتطلبين أمراً كان عنك موضوعاً ثم تزعمين أنك تريدين الإصلاح بين الناس؟! فخيريني: ما للنساء وقود العساكر؟!»

وزعمت: أنك طالبة لدم عثمان، وعثمان رجل من بني أمية وأنت امرأة من بني تيم بن مرة! ولعمري إن الذي عرضك للبلاء وحملك على المعصية لأعظم إليك ذنباً من قتلة عثمان.

وما غضبت حتى أغضبت، وما هجت حتى هيجت.

فاتقي الله يا عائشة، وارجعي إلى منزلك، وأسبلي عليك سترك.
والسلام».

فجاء الجواب إليه حاسماً مؤسماً.

«يا بن أبي طالب، جل الأمر عن العتاب، ولن ندخل في طاعتك
أبدأ، فاقض ما أنت قاض، والسلام»(1).

كتاب علي عليه السلام إلى طلحة والزبير:

وكان علي «عليه السلام» قد كتب في هذا المعنى إلى طلحة
والزبير أيضاً، فكان جوابهما:
«إنك سرت مسيراً له ما بعده، ولست راجعاً وفي نفسك منه
حاجة، فامض لأمرك.
أما أنت فلست راضياً دون دخولنا في طاعتك، ولسنا بداخلين

(1) راجع: الفتوح لابن أعثم ج2 ص301 و (ط دار الأضواء) ج2 ص465
وراجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الشيرازي) ج1 ص90 و 91 و (تحقيق
الزيني) ج1 ص66 وبحار الأنوار ج32 ص127 و 120 و راجع: مطالب
السؤول ص212 و 213 وكشف الغمة ج1 ص240 والفصول المهمة
لابن الصباغ ج1 ص387 و 388. و راجع: مصباح البلاغة (مستدرك
نهج البلاغة) ج4 ص139 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية)
ج2 ص338

فيها أبدأ، فاقض ما أنت قاض»(1).

وعند ابن أعثم: فأنشأ حبيب [خبيب] بن يساف الأنصاري يقول:
أبا حسن أيقظت من كان نائماً وما كل ما يدعي إلى الحق
يسمع
ولا كل من يعطي الرضا يعرف الرضا ولا كل من يدعي الحق
يتبع
وأنت امرؤ أعطيت من كل خصلة محاسنها والله يعطي
ويمنع
فما فيك للمرء المسالم غلظة وما فيك للخصم مطمع وصمع
وإن الذي يهدي لك السلم سالم وأن الذي يهدي لك الحرب
أجدع
وإن (...) (2) بايعوك وخالفوا هواك وأجروا في الضلال
وأوضعوا
ألا هل تجزئك الصوارم منهم وسمر العوالي والقنا
يتزعزع

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الشيرازي ط سنة 1421 هـ) ج 1 ص 90 و 91 و
(تحقيق الزيني) ج 1 ص 67 وجمهرة رسائل العرب ج 1 ص 379 والفتوح
لابن أعثم ج 2 ص 301 و 302 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 465.
(2) لعل الكلمة المطموسة هي: أناساً.

وإني لأرجو أن تدور عليهم رحي الحرب حتى يستغيث
ويخضع⁽¹⁾
وطلحة فيها والزبير وقرنه وليس لما لم يدفع الله
مدفع
فإن تمضيا في الحرب حلقة (...) وإن ترجعا عن ذاك فالسلم
أوسع
وما بايعوه كارهين لبيعة ولا نبتت يوماً على الكره
إصبع
ولا أبطأت عنه فواقاً ليمتري بها أحد قبل الذين
تجمعوا
على نقضها من بعد ما شد عقدها فقصرهم فيها فضائح
أربع
خروج بأم المؤمنين وغدرهم وعيب علينا تلك في الحق
أشنع
وذكرهم قتل ابن عفان خدعة هم قتلوه والمخادع يخدع
تعود علينا بيعة هاشمية وعودهما فيما يكيدان
خروج⁽²⁾

(1) لعل الصحيح: حتى يستغيثوا ويخضعوا.

(2) الفتوح لابن أعثم ج 2 هامش ص 302 و 303 والجمل للشيخ المفيد (ط)
مكتبة الداوري - قم) ص 177 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 339

ونقول:

حبيب ابن أساف:

قال العسقلاني: إن كلمة «حبيب» تصحيف «خبيب». وقال في ترجمة خبيب بن أساف: إنه مات في خلافة عمر بن الخطاب (1).
وذلك يعني: أن هذا الشعر ليس لابن أساف.
غير أننا نقول:

إذا كان الطبراني، وابن عبد البر، وعبدان قد ذكروا «حبيب» في حرف الحاء المهملة (2)، فما معنى حكم العسقلاني: بأنه مصحف من خبيب؟! إذ لعله شخص آخر غير خبيب، ويكون شعره في مناسبة حرب الجمل شاهد على ذلك. إذ لا مانع من أن يكون لإساف أكثر من ولد.

مضامين الكتاب إلى عائشة:

وقد تضمن الكتاب الذي أرسله «عليه السلام» إلى عائشة أموراً واضحة المأخذ، لم تترك لها عذراً، ولم تجد لها جواباً سوى الهروب من الجواب، والإصرار على العصيان.

وبحار الأنوار ج 32 ص 121 وأعيان الشيعة ج 4 ص 558.

(1) الإصابة ج 1 ص 418 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 224.

(2) الإصابة ج 1 ص 390 (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 170 وراجع: أسد

الغابة ج 1 ص 375 وأعيان الشيعة ج 4 ص 558.

ومما جاء في رسالته:

- 1 - إنها قد عصت الله ورسوله بخروجها من بيتها، لأنها مأمورة بالقرار فيه..
- 2 - إنها تطلب أمراً لم يكلفها الله تعالى به..
- 3 - إنه لا يحق لها قود العساكر.
- 4 - إنها تطلب بدم رجل، ليست هي من أولياء دمه. بل هو ليس من قومها أصلاً. وإنما يطلب بدم القتل أوليائه، وهم ولده وأهله. وقد تحدثنا عن ذلك كله في موضع سابق من هذا الكتاب.

سياسة إفساح المجال للانسحاب:

وقد لوحظ: أنه «عليه السلام» لم يقسُ على عائشة، وأحال الأمر على الذين سعوا لوضعها في الواجهة، ليستفيدوا من موقعها في الوصول إلى مآربهم، وقد قرر «عليه السلام»:

ألف: إنها وإن كانت قد عصت الله تعالى فيما أقدمت عليه، لأنها هي قررت مجاراتهم، والاستجابة لمطالبهم، وكان بإمكانها أن تمتنع.. إلا أن الذين سعوا لإقناعها بالخروج معهم أعظم ذنباً من ذنب قتلة عثمان، لأن الذين قتلوا عثمان إنما دعاهم إلى ذلك الجزع من سياساته، وسياسات عماله.. وربما حرضهم الطامعون والطامحون على تصعيد اعتراضهم إلى أن انتهى الأمر بقتله..

ولكن الذين دعوا للخروج كانوا أشد إساءة إليها، لأنهم حملوها

على ارتكاب أمر فيه إهانة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، واستهانة به، وهذا يؤدي في بعض أشكاله ومراتبه إلى الخروج من الدين.

ب: إن أولئك المحرضين لها قد هيئوا الأجواء لإغصابها، وتهيجها ضد علي «عليه السلام»، الذي هو إمام زمانها. فكأنهم هم السبب في إيقاعها بهذا المأزق الذي هي فيه..

وإذ قد ظهر أن غيرها يتحمل شطراً من المسؤولية عن هذا الواقع الذي تواجهه، فإن بإمكانها أن تسقط هذا الشطر من حسابها ليهون عليها التراجع، والرجوع إلى الله سبحانه، والعودة إلى بيتها، وإسبال سترها عليها.

وهذا من موارد الرفق بها، والسعي لاستنفاد جميع الوسائل لإخراجها من المأزق، ليتمكن حفظ أرواح الكثيرين من الناس عن هذا الطريق، لكي لا يقال: لو أن علياً فعل كذا لما انتهت الأمور إلى هذه النتائج المؤلمة.

تشابهت القلوب:

وقد جاءت رسالة طلحة والزبير الجوابية نسخة طبق الأصل عن جواب عائشة، فهل توافقوا معها على هذه الإجابة؟! أم أن القلوب قد تشابهت، فتشابهت الأجوبة؟! أم ماذا؟!!

الفصل الرابع:

حديث خدّاش..

ما نبعث إليه بأحد إلا أفسده علينا:

أحمد بن محمد والحسن بن علي بن النعمان، عن أبيه، عن محمد بن سنان رفعه قال: إن عائشة قالت: التمسوا لي رجلاً شديد العداوة لهذا الرجل حتى أبعثه إليه.

قال: فأتيت به. فمثل بين يديها، فرفعت إليه رأسها، فقالت له: ما بلغ من عداوتك لهذا الرجل؟!!

قال: فقال لها: كثيراً ما أتمنى على ربي أنه وأصحابه في وسطي، فضربت ضربة بالسيف يسبق السيف الدم.

قالت: فأنت له، فاذهب بكتابي هذا، فادفعه إليه ظاعناً رأيته أو مقيماً. أما إنك إن رأيته ظاعناً رأيته راكباً على بغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، متنكباً قوسه، معلقاً كنانته بقربوس سرجه. وأصحابه خلفه كأنهم طير صواف، فتعطيه كتابي هذا.

وإن عرض عليك طعامه وشرابه فلا تتاولن منه شيئاً، فإن فيه السحر!!

قال: فاستقبلته راكباً، فناولته الكتاب، ففض خاتمه، ثم قرأه، فقال:

تبلغ إلى منزلنا، فتصيب طعامنا وشرابنا، ونكتب جواب كتابك.

فقال: هذا والله ما لا يكون!

قال: فساء خلقه فأحذق به أصحابه.

ثم قال له: أسألك؟!

قال: نعم.

قال: وتجيبي؟!

قال: نعم.

قال: فنشدتك الله، هل قالت: التمسوا لي رجلاً شديداً عداوته لهذا

الرجل، فأتوها بك، فقالت لك: ما بلغ من عداوتك هذا الرجل؟!

فقلت: كثيراً ما أتمنى على ربي أنه وأصحابه في وسطي، وأني

ضربت ضربة بالسيف يسبق السيفُ الدم؟!

قال: اللهم نعم.

قال: فنشدتك الله، أقالت لك: اذهب بكتابي هذا فادفعه إليه ظاعناً

كان أو مقيماً.. أما إنك إن رأيت ظاعناً رأيت ركباً على بغلة رسول

الله «صلى الله عليه وآله»، متكباً قوسه معلقاً كنانته بقربوس سرجه،

وأصحابه خلفه كأنهم طير صواف؟!

فقال: اللهم نعم.

قال: فنشدتك بالله، هل قالت لك: إن عرض عليك طعامه وشرابه

فلا تتاولن منه شيئاً، فإن فيه السحر؟!

قال: اللهم نعم.

قال: فمبلغ أنت عني؟!!

قال: اللهم نعم، فإني أتيتك وما في الأرض خلق أبغض إلي منك، وأنا الساعة ما في الأرض أحب إلي منك، فمرني بما شئت.

قال: ارجع إليها [ب] كتابي هذا، وقل لها: ما أطعت الله ولا رسوله حيث أمرك الله بلزوم بيتك، فخرجت تَرَدِّدِينَ في العساكر.

وقل لهما: ما أطعما الله ولا رسوله، حيث خلفتم حلائلكم في بيوتكم، وأخرجتم حليلة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

قال: فجاء بكتابه حتى طرحه إليها، وأبلغها مقالته، ثم رجع فأصيب بصفين.

فقالت [عائشة]: ما نبعث إليه بأحد إلا أفسده علينا(1).

ونقول:

لا حاجة بنا إلى أي توضيح أو بيان لهذه الرواية، غير أننا نحب

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 108 و 109 وبصائر الدرجات ص 67 (أو ص 243 ح 100) و (ط الأعلمي سنة 1404هـ) ص 263 و 264 والخرائج والجرائح ج 2 ص 724 - 726 وإثبات الهداة ج 4 ص 498 ومدينة المعاجز (ط حجرية) ص 116 ح 312 و (ط مؤسسة المعارف - قم) ص 136 - 139 والثاقب في المناقب لابن حمزة ص 263 و 264 وتفسير نور الثقلين ج 4 ص 269 و 270 ومناقب آل أبي طالب (ط النجف) ج 2 ص 96 باب مقاماته مع الأنبياء.

للقارئ أن يتوقف قليلاً عند ما يلي من نقاط:

رسول عائشة شديد العداوة لعلي عليه السلام:

لقد طلبت عائشة أن يلتمسوا لها رجلاً شديد العداوة لعلي، ليكون رسولها إليه.. ولعل السبب في ذلك أنها قد جربت أكثر من مرة أن ترسل إليه رسلاً، فكانوا يعودون إليها بغير الحال والوجه الذي ذهبوا به، حيث تتغير مواقفهم، ويظهر انحيازهم إلى جانب علي «عليه السلام».

وقد دل على هذه الحقيقة قولها أخيراً: «ما نبعث إليه بأحد إلا أفسده علينا». فرأت: أنها تخسر ولاء من ترسلهم إليه واحداً بعد الآخر..

مع أن الحقيقة هي: أن ما زعمته إفساداً هو عين الإصلاح، لأجل ظهور الحق لهم، وزوال الشبهة عنهم، وظننت أن المشكلة تكمن باختيارها أشخاصاً يكونوا قد حسموا خيارهم.

فأرادت أن تتلافى هذه الظاهرة، فارتأت أن يكون رسولها شديد العداوة له «عليه السلام» لكي تأمن من غائلة تكرار هذه الظاهرة التي من شأنها - لو استمرت - أن تهز موقعها، وأن تضع علامات استفهام كبيرة حول صحة موقفها وتصرفاتها تجاه علي «عليه السلام».

وسيثير ذلك رغبة الناس في معرفة أسباب هذا الانقلاب السريع لأولئك الرسل، ويدفعهم للتعرف على علي «عليه السلام»، وتتبع

أخباره، ورصد حركته ومواقفه.. والمقارنة بينها وبين مواقف وأساليب، وحركة مناوئيه..

ولم تكن عائشة ترى أن هذا سيكون في صالحها.. فأرادت قطع هذه السلسلة وحسم الأمر.. وجيء لها بالرجل الذي طلبته، وأجرت له اختباراً في عدائه لعلي «عليه السلام»، ورأت أنه نجح فيه أيما نجاح، وإذ بهذا التدبير يأتيها بالنتيجة الصدمة، المخيبة للآمال.. والتي سيكون أثرها أقوى، ووقعها أشد..

سحر علي عليه السلام:

وكان عائشة حين حذرت رسولها من الطعام والشراب عند علي «عليه السلام»، زاعمته له أن فيه السحر، أرادت أن تمنع رسولها من الاستسلام، وتعطيه شحنة صلابة ومقاومة، وأن تبقى في دائرة الحذر والشك من كل ما يسمعه ويراه منه «عليه السلام».

كما أن ذلك يدعو إلى الإسراع في الابتعاد عنه وصيانة نفسه منه، وبذلك تكون قد فوتت الفرصة على أمير المؤمنين «عليه السلام» من أن يتمكن من تجاذب الحديث مع ذلك الرسول بصورة مريحة وهادئة. ومنعت ذلك الرسول من الاستسلام إليه والسكون لما يسمعه منه، بل جعلته غير قادر على وعي وفهم كلامه بصورة معقولة ومقبولة يستطيع معها تمييز الحق من الباطل. بل هو سيشك ويرتاب في كل ما يسمعه ويراه..

ولكن عائشة كانت تعلم: أن علياً لم يكن ساحراً، وإنما هو يؤثر

على الناس بحقه الظاهر، ودليله اللائح وبرهانه الواضح وهذا هو الذي كان يدفع الناس، إلى تغيير مواقفهم. وتبدل أحوالهم..

ارتباط علي عليه السلام برسول الله صلى الله عليه وآله:

وقد وصفت عائشة لرسولها حال علي «عليه السلام» بما دل على أن له «عليه السلام» خصوصية برسول الله «صلى الله عليه وآله»، فهو يركب بغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ويبدو لنا: أنها أرادت ببيانها هذا: أن تصون رسولها من المفاجأة، وتحذره من أن يتأثر بهذه الحالة التي يراها.. وذلك بالإيحاء له بأنها حالة مصطنعة، يتخذها «عليه السلام» لنفسه ليؤثر بها على الناس. ويخدعهم بها..

كما أنها وصفت له حالته «عليه السلام» القتالية التي تظهره كرجل جد وحزم، ظاهر الاستعداد للمفاجآت، يفرض هيئته كما يفرض النظام على من حوله..

ولعل هدفها من بيانها هذا هو أن تبهره بدقة معلوماتها. وتؤكد لديه الثقة بصحة موقفها، وحسن تدبيرها، وأنها ليست منقادة لهذا وذاك، بل هي تتخذ مواقفها مع معرفتها بأدق التفاصيل..

الرد المناسب:

وقد جاء الرد المناسب من أمير المؤمنين «عليه السلام» ليفهم ذلك الرجل، وكل الناس في ذلك الزمان وفي كل زمان: أن عليهم أن

يعرفوا أن ما أخبرت به عائشة رسولها عن حاله «عليه السلام» يمكن أن يصلها علمه من بعض الناس الذي وظفتهم لرصد حركته، أو ممن يتبرعون بإعلامها بمشاهدتهم، وبما يحصلون عليه من معلومات بطريقة أو بأخرى.

ولكن ما أخبر به علي «عليه السلام» ذلك الرجل، لا يمكن الحصول عليه بالوسائل الطبيعية، بل هو بالنسبة إليه من الغيب بكل ما لهذه الكلمة من معنى، فإن ذلك الرجل قد انطلق إلى علي «عليه السلام» فور سماعه توجيهات عائشة.. وقد أمرته بأوامرها، وألقت إليه توجيهاتها في مجلس وهو يعلم: أن من يحضرون مجلس عائشة، ويكونون بالقرب منها لا يمكن أن يكونوا من جواسيس علي «عليه السلام»، بل هم من المخلصين لها، والساعين في تحقيق أهدافها..

ولو سلمنا: أن ما جرى قد بلغ بعض جواسيس علي «عليه السلام»، فلم يكن ليصل إلى علي «عليه السلام» قبل رسولها.. ولو وصل إليه فمن البعيد أن ينقل له ما جرى بهذه الدقة، ومن البعيد أن يهتم بضبط الكلمات والحروف إلى هذا الحد..

وهذا بالذات هو ما قلب الأمور لدى ذلك الرسول رأساً على عقب، وبذل البغض بالحب، والعداء بالولاء..

رسالة علي عليه السلام لعائشة:

وأما في رسالة علي «عليه السلام» إلى عائشة، فيلاحظ ما يلي:

1 - أنها اقتصرت على أمر واحد يعنيها، وهو: أنها لم تطع الله ورسوله، فيما أمرت به من لزوم بيتها.. وقد رأينا أنه «عليه السلام» لم يصرح لها بكلمة المعصية، بل اكتفى بذكر عدم الطاعة ليتجنب أي تعبير يحمل معه أي نكهة تثيرها، أو تثير الذين حولها، وتدعوهم إلى التصرف بانفعال أو حماس، والتعبير بعدم الطاعة كاف في حكاية ما جرى ويجري.. فلا حاجة إلى الزيادة عليه.

ثم زاد بياناً وإيضاحاً حين ذكر أنها خرجت تتردد في العساكر، وهذا أيضاً يحكي حركة الواقع بدقة فائقة، ولا يثير العصبية، ولا يحرك المشاعر، ولا يوجب أي نوع من أنواع الانفعال، ولكنه يدعو إلى استعراض الواقع في أذهان الناس. بصورة مجردة، تكفي للحكم عليها بالمشروعية أو عدمها..

ولكنه يسهم في إدراكهم قبحه، ويزيد من نفورهم منه، من دون أن يخلطه بأي توصيف خارج عن حدود العرض للواقع كما هو، كما أنه حين ذكر التردد في العساكر قد نبه الناس إلى وجه آخر من وجوه قبح هذا الخروج، وهو أنه يسهم في إذكاء الفتنة، والتحريض على الجريمة، ومواجهة إمام زمانها.

2 - إن خطابه «عليه السلام» لطلحة والزبير، إقتصر على أمر واحد أيضاً يرتبط بعائشة نفسها ويدينها فيه، من دون أن يحمل معه أية نكهة تثير العصبية، أو تحرك المشاعر، والانفعالات حيث اكتفى بأن وضع أمامها معادلة واقعية، تزيد معرفتها في إدراك قبح

ما فعلوه. وهي تتضمن أموراً:

أحدهما: أنها أخرجها من لا يصح إخراجها من بيتها..

الثاني: إن التي أخرجوها هي حليلة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهذا يزيد في قبح هذا العمل منهما، ويضاعف الإدانة لهما..

الثالث: أنهما خلفا حلائلتهما في بيوتهن، فدل ذلك على معرفته بقبح ما أتياه.. فلا مجال لالتماس العذر لهما فيه..

فإنهم إن كانوا أبقوا حلائلهم في البيوت غيرة منهن عليهن، فالغيرة على حليلة الرسول «صلى الله عليه وآله» يجب أن تكون أشد، وأولى بأن تمنعهم من إخراجها. على أساس قوله «صلى الله عليه وآله»: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه(1).

(1) مسند أحمد ج 4 ص 336 وصحيح البخاري (ط محمد علي صبيح بمصر) ج 8 ص 161 وعمدة القاري ج 1 ص 144 والمعجم الأوسط ج 1 ص 103 والمعجم الكبير ج 7 ص 75 وكنز العمال ج 12 ص 600 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 1 ص 41 و 248 وتفسير القرآن العظيم ج 2 ص 356 وج 3 ص 476 وتاريخ مدينة دمشق ج 19 ص 87 وفتح الباري ج 1 ص 56 ومجمع الزوائد ج 1 ص 88 ونظم درر السمطين ص 233 وتفسير مجمع البيان ج 3 ص 126 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 8 ص 189 وأسد الغابة ج 5 ص 526 وعلل الدارقطني ج 2 ص 74 وراجع: المستدرک للحاكم ج 3 ص 456 والشفاء بتعريف حقوق المصطفى ج 2 ص 19 والأمالى للصدوق ص 414 وعلل الشرائع ج 1 ص 140 وروضة الواعظين ص 271 ومناقب

وإن كانا فعلاً ذلك تديناً والتزاماً بالشرع، فلماذا لم يلتزما فيما يختص بحليلة الرسول «صلى الله عليه وآله» بالشرع والدين؟!

بداية:

قد يقال: حديث خدّاش الآتي هو نص آخر للحديث الذي أوردناه آنفاً، وذكرنا بعض ما يرتبط به.

غير أن التأمل في تفاصيل القضيتين يعطي: أن تعدد الواقعة هو الأقرب إلى الاعتبار..

ومنشأ توهم وحدة الواقعتين هو ملاحظة بعض التشابه في مضامينها، ولا سيما تخويفهم لمن يرسلونه إلى علي من سحر علي «عليه السلام»، وتحذيرهم إياه من مؤاكلته وغير ذلك.

ولكن لا مانع من أن تكون هذه الوصايا قد تكررت، وتكرر الرد عليها..

ويؤكد صحة ما نذهب إليه قول الناكثين: ما نبعث إليه من أحد إلا أفسده علينا.

الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 134 والأُمالي للطوسي ص 416 والطرائف لابن طاوس ص 506 ومشكاة الأنوار للطبرسي ص 153 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 632 وبحار الأنوار ج 17 ص 13 وج 22 ص 88 وج 27 ص 76 و 86 و 112 وج 65 ص 2.

خدّاش رسول الناكثين إلى علي عليه السلام:

علي، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن سلام بن عبد الله.
ومحمد بن الحسن، وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد.
وأبو علي الأشعري، عن محمد بن حسان جميعاً، عن محمد بن
علي، عن علي بن أسباط، عن سلام بن عبد الله الهاشمي، قال محمد
بن علي، وقد سمعته عنه عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال:
بعث طلحة والزبير رجلاً من عبد القيس، يقال له: خدّاش إلى
أمير المؤمنين «صلوات الله عليه»، وقالوا له:
إنّا نبعتك إلى رجل طالما كنا نعرفه وأهل بيته بالسحر والكهانة.
وأنت أوثق من بحضرتنا من أنفسنا، من أن تمتنع من ذلك منه،
وأن تحاجه لنا حتى تقفه [تفقه «خ ل»] على أمر معلوم.
واعلم أنه أعظم الناس دعوى، فلا يكسرناك ذلك عنه.
ومن الأبواب التي يخدع الناس بها: الطعام والشراب، والعسل
والدهن، وأن يخالي الرجل، فلا تأكل له طعاماً، ولا تشرب له شراباً،
ولا تمس له عسلاً ولا دهناً، ولا تخل معه، واحذر هذا كله منه، وانطلق
على بركة الله.
فإذا رأيته فاقراً آية السخرة، وتعوّذ بالله من كيده، وكيد الشيطان.
فإذا جلست إليه، فلا تمكنه من بصرك كله، ولا تستأنس به.
ثم قل له: إن أخويك في الدين، وابني عميك يناشدانك القطيعة،

ويقولان لك: أما تعلم أننا تركنا الناس لك، وخالفنا عشائركم منذ قبض الله عز وجل محمداً «صلى الله عليه وآله». فلما نلت أدنى منال ضيعت حرمتنا، وقطعت رجاءنا.

ثم قد رأيت أفعالنا فيك، وقدرتنا على النأي عنك، وسعة البلاد دونك، وأن من كان يصرفك عنا وعن صلتنا كان أقل لك نفعاً، وأضعف عنك دفعاً منا. وقد وضع الصبح لذي عينين.

وقد بلغنا عنك انتهاك لنا، ودعاء علينا، فما الذي يحملك على ذلك؟!!

فقد كنا نرى أنك أشجع فرسان العرب، أنتخذ اللعن لنا ديناً، وترى أن ذلك يكسرنا عنك؟!!

فلما أتى خدّاش أمير المؤمنين «صلوات الله عليه» صنع ما أمراه، فلما نظر إليه علي «عليه السلام» وهو يناجي نفسه ضحك وقال: ها هنا يا أبا عبد قيس، وأشار له إلى مجلس قريب منه.

فقال: ما أوسع المكان. أريد أن أؤدي إليك رسالة.

قال: بل تطعم وتشرب، وتخلي ثيابك، وتدهن، ثم تؤدي رسالتك. قم يا قنبر فأنزله.

قال: ما بي إلى شيء مما ذكرت حاجة.

قال: فأخلو بك.

قال: كل سر لي علانية.

قال: فأنشذك الله الذي هو أقرب إليك من نفسك، الحائل بينك وبين قلبك، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، أتقدم لك الزبير بما عرضت عليك؟!!

قال: اللهم نعم.

قال: لو كتمت بعدما سألتك ما ارتد إليك طرفك. فأنشذك الله هل علمك كلاماً تقوله إذا أتيتني؟!!

قال: اللهم نعم.

قال علي «عليه السلام»: آية السخرة؟!!

قال: نعم.

قال: فاقراها، فقرأها، وجعل علي «عليه السلام» يكررها عليه، ويرردها، ويفتح عليه إذا أخطأ، حتى إذا قرأها سبعين مرة قال الرجل: ما يرى أمير المؤمنين «عليه السلام» أمره بتردها سبعين مرة؟!!

قال له: أتجد قلبك اطمأن؟!!

قال: إي والذي نفسي بيده.

قال: فما قال لك؟!!

فأخبره، فقال: قل لهما: كفى بمنطقكما حجة عليكما، ولكن الله لا يهدي القوم الظالمين..

زعمتما أنكما أخوأي في الدين، وابنا عمي في النسب.

أما النسب فلا أنكره، وإن كان النسب مقطوعاً إلا ما وصله الله بالإسلام.

وأما قولكما: إنكما أخوأي، فإن كنتما صادقين، فقد فارقتما كتاب الله عز وجل، وعصيتما أمره بأفعالكما في أخيكما في الدين، وإلا فقد كذبتما وافتريتما، بادعائكما أنكما أخوأي في الدين.

وأما مفارقتكما الناس منذ قبض الله محمداً، فإن كنتما فارقتماهم بحق، فقد نقضتما ذلك الحق بفراقكما إياي أخيراً. وإن فارقتماهم بباطل، فقد وقع إثم ذلك الباطل عليكما، مع الحدث الذي أحدثتما.

مع أن صفقتكما بمفارقتكما الناس لم يكن إلا لطمع الدنيا، زعمتما، وذلك قولكما: «قطعت رجاءنا» لا تعييناً بحمد الله علي من ديني شيئاً.

وأما الذي صرفني عن صلتكما، فالذي صرفكما عن الحق، وحملكما على خلعه من رقابكما، كما يخلع الحرون لجامه، وهو الله ربي لا أشرك به شيئاً.

فلا تقولوا: «[هو] أقل نفعاً وأضعف دفعاً»، فتستحقا اسم الشرك مع النفاق.

وأما قولكما: «إني أشجع فرسان العرب»، وهربكما من لعني ودعائي، فإن لكل موقف عملاً، إذا اختلفت الأسنة، وماجت لبود الخيل، وملاً سحراكما أجوافكما، فثم يكفيني الله بكمال القلب.

وأما إذا أبيتما بأني أدعو الله، فلا تجزعا من أن يدعو عليكما

رجل ساحر، من قوم سحرة، زعمتما.

[ثم قال]: اللهم اقعص الزبير شر قتلة، واسفك دمه على ضلالة، وعرفّ طلحة المذلة، وادخر لهما في الآخرة شراً من ذلك، إن كانا ظلماني، واقتريا علي، وكتما شهادتهما، وعصيا رسولك في.
قل: آمين.

قال خدّاش: آمين.

ثم قال خدّاش لنفسه: والله ما رأيت لحية قط أبين خطأ منك حامل حجة ينقض بعضها بعضاً، لم يجعل الله لها سماكاً. أنا أبرأ إلى الله منهما.

[ثم قال «عليه السلام»: ارجع إليهما وأعلمهما ما قلت.
قال: لا والله حتى تسأل الله أن يردني إليك عاجلاً، وأن يوفقتي لرضاه فيك!!
ففعّل.

فلم يلبث أن انصرف، وقتل معه يوم الجمل «رحمه الله»⁽¹⁾.

توضيحات العلامة المجلسي رحمته الله:

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

(1) الكافي ج 1 ص 343 - 345 وبحار الأنوار ج 32 ص 128 - 130 عنه، ومدينة المعاجز ج 2 ص 139 - 143 ونهج السعادة ج 8 ص 375 - 378.

خداش: بكسر الخاء وتخفيف الدال.

[وقول]: «من أنفسنا»: بيان لمن. أي من الذين هم منا. وفي بعض النسخ: «وفي أنفسنا»، وهو أظهر.

وقوله: «من أن تمتنع»: متعلق بـ[قوله]: «أوثق». ومن تعليلية. «وأن تحاجه»: معطوف على «أن تمتنع».

حتى تفقه: أي تتفقه بحذف إحدى التائين، وتضمين معنى الاطلاع. والأظهر: «تفقه» من وقفته بمعنى أطلعته.

«وأن يخالي الرجل» أي يخلو به.

إلى أن قال:

«أنتخذ اللعن لنا ديناً». غرضهما: أن اللعن دأب العاجزين، وكنا نظن أنك أشجع الفرسان.

إلى أن قال:

«الحائل بينك وبين قلبك»: أي يعلم من قلبك ما تغفل عنه، أو هو أملك لقلبك منك.

«وخائنة الأعين»: نظرها إلى ما لا ينبغي، ومسارقة النظر، وتحريك الجفون للغمز ونحوه.

«ما ارتد إليك طرفك»: كناية عن الموت.

«قال الرجل»: أي في نفسه، متعجباً من أمره بتكريره الآية. وكان ذلك لرفع سحرهما وشبههما عن قلبه، وتنوير قلبه بالإيمان.

«مع الحدث الذي أحدثتما»: أي من إبراز زوجة النبي «صلى الله عليه وآله» من بيتها، وإحداث الفتنة بين المسلمين.

أو المعنى: أنكم تعلمون أنني على الحق، وأن ما أردتم بي باطل، فلزمكم الإثم من جهتين متناقضتين.

أو المراد: نصرتهما له مع علمهما بكونه على الباطل. ولعل الأول أظهر.

«زعمتما»: أي أنكما تصيبيانها(1).

إلى أن قال:

«وهو الله ربي»: أي الذي صرفني عن صلتكما هو الله تعالى، فلا تقولوا [هو] أقل نفعاً، وأضعف دفعاً، فتكفرا.

أو صارفهما عن الحق أيضاً هو الله مجازاً، لسلب توفيقه عنهما.

أو المراد: أن صارفي عن الصلة هو سوء عقيدتكم وسريرتكم الذي حملكم على نقض البيعة. والصارف عن الصلة حقيقة هو الله تعالى، لأنه نهى عن صلة الكافرين.

وقيل: الضمير للشأن. ولا يخفى ما فيه.

«وهربكما»: وفي بعض النسخ «وهزؤكما». وهو أظهر.

واللبود: جمع اللبد، وهو الشعر المتراكم بين كتفي الفرس.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 130.

والسحر بالضم والتحريك: الرئة.

ويقال للجبان: قد انتفخ سحره. وذكره الجوهرى.

وقال: ضربه فأقعصه: أي قتله مكانه.

«ما رأيت لحية»: أي ذا لحية. أو المراد بقوله: «منك» من لحيتك (1).

بالنسبة لاتهام علي «عليه السلام» وأهل بيته لاحظ ما يلي:

البيت المعروف بالكهانة والسحر:

1 - لقد كان علي «عليه السلام» نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بنص القرآن الكريم في آية المباهلة، وقد اتهم «صلى الله عليه وآله» من قبل المشركين بأنه ساحر وكاهن، قال تعالى: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ) (2).

وقال: (فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ) (3).

وقال: (وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) (4) والآيات في ذلك كثيرة..

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 130 - 132.

(2) الآيات 40 - 42 سورة الحاقة.

(3) الآية 29 من سورة الطور.

(4) الآية 4 من سورة ص.

وقد ابتلي أخو النبي «عليهما الصلاة والسلام»، بنفس ما ابتلي به رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فاتهم بالسحر والكهانة، كما ذكرته هذه الرواية..

2 - بل إن الاتهام قد وجه إلى جميع أهل هذا البيت.. ولست أدري إن كان المقصود هو بيت أبي طالب، أم بيت بني هاشم بما فيهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وحتى إن كان المقصود هو بيت أبي طالب، أو بيت علي وحسب، فهل يستطيع طلحة والزبير أن يدلّا على مورد واحد استعمل فيه علي «عليه السلام» أو أحد من أهل بيته السحر تجاه أحد من الناس؟!!

وهل نسب أحد من الناس إلى علي وأهل بيته السحر والكهانة غير طلحة والزبير وعائشة، أو ادعى أنه يعرفهم بهذا الأمر في الجاهلية أو الإسلام؟!!

3 - إننا نحسب أن الهدف من اتهام علي وأهل بيته بالسحر والكهانة هو:

أولاً: إيهام الناس: بأن ما يسمعون من علي ومن الحسين «عليهم السلام» من الإخبار بالغائبات هو ضرب من الكهانة ولا يدل على أنه علم اختصه الله ورسوله به..

وإذا كان الناس لا يملكون ما يميزون به بين الكهانة وبين العلم الخاص، فإن الشبهة، ستأخذ مأخذها من نفوسهم، وتضيع بذلك الفائدة

المتوخاة من هذه الإخبارات..

ثانياً: إن ذلك سيؤثر انحساراً في تفاعل الناس بكلام علي عليه وسائر أبنائه، إذا التقوا بهم، حيث سيظنون: أن ثمة تمويهاً للحقيقة، وأن تأثر من يلتقيهم «عليه السلام» بكلامه ليس لأجل أن الحق يظهر لهم، بسبب ظهور حجته، وسطوع برهانه، وليس لأجل ما يروونه فيهم من سمات الصلاح والخير، والتقوى. والعلم وسائر الصفات، بل لأنهم يستعملون سحرهم للتأثير على الناس، وإسقاط مقاومتهم، ومن ثم استسلامهم لهم..

وبديهي: أن هذا التصوير سيكون مقبولاً ممن لم يحضر، ولم يسمع ولم ير، ولا سيما إذا كان متأثراً بعائشة، ومبهوراً بموقعها ومكانتها. فإنه سيتقلف هذا الكلام بشغف وشوق، لأنه يرى أنه يحل مشكلته ويريح وجدانه..

ثالثاً: قد أظهر كلامهم: أنهم يريدون تحصين رسولهم من التأثر بكلامه «عليه السلام»، فقد قالوا له:

1 - إنهم يثقون به أشد من ثقتهم بجميع من حولهم ممن هم منهم، وبأنه سيمتنع من الإنسياق معه، والقبول منه «عليه السلام».

وهذا يشير إلى شكهم في قدرة أقرب الناس إليهم على الامتناع من التأثر بعلي «عليه السلام»، أو أنهم يشكون في ولاء أقرب الناس إليهم..

ولو أن هذا الرجل التفت إلى هذه الدلالة لكانت وحدها تكفيه

حافزاً على الاعتقاد بأنهم بصدّد خدّاعه عن نفسه، إذ لا يعقل أن يثقوا به، أو أن تكون ثقتهم بحصانته من التأثير بسحر وكهانة علي «عليه السلام»، أشد من ثقتهم حتى بأقرب الناس إليهم. بدون سبب ظاهر، يبرر شكهم بمن حولهم إلى هذا الحد.

2 - إنهم طلبوا منه: أن يقارع علياً «عليه السلام» الحجة بالحجة نصرّة منه لهم، حتى يخرج على أمرٍ واضح من الصلح أو القتال. مع أن أصحاب القضية، وهم طلحة والزبير اللذان يأمرانه بذلك أجدر بمحاجة علي «عليه السلام»، حتى يصلوا معه إلى هذا الأمر المعلوم، إذ ليست الثكلى كالمستأجرة..

3 - ثم أمروه بأن يكابر، ويتصلّب في وجه حجج علي «عليه السلام»، زاعمين له: أن علياً «عليه السلام» لا يغلب غيره بالحجة والدليل وبالحق، وإنما بالتأثير النفسي عليه، وبإرهابه الفكري، وادعائه الإمامة والخلافة والتقدم بالأولوية بالعلم والقراية، ودعاواه العريضة، وفضائله الظاهرة، ومبالغاته التي تبهر خصومه وتكسرهم عن معارضته.

فإذا تصلّب أحد في وجهه، ولم ينكسر له، فإنه سيربح المعركة معه. وإن انكسر له، فذلك لا يعني: أن الحق مع علي «عليه السلام».. وهذا مكر خطير، يهدف إلى منع رسلهم إليه من الانحياز له «عليه السلام»، والالتحاق به، بعد ظهور الحق لهم.

الفرق بين السحر والكهانة:

لا نريد أن نتوسع في البحث عن معنى السحر والكهانة، والفرق بينهما. ثم ما تفرق به المعجزة عنهما، غير أننا نكتفي هنا بما يعطي للقارئ درجة الوضوح والصفاء في فهم هذه الأمور التي تمر به في سياق الحديث عن علي «عليه السلام» وسيرته.. فنقول:

السحر: هو عمل خاص - كالتكلم بكلام، أو كتابته، أو غير ذلك - يؤثر في بدن أو عقل، أو قلب شخص آخر أو أشخاص آخرين أثراً لا يرضاها الشرع، لكونها مؤذية لهم، مثل التفريق بين المرء وزوجه، أو إلقاء العداوة بين الناس، أو إحداث اختلالات غير مستحبة في الأحوال والمشاعر.

وبهذا البيان يظهر الفرق بين السحر وبين المعجزة، والكرامة، فإنهما لا يحتاجان إلى إغفال، ولا إلى أعمال كتلك التي يحتاج إليها بالسحر، بل يحصلان بمجرد توجه النفوس الكاملة إلى الله تعالى..

أما الكهانة. فكانت قبل المبعث. حيث يروى: أن الشياطين كانت تسترق السمع، وتسمع من الملائكة بعض ما يدور بينهم مما عرفوه بتوقيفات الله تعالى لهم، أو مما وجدوه في لوح المحو والإثبات.

فتلقي ما تستمعهم إلى الكهان، وقد تتصرف فيه بما يحلو لها.

ثم إن الكهان قد يضيفون إلى ذلك ويتصرفون فيه وفق أهوائهم أيضاً، ثم يلقونه إلى الناس على شكل أسجاع ونبوءات، تنثير فضولهم، وتأسر عقولهم.

فلما بعث رسول الله «صلى الله عليه وآله» وملئت السماء حرساً شديداً وشهباً، امتنع على الشياطين استراق السمع هذا، وبطلت الكهانة تبعاً لذلك.

وقيل: الكهانة هي الإخبار بما يلقيه بعض الجان لبعض الناس من أمور عرفوها أو وصلوا إليها بوسائلهم الخاصة التي تناسب حالهم، ويسمى الجن الذي يلقي إليهم ذلك بالتابع.

ومن الكهان من يدعي أنه يعرف الأمور، مما يظهر له من حالات الشخص وكلماته، وتصرفاته وحركاته، ويقال لهؤلاء: العرافون..

حواجز أخرى لتأكيد الريب:

1 - وقد ذكرت الرواية: أن طلحة والزبير حذرا خدّاشاً من الأكل والشرب، والإدّهان مع علي، وذلك لتأكيد الريب في قلب خدّاش بكل كلمة وحركة، وموقف وتصرف يكون من علي «عليه السلام». ولترسيخ الاعتقاد لديه: بأنه «عليه السلام» غير مأمون على شيء، ولا هو أهل للثقة في أي أمر، وأن علي خدّاش أن يشك في سلامة الطعام والشراب، والدهن، والعسل وغير ذلك، من الأدوية والأسواء والتلوثات التي تلحق به، ولو عن طريق السحر والشعوذة، أو دس السموم، أو غيرها.

2 - ثم أفهموه أن الخلوة معه «عليه السلام» تحمل خطر تهئية الفرصة له «عليه السلام» للتأثير على جليسه نفسياً، ولو بالإستيلاء

على إرادته والهيمنة على روحه. ولذلك حذروه من قبول الخلوة به.
3 - ويدخل في ذلك أيضاً: نهيهما لخداش من أن يمكّن علياً «عليه السلام» من بصره إذا جلس إليه، وأن لا يستأنس به.

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»: «أي لا تنظر إليه بكل بصر ك كما يفعله المستأنس بشخص، أي لا تنظر إليه كثيراً.
وإنما نهياه عن ذلك: لئلا يرى منه شمائله الحسنة، وأخلاقه المرضية، فتصير سبباً لحبه له» (1).

ونضيف إلى ذلك: أنه قد يكون المراد: أن لا يحد نظره إليه، ليضطر خداش إلى لملمة نظراته، وكفها عن علي «عليه السلام» إلا على سبيل المخالسة، لأنه إذا أحد النظر إليه، فربما يتأثر بنظرات عيني علي الثاقبة، حيث تنفذ إلى قلبه وروحه وتهيمن عليه.
 بالإضافة إلى أن كف بصره عنه سوف يحد من الانسياق معه، ويقلل من احتمال حصول الإلفة والمودة حين يرى الطهر والصدق ونور الإيمان على صفحات وجهه «عليه السلام».

آية السخرة:

وآية السخرة هي قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ

(1) مرآة العقول ج 4 ص 64.

يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ
وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ
الْمُعْتَدِينَ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا
إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ(1).

وإطلاق كلمة آية على هذه الآيات الثلاث قد جاء على سبيل إرادة
جنس الآية، لا العهد لآية بعينها، فمن قرأ هذه الآيات سبعين مرة حفظ
من شياطين الجن والإنس، واستنار قلبه بنور الإيمان واليقين، كما
دلت عليه رواية خدّاش هذه(2).

وقد أراد طلحة والزبير: إيهام خدّاش بأن علياً «عليه السلام»
ساحر، لكي لا يتأثر بحججه، وببيانه لحقه..

فكانت النتيجة هي: أن خدّاشاً حين أخلص لله تعالى في قراءته
لها قد صانته عن الوقوع في فخ تدليس من أمره بقراءتها. واستنار
قلبه بنور الإيمان، وحلت به السكينة وتيقن بالحق. وبخع له..
وقد دلته نفس مساعدة أمير المؤمنين «عليه السلام» له على
قراءته، وتسديده له، ودلالته، وتقويم نطقه بكلماتها على إخلاص علي
«عليه السلام» وعلى شدة يقينه بحقه، وثقته بربه.

(1) الآيات 54 - 56 من سورة الأعراف.

(2) مرآة العقول ج4 ص64 و 68.

رسالة طلحة والزبير إلى علي عليه السلام:

وإذا نظرنا إلى الرسالة التي حملها خدّاش إلى علي «عليه السلام» من طلحة والزبير فسنرى أنها:

1 - تتضمن الاسترحام والرقّة - كما أن فيها الشدة وعرض العضلات، فنجد الرقّة والاسترحام فيما يلي:

ألف: إنهما ذكرا أخوتهما له «عليه السلام» في الدين، فإن المؤمن أخو المؤمن.

ب: إنهما قد ذكراه بالقرابة والرحم، لأنهما يجتمعان معه في جده «مرة» جد قصي بن كلاب.

مع أن ثمة شكاً في نسب طلحة، فقد قال ابن الكلبي: وممن كان يلعب به، ويتخنث: عبيد الله أبو طلحة، وأمّه صعبة بنت الحضرمية، وكانت لها راية بمكة، فاستبضعت بأبي سفيان فوق عليها، وتزوجها عبيد الله، فجاءت بطلحة لستة أشهر، فاخصم أبو سفيان وعبيد الله في طلحة، فجعل أمرها إلى صعبة، فألحقته بعبيد الله.

فقل لها: كيف تركت أبا سفيان؟!

فقلت: يد عبيد الله طلقة، ويد أبي سفيان كزّة.

فقال الشاعر في هجاء طلحة:

لعبيد الله أنتم معشري أو أبي سفيان ذاك

الأموي (1)

وقالوا أيضاً: إن عبيد الله كان عبداً راعياً بالبلقاء، فلحق بمكة، فادعاه عثمان بن عمرو بن كعب التيمي.

وأما الزبير فكان أبوه فلاحاً بجدة، وكان جميلاً، فادعاه خويلد، وزوجه عبد المطلب صفية (2).

وهناك أشعار لحسان بن ثابت وغيره تصرّح بذلك في هجاء طلحة (3).

وهناك قصة أخرى تتحدث عن ذلك بالنسبة للزبير، فراجع (4).
وثمة قصة أخرى جرت في مجلس معاوية تدل على الطعن في نسب الزبير أيضاً (5).

وفيه: إن تزويج صفية من عبيد الله كان لأجل تأكيد إلحاقه

-
- (1) الطرائف ص 495 وكشف الحق ص 356 وبحار الأنوار ج 32 ص 219.
 - (2) بحار الأنوار ج 32 ص 218 و 219 وتقريب المعارف ص 358 و 359 وراجع: مستدرك سفينة البحار ج 10 ص 36.
 - (3) تقريب المعارف ص 358 و 359.
 - (4) تقريب المعارف ص 359 وبحار الأنوار ج 32 ص 218 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 36.
 - (5) بحار الأنوار ج 32 ص 219 و 220 وج 33 ص 251 و 252 والدرجات الرفيعة ص 360.

بنسبه(1). كما هو عادة العرب.

ج: إنهما يناشدانه الله أن لا يقطع رحمهما.

ولكن سيظهر: أن هذه المناشدة لا قيمة لها، لأنهما سيصرحان: بأنهما غير منصرفين عن حربه، فدلاً بذلك على أن هذه المناشدة مشروطة: بالنزول على شروطهما، وتلبية طلباتهما.

2 - اعتبرنا: أن وقوفهما بعد استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى جانب علي «عليه السلام» من مفردات الإحسان لعلي «عليه السلام»، مع أنه لا يعدو كونه عملاً بالواجب الإلهي عليهما، وقبول توجيهات رسول الله فيه، ووفاء ببيعتهما له يوم الغدير. فلا معنى لقولهما: «تركنا الناس لك».

3 - ظهر أنهما لا يزال لديهما حنين إلى المنطق العشائري، حتى لو خالف أمر الله ورسوله.. ولأجل ذلك اعتبرنا مخالفتهما لعشائرها في علي «عليه السلام» بعد وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله» تضحية وإيثاراً منهما في سبيله، ومما يصح الامتنان به على علي «عليه السلام»، مع أن المفروض: هو أن تكون مخالفتهما لعشائرها، لا لأجل علي «عليه السلام»، بل طاعة لأمر الله تعالى لهما بهذه المخالفة..

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 219 وج 33 ص 107 وإلزام النواصب لابن راشد ص 174.

4 - هناك منطقان مختلفان، فعلي «عليه السلام» يرى: أن الخلافة وسيلة لإقامة الدين ونصرة الحق، وتكريسه، وإبطال الباطل وإزهاقه. فهي مسؤولية لا بد من إنجازها، وليست امتيازاً يجلب المنافع.. وبدون ذلك، فإنها لا تساوي عنده نعلأ بالية.. كما هو معروف عنه «عليه السلام».

فمن ساعده على القيام بهذا الواجب استحق من الله - لا منه هو - الأجر والثواب على عمله بواجبه. وليس له أن يمن عليه بشيء، ولا أن يطالبه بمكافأة.

وأما طلحة والزبير فيريان الخلافة امتيازاً ومنفعة للخليفة، وبقرة حلوباً، ونعمة يتقلبان فيها. فإذا ساعدهما أحد على الوصول إليها اعتبرا مساعده هذه يداً عندهما، عليهما أن يجازياه عليها حين يتمكنان من الأمور.

ولأجل ذلك توقعا المكافأة من علي «عليه السلام» حين بادرا قبل كل أحد إلى بيعته.. فلما لم يجدا عنده شيئاً من ذلك نكثا بيعته، وخرجا لحربه؟!!

5 - إنهما اعتبرا علياً «عليه السلام» مضيّعاً لحرمتهما، حين لم يفضلهما على غيرهما من الناس، بل ساوى بينهم وبين غيرهم في العطاء، فاعتبرا المساواة انتهاكاً لحرمتهما..

6 - واعتبرا أيضاً قاطعاً لآمالهما، ولما كانا يرجوانه من نيل المقامات والمناصب معه لمجرد مبادرتهما إلى بيعته، وقيامهما إلى

جانبه، مقابل أبي بكر وعمر بعد وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله»..

وكان عثمان قد جفاهما في أيام خلافته، وفضل بني أمية بالعطايا والمناصب، فلما قتل، وظهر لهما أن أحداً لا يقبل بالبيعة لهما مع وجود علي «عليه السلام» سبقا الناس إليه، فبايعاه على أمل أن يكافئهما بالعطايا والمناصب.

فلما أبطأ عليهما في ذلك طالباه بأن يويلهما الكوفة والبصرة، فمنعهما، فسخطا، وشقا عصا الطاعة، ونكثا بيعته، وجمعا الناس لحربه..

7 - ثم بدءا بالتشدد إلى حد التهديد، حين قالوا له «عليه السلام»: «قد رأيت أفعالنا فيك. وقدرتنا على النأي عنك، وسعة البلاد دونك»، فلا يظن أن بيعتهما له تمنعهما من مواجهته بالحرب.

كما أنه لن يتمكن من منعهما من مواصلة تمردهما، فالبلاد واسعة ويمكنهما التطواف فيها، وتأليبها عليه، وسيلحق به من جراء ذلك ضرر كبير، لن يستطيع أصحابه المقربون منه دفعه عنه.

وأصحابه هؤلاء هم الذين كانوا يحسنون له سياساته تلك، ويسعون إلى إبعاد طلحة والزبير عنه، وحرمانهما من صلته لهما، وصرفه «عليه السلام» عنهما..

ولا شك في أن هذه تهمة باطلة، تهدف إلى التشكيك في حزم علي «عليه السلام» وفي صحة سياسته، وإظهاره على أنه رجل ينقاد إلى

الآخرين..

والحقيقة هي: أنه «عليه السلام» كان يجري فيهم أحكام الله، ويحيي سنة رسوله، ويعمل بالكتاب والسنة، ويعلمه التي آتاه الله إياها.

8 - لقد أخذنا عليه أنه ينتهك حرمتها باللعن لهما، والدعاء عليهما. وأنه مستمر على ذلك، حتى أصبح دينه ودينه..

ولكن الغريب هنا: أنهما لم يأخذنا عليه أنه يفعل حراماً، بل حوّلاً الكلام باتجاه آخر، حيث اعتبروا ذلك منه مخالفاً لما عرف عنه من شجاعة، فإن الشجعان لا يسبون ولا يشتمون، بل تكون سيوفهم هي التي تخطب في جماجم الفرسان في ساحات الوغى.. وأما الشتم واللعن فهما من عادة الجبناء ليس إلا..

نعم.. إن هذا غريب حقاً، فإن اللعن والدعاء على الظالمين وغيرهم لا ينافي الشجاعة، وفي القرآن أن الله تعالى قد لعن إبليس، ولعن الظالمين والفاسقين والكافرين. و.. إلخ.. ومن الآيات الواردة في اللعن قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) (1).

كما أن الدعاء على الآخرين مذكور في القرآن.. وقد دعا نوح

(1) الآية 159 من سورة البقرة.

على قومه كما ورد في سورة نوح: (رَبِّ لَّا تَذَرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا)⁽¹⁾. وكان النبي «صلى الله عليه وآله» قد لعن الكثيرين ممن كانوا يؤذونه، ويتآمرون على الإسلام وأهله، وقد دعا على بعض القبائل، وكان يقنت بذلك في صلاته.. وإطالة الحديث حول هذا الأمر لن تكون مألوفة، لأنه من البديهيّات التي لا يرتاب فيها أحد..

ولعل بداهته، ووضوحه للناس هي التي دعت طلحة والزبير إلى العزوف حتى عن الإشارة إليه.

والحقيقة هي: أن طلحة والزبير خافا من أن يصبح لعنهما سُنَّةً باقية على مر الدهور والعصور.

وقفات مع جواب علي عليه السلام:

وكانت أول كلمات علي «عليه السلام» في جوابه لهما قوله: إنه يريد أن يعتمد قاعدة: ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم. أو: من فمك أدينك، فقال لخدّاش: قل لهما: كفى بمنطقكما حجة عليكما..

وكلامه «عليه السلام» وإن كان قد جاء كافياً ووافياً، ولا يحتاج إلى أي إيضاح، غير أن لدينا رغبة في التبرك، ولو بإعادة التذكير ببعض ما أشار إليه «عليه السلام»، ونيل لذة تردادّه، وتذوق بعض حلاوته.. فنقول:

(1) الآيتان 26 و 27 من سورة نوح.

زعمتما أنكما أخوأي:

إن قوله «عليه السلام»: «زعمتما أنكما أخوأي في الدين» مفعم بالريب في صحة ما يزعمانه، ثم أكد «عليه السلام» هذا الريب بقوله: «فإن كنتما صادقين»..

قال العلامة المجلسي «رحمه الله» ما ملخصه:

إن هذا الكلام يحتمل وجهين:

الأول: أن يكونا منافقين من أول أمرهما، ولو فرضنا صدقهما في دعوى الإيمان قبل البغي، فقد خرجا منه بعد مخالفتها كتاب الله، باستحلالها قتال من أوجب الله عليهما طاعته.. وإلا فهما كاذبان في ادعاء الإيمان من الأساس.

الثاني: أن يكون المراد: إنهما إن كانا صادقين في ادعائهما أنهما كانا على دين الإسلام، فقد خالفا كتاب الله في عدم رعايتهما حق الأخ في الدين، مع إقرارهما بأخوته.

وإن كانا كاذبين في قولهما: إنهما على دين الإسلام، فقد أقرا بفسقهما وكذبهما في دعواهما أنهما أخواه في الدين.

أما النسب فلا أنكره:

وقال «عليه السلام»: «أما النسب فلا أنكره».. وهنا سؤال يقول: إذا كان هناك طعن في نسب طلحة، لأن أمه كانت من أصحاب الرايات، وقد تنازع عبيد الله وأبي سفيان فيه، حتى حكمت أمه أنه

لعبيد الله، وكذلك الحال بالنسبة للطعن في أبيه عبيد الله نفسه - كما تقدم - فكيف يقول علي «عليه السلام»: إنه لا ينكر نسبه؟!

ونجيب:

أولاً: إن ما فعله «عليه السلام» من عدم التعرض لهذا الأمر هو الصواب، لأن المفروض: أن طلحة قد ولد على فراش عبيد الله، فهو من الناحية الشرعية ملحق به. لا بأبي سفيان..

وهذا الحكم الشرعي، وإن كان حكماً ظاهرياً، ولا ينفي الإحتمالات التي يمكن أن تصادف الواقع أحياناً. ولكن هذا الظاهر يكون هو الحجة، التي يحتم الشارع الأخذ بها لأسباب مختلفة، قد يكون منها إدانة الزنا، وعدم الاعتراف بكل مفاعيله وآثاره، ومحاصرته وخنقه، في مهده حتى لا يبقى له أثر يذكر..

ثانياً: إن المصلحة أيضاً تفرض عدم إثارة هذه الأمور حفاظاً على كرامة المؤمنين والمسلمين، الذين لهم بهذا أو ذاك أدنى صلة سببية أو نسبية.. ومنع تعرضهم للانتقاص والأذى، وللتعيير، بهذا الأمر.

ثالثاً: إذا كان هذا الأمر صحيحاً، فقد يكون أخذ طلحة به من باب تحميله وزر غيره.. والله تعالى يقول: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (1).

(1) الآية 164 من سورة الأنعام، والآية 15 من سورة الإسراء، والآية 18 من سورة

وبما أن المعيار في الصلاح والفساد هو العمل الاختياري للإنسان، فإن من الإنصاف أن يصرف «عليه السلام» النظر إليه، ويكون هو محور الأخذ والرد، والقبول والرفض، وهذا ما حصل بالفعل، فإنه «عليه السلام» وإن اكتفى بالقول: إنه لا ينكر النسب، وإن لم يصرح بأنه يعترف به..

ولكنه أنكر أن تترتب عليه واجبات تجاه طلحة والزبير، لأن أفعالهما ليس فقط قد أعفته من ذلك، بل هي قد فرضت قطع صلته بهما. لأن الإسلام هو الذي يحدد هذه الصلة، وبعد أن نكثا بيعته وأعلنا الحرب عليه، وصارا يسعيان في سفك دمه وهو إمام زمانهما. وأخوهما في الدين وفي النسب - كما يزعمان - فإن الإسلام أصبح يأمره بدفعهما، وتأديبهما، ومعاقبتهما، وتخليص الأمة من شرهما.

تأييد طلحة والزبير لعلي عليه السلام يدينهما:

وقد فند «عليه السلام» تبجُّح طلحة والزبير بموقفهما المؤيد له «عليه السلام» بعد استشهاد الرسول «صلى الله عليه وآله» على النحو التالي:

1 - قد قال العلامة المجلسي «رحمه الله» في بيان مراده «عليه السلام»، ما يلي:

«حاصل الكلام: أنه لا يخرج الحق من أمرين: إما أن تكون

الإمامة بالنص! أو بالبيعة..

فإن كانت بالنص، فمعلوم: أنه لا نص إلا عليّ. فمفارقتكما الخلفاء السابقين كان حقاً. لكن رجعتم عن ذلك الحق بمفارقتكم إياي أخيراً. لأنني على ذلك كنت إماماً أولاً وآخرًا..

وإن كانت الخلافة بالبيعة. وكانت مفارقتكما لهم باطلاً، فقد صدر عنكم كفران، بل أربعة، لأنكم - بادعائكما - فارقتم هؤلاء الخلفاء، وفارقتموني أيضاً بعد البيعة، ولزوم الحجة. فقد كنتم منذ قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى الآن عاصين، مخالفين للخلفاء والأئمة. وهذه حجة تامة لا محيص لهم عنها..» (1).

2 - إن مفارقتهما للخلفاء السابقين، وإن كانت حقاً. ولكنهما قد اعترفا بأن ذلك لم يكن لله تعالى بل للدنيا، فلم تكن مفارقتهما من الأفعال التي يثابون عليها، بل هي كصلاة المرئي، يتعب نفسه، ويعصي ربه بها..

3 - قال العلامة المجلسي «رحمه الله» أيضاً:

«ويحتمل عندي وجهاً آخر. وأن يكون بناء الوجهين في الكلام الأول كليهما على ما لاح من كلامهما، من أن الحق كان معه، لا مع السابقين. وكان ذلك مقررًا معهوداً بينهما وبينه «عليه السلام».

فحاصل الترديد: أنه إن فارقتهما، أي بسبب أمر حق، ونية

(1) مرآة العقول ج 4 ص 69 و 70.

صادقة، وهو كوني على الحق، وكونهم على الباطل، فقد أحبطتم ذلك بارتدادكما، ومفارقتكما أخيراً.

وإن كان فراقكما عنهم للأغراض الدنيوية، ولأمر باطل، وإن كان أصله حقاً، فلما أوقعتموه بنية باطلة، فعليكم وزر ذلك، منضماً إلى أوزار الأعمال الأخيرة.

فالاستدراك لبيان أن الشق الأخير متعين باعترافكم. والترديد إنما هو بحسب بادئ النظر. وقد يحمل الكلام على وجوه آخر الخ..»(1).

ثم استنتج «عليه السلام» من ذلك كله: أن العيب، والإثم، ونقص الدين لا بد أن ينسب إليهما، وفقاً للأدلة والحجج بمختلف وجوهها. أما علي «عليه السلام» فهو منزّه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة عن العيب والإثم، ونقص الدين.

فظهر بذلك: أن قطعه رجاءهما إنما كان بالحق والدين، وهو مما يمدح ويثاب عليه، لأنهما رجيا ما ليس لهما بحق. فلا معنى لجعله من موارد المؤاخذه عليه.

هل هذا من الجبر الإلهي؟!

وقد يتوهم: أنه «عليه السلام» قد نحى منحى القائلين بالجبر الإلهي، حين قرر: أن الله تعالى هو الذي صرفه عن صلة طلحة والزبير. كما صرفهما سبحانه عن الحق، وحملهما على خلعه من

(1) مرآة العقول ج4 ص70 و 71.

رقابهما كما يخلع الفرس الحرون لجامه - والحرون هو الذي لا ينقاد، وإذا اشتد به الجري وقف - وهذا يخالف ما هو معروف عن علي «عليه السلام» وأهل البيت، فإنهم قائلون بالأمر بين الأمرين.

ونجيب:

1 - إن هذا لا يدل على الجبر الإلهي ولا يتناقض مع القول بالأمر بين الأمرين. إذ المقصود: أنه تعالى قد منعه من صلة طلحة والزبير من خلال الأمر والنهي الذي أصدره إليه، ووفقه للعمل به، فإن الله تعالى قد نهاه عن صلة الظالمين، وأهل الباطل، وأمره بالمساواة بين الناس، ونهاه عن التمييز بينهم بالهوى والافتراح، أو بالاستناد إلى أمور نهى الله عن الاستناد إليها.

كما أن الله تعالى قد خذلهما، ووكلهما إلى أنفسهما، لأنهما اختارا الدنيا، وآثرا الباطل، وعملا على طمس الحق، قال تعالى:

(يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) (1).
وقال عز وجل: (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) (2).

فقد دلت هذه الآية: أن الله إنما يهب الذين آمنوا ثباتاً في إيمانهم مرتكزاً ومتعلقاً بالقول الثابت، فقولهم الثابت الذي هو فعل لهم، هو

(1) الآية 27 من سورة إبراهيم.

(2) الآية 26 من سورة البقرة.

سبب تثبيت إيمانهم في الدنيا والآخرة، ويضل الظالمين بسبب ظلمهم، أي أن الله تعالى هو الذي يبدأ بالهداية للعباد التكوينية والفطرية والعقلية، فيقبل العباد هدايته، فيزيدهم هداية على هداية نتيجة لعملهم هذا.

أما الضلال، فيبدأ من العبد، بسوء اختياره بانحرافه عن فطرته، وإهماله الاستفادة من عقله، فيجازيه الله على ضلاله بمثله، بقطع رحمته والطفاه عنه، ويسلب منه التوفيق لفعله هذا..

قال تعالى مشيراً إلى ذلك: (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) (1).

وقال: (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) (2).

2 - إن هذا ينقض قول طلحة والزبير لعلي «عليه السلام»: إن من اتخذهم «عليه السلام» له أعواناً، وصرفوه عن صلتهم، من أمثال عمار والأشتر أقل نفعاً له، وأضعف دفعاً عنه، لأن هؤلاء الأعوان قد اهتدوا بهدي الله، ومن اهتدى بهدى الله، يكون هو النافع دون سواه، وهو أجل مقاماً، وأعظم غناء من الذي باء بغضب الله، وتعرض لسخطه، حتى أضله الله تعالى على علم.

3 - إن القول بخلاف ذلك دخول في الكفر وموجب لاستحقاق اسم الشرك مع النفاق.

(1) الآية 5 من سورة الصف

(2) الآية 17 من سورة محمد.

أما استحقاق اسم النفاق، فظاهر، لأن من يقول ذلك لا يكون مؤمناً بالله وبعده، ومكذباً بالقرآن الذي أنزله على رسوله، فهو كافر في الباطل، وإن كان يتظاهر بالإسلام والإيمان، وهذا هو النفاق بعينه..

وأما استحقاق اسم الشرك فظاهر، لتضمنه ارتداداً وخروجاً من الدين لردهما على الله، وتكذيبهما بما جاء به رسوله.. وعدم دخولهما في ملة أخرى كاليهودية، والنصرانية، ومما يعني أنهما باقيان في دائرة الشرك الذي تظاهرا بأنهما قد خرجا منه بالإسلام، وإذ بهما قد انغمسا فيه، إما بالارتداد على أعقابهما إليه، أو لكونهما لم يحملا صبغة الإسلام الحقيقية من أول الأمر.

4 - لعله «عليه السلام» عبر بكلمة استحقاق ليشير إلى أن الإنسان قد يقع في الخطأ في بعض التفاصيل، بسبب شبهة تعرض له، فإذا لفت أحد نظره إليها تنبه، وتراجع، وقبل الحق، من دون أن يستحق اسم الشرك لأجلها، لكونها من الأمور الغامضة والدقيقة التي لا يلتفت إليها. ومن اللوازم البعيدة، التي لا تخطر على البال عادة.

وإنما يلتفت إليها العالم الممارس الدقيق النظر.. كما هو الحال بالنسبة للقول: بأن صفات الباري تعالى زائدة على الذات.. فإنه يلزم منه القول بتعدد القديم، الذي لا شك في فساده، لأنه مستلزم للشرك، حتى لقد نقل عن الرازي قوله: «إن النصارى كفروا، لأنهم أثبتوا

قدماء ثلاثة، وأصحابنا أثبتوا تسعة قدماء: الذات، وثمانى صفات»⁽¹⁾.
وبتعبير آخر: إن الشرك الخفى الذى يحتاج التعرف عليه إلى مزيد من البرهنة والاحتجاج لا يوجب إطلاق اسم الشرك على من وقع فيه من دون التفات، مع التزامه بحقائق التوحيد، وعقد قلبه عليها..

أما إذا كان الكفر أو الشرك قد حصل بسبب ظاهر فساده فى الآيات والروايات ظهور الشمس، وكذلك إذا أقيمت الحجة فيه، وانجلى أمره، فإنه لا يبقى مبرر للارتطام فيه، إلا اللجاج والعناد ويكون من أصر عليه من الذين أضلهم الله تعالى على علم. ويستحق اسم الشرك مع النفاق، من دون أدنى شبهة أو ريب. وهذا ما تجلى فى كلمات علي «عليه السلام» لطلحة والزبير. فيلاحظ ذلك.

إن لكل موقف عملاً:

ثم إنه «عليه السلام» قرر قاعدة هامة، لا بد من الأخذ بها فى مختلف شؤون الحياة، تقوم على لزوم رعاية التوازن، والوفاء بالحقوق فى كل شيء، فلا يضيع أحد عملاً مكتفياً عنه بسواه، ولا يفرط بموقف، اعتماداً على وفائه بغيره، فإن لكل موقف عملاً لا يغني عنه غيره.

(1) الرسالة السعدية للعلامة الحلي ص51 عن الهداية فى أصول الدين، الورقة 315 والتوحيد، الورقة 24 ب وما بعدها، وتبصرة الأدلة، الورقة 58.

وبدون ذلك، فإن الاختلال، والفساد سوف يتسلل إلى حياته، وألى الواقع بعينه من تلك الثغرة التي أهملها وأسقطها من حسابه، بمقدار حجمها، وسعتها..

من أجل ذلك نقول:

إننا كما نحتاج إلى العلم بأعظم الواجبات، وإلى أن تقدم أعظم التضحيات الجهادية.. ويتحتم علينا أن نهتم بتلك الأمور، وبإنجازها على أكمل وأتم وجه، كما هو الحال في الصلاة والزكاة والحج، والجهاد، و.. و..

فإن علينا أيضاً: أن لا نهمل مراعاة الأحكام التي نحسب أنها ليست بهذه المثابة من الأهمية، فلا نفرط في أحكام النفاس، والحيض، أو الطهارة والنجاسة، ولا نفرط أيضاً في مراعاة الأوامر والنواهي الواردة في كثير من الشؤون التي نحسب أنها أقل أهمية كما هو الحال في معاملة الحيوانات والامتناع عن أذاها.. أو إمطة الأذى عن الطريق، وما إلى ذلك.

فإن القيام بالواجبات الكبرى على أتم وجه لا يغني عن رعاية هذه الأحكام وأمثالها، ولا يمنع من تسلل الفساد إلى حياتنا في صورة مخالفتنا لها أو تعدينا عليها.

ولذلك قرر «عليه السلام»: أن إعلان الموقف للناس بلعن المعتدين والناكثين والظالمين.. والطلب من الله تعالى أن يطردهم من رحمته.. ونيل ثواب البراءة من أهل الباطل.. وإشاعة هذا النهج في

الناس - إن هذا - مطلوب ومحبوب لله، ولا يجوز التفريط به اعتماداً على الشجاعة والإقدام، وخوض الغمرات في ساحات الجهاد.. فإن إيفاء أحد هذين الموقفين حقه لا يغني عن التعرض للعمل بما يفرضه الواجب الآخر.

فلا معنى لقولهما: إن دعاءه عليهما، ولعنه لهما دليل على أنه «عليه السلام» قد جبن عن مواجهتهما، أو أنه أراد استبدال هذا بذاك، فإنه «عليه السلام» يصرف النظر عن منازلتها في ساحات الوغي، كما ستثبته لهما الوقائع التي تنتظرهما.

لا تجزعا من دعوة ساحر:

ثم إنه «عليه السلام»: قد سجل على طلحة والزبير تناقضاً ظاهراً، مفاده: أنهما يتهمانه بأنه ساحر وكاهن، من أهل بيت سحرة، ومن المعلوم: أن الله تعالى لا يستجيب للساحر، فلماذا يخافان من دعائه؟! أليس لأجل ما يعلمانه من كرامته على الله، ويعرفانه من حقه الذي يسعيان إلى طمسه وتضييعه؟!

لماذا لم يدع للزبير بالهداية؟!

وهنا سؤال يطرح نفسه، وهو: أن علياً «عليه السلام» قد دعا الله أن يسفك دم الزبير على ضلالة، مع أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يقول: اللهم اهد قومي، فإنهم لا يعلمون. فلماذا لم يدع «عليه السلام» لأعدائه بالهداية؟! كما كان رسول الله «صلى الله عليه

وآله» يفعل. مع أن أعداء رسول الله «صلى الله عليه وآله» مشركون، وهؤلاء عليهم اسم الإسلام.

ونجيب:

أولاً: إن الزبير كان من الذين يعلمون الحق، ويحارب من أجل القضاء عليه وطمسه.. أما الذين كان «صلى الله عليه وآله» يدعو لهم بالهداية، فإن للرؤساء منهم حكماً غير حكم الأتباع الذين كان كثير منهم مضللين، أو منساقين وراء عصبياتهم التي كان فراعنة قريش يثيرونها فيهم، أو لأجل حفظ مصالحهم التي يوهمونهم أنها في خطر.. وما إلى ذلك..

ولو أنهم رجعوا إلى أنفسهم، واكتشفوا الحقيقة، فعلل الله يهدي قلوب كثير منهم..

ثانياً: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» والأئمة الطاهرين قد دعوا على كثيرين، واستجاب الله دعاءهم فيهم. وذلك حين تأكد لديهم: أنهم أصبحوا خطراً على الدين، أو على أهل الدين. ولم يبق أي أمل في هدايتهم، أو في دفع شرهم بغير ذلك..

بل إن الله سبحانه قد أنزل سورة كاملة تتحدث عن دعاء نوح على قومه. حتى قال سبحانه: (وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا

كَفَّاراً⁽¹⁾.

كتما شهادتهما:

ولعله «عليه السلام» أراد بكتمان طلحة والزبير لشهادتهما ما ادعياه من نسيان ما أخبرهما به رسول الله «صلى الله عليه وآله»، من أنهما سيحاربان، وهما ظالمان له. وغير ذلك مما ذكرهما به في حرب الجمل.

(1) الآيتان 26 و 27 من سورة نوح.

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

1. الفهرس الإجمالي

الباب السابع: علي عليه السلام في ذي قار..

- الفصل الأول: في الطريق إلى ذي قار... 9 - 54
 الفصل الثاني: علي عليه السلام في ذي قار.. توعية وإعداد... 61 - 80
 الفصل الثالث: الأشرع يعزل أبا موسى... 90 - 102
 الفصل الرابع: الكوفيون عند علي عليه السلام في ذي قار... 114 - 128
 الفصل الخامس: أحداث جرت في ذي قار... 143 - 150
 الفصل السادس: بعد خروج ابن حنيف... 166 - 178
 الفصل السابع: الناكثون.. وبيت المال... 196 - 204

الباب الثامن: رسائل ومبعوثون..

- الفصل الأول: الجرمي عند علي عليه السلام... 226 - 228
 الفصل الثاني: عجائب الرسائل.. رسائل عائشة... 250 - 254
 الفصل الثالث: من رسائل علي عليه السلام إلى الناكثين... 278 - 284
 الفصل الرابع: حديث خدّاش... 311 - 328

الفهارس: 329 - 344

2. الفهرس التفصيلي

الباب السابع: علي عليه السلام في ذي قار..

الفصل الأول: في الطريق إلى ذي قار..

- 11 ابن الأجدع وعمار:
- 17 أصلح ما أفسدت!!:
- 17 الإستدلال البديع لأبي موسى:
- 19 هل هذه فتنة؟!:
- 20 ابن الأجدع وقتل عثمان:
- 21 أحللت نفسك مع الفجار؟!:
- 22 أبو موسى يعترف ويصر:
- 23 أبو موسى يحرف حديث الرسول صلى الله عليه وآله:
- 24 آيات النهي عن القتال:
- 25 تسافه أميرنا:
- 27 زيد بن صوحان وشبث بن ربعي:

- 35 تنبيه:
- 37 عائشة أمرت بالإصلاح:
- 39 مغالطات أبي موسى:
- 40 أصحاب محمد أعلم وهذه فتنة:
- 42 خلوا قريشاً ترتق فتقها:
- 45 زيد بن صوحان يتحدى أبا موسى:
- 46 نزوة عمار:
- 48 عمار يثني على عائشة!!:
- 55 إخبار الإمام الحسن عليه السلام بالغيب:
- 56 عودة إلى حديث بني طيء:
- 57 الأشر لا يجيب المقطع:
- 58 غلب عليك غشك:
- الفصل الثاني: علي عليه السلام في ذي قار.. توعية وإعداد..**
- 63 خطبة علي عليه السلام في ذي قار:
- 69 توضيحات للمجلسي رحمته الله:
- 71 الطعام والأعراب هم الهدف:
- 72 هل هذا تصويب للشيخين؟!:
- 73 اجتماع الملاء:
- 74 فراسة علي عليه السلام:

- 75 استخفا عائشة:
- 76 علي عليه السلام وصي النبي صلى الله عليه وآله وأول مصدق به:
- 77 شهادة عدي بن حاتم:
- 80 الرقابة على الحكام:
- 81 كيف حسم عدي الأمر؟!:
- 82 معادلة أبي زينب الأزدي:
- 83 ألسنا على الحق؟!:
- 85 الناكثون .. هم الأحزاب:
- الفصل الثالث: الأشر يعزل أبا موسى..**
- 92 الأشر إلى الكوفة:
- 96 النبي يحذر أبا موسى:
- 98 هل المشورة إفساد؟!:
- 100 أسلوب العزل:
- 100 تنح عن منبرنا:
- 101 ضرب غلمان أبي موسى ليس ظلماً:
- 102 أخرج من قصرنا:
- 102 خطب ومواقف بعد عزل أبي موسى:
- 102 خطبة الإمام الحسن عليه السلام:

- 103خطبة عمار بن ياسر:
- 104خطبة الأشر:
- 105خطبة حجر بن عدي:
- 106علي باب الهدى:
- 108كلمات عمار والأشر وحجر:
- 109أقوال حجر بن عدي:
- 110استجابة الناس:
- 110آثار عمار:
- 111علي عليه السلام معيار النجاة والهلاك:
- الفصل الرابع: الكوفيون عند علي عليه السلام في ذي قار..**
- 116عدد الكوفيين في جيش علي عليه السلام:
- 119رواية المفيد لا تنافي رواية الطبري:
- 121روايات يُسْتَبَها:
- 122عدد جيش علي في ذي قار:
- 124قدوم أهل الكوفة على علي عليه السلام:
- 126أهل الكوفة بين الذم والثناء:
- 128ملاحظات ثلاث:
- 129خطاب علي عليه السلام للجيش الكوفي:
- 130وفود الكوفيين إلى ذي قار:

- 131 وليتم شوكة العجم:
- 132 علي عليه السلام لأهل الكوفة.. ترحيب وتقريب:
- 134 أثر أهل الكوفة في الفتوحات:
- 136 دعوتكم لتشهدوا إخواننا:
- 138 فذلك ما تريدون:
- 139 الخيار الآخر ليس هو الحرب:
- الفصل الخامس: أحداث جرت في ذي قار..**
- 145 عهد النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام ثمانين عهداً:
- 146 تأثير الإخبارات الغيبية:
- 148 الخوف من الإستئصال:
- 149 هل كان ابن عباس مرتاباً؟!:
- 150 إيضاح آخر لما فعله البغاة:
- 151 تعابير دقيقة:
- 151 عمالي وبيت مال المسلمين:
- 152 المال الذي في يدي!!:
- 153 لماذا تعظيم النكت؟!:
- 154 تجديد البيعة في ذي قار:
- 155 لماذا تجديد البيعة؟!:

157 مضمون خطبته حين تجديد البيعة:

161 حذيفة.. في حرب الجمل:

الفصل السادس: بعد خروج ابن حنيف..

168 طلحة يستغل حضور عائشة:

174 ما تضمنته خطبة طلحة:

178 رضا الرسول ﷺ ورضا عمر:

181 لا بد من قتل عثمان:

182 انتخاب عثمان بالإجماع:

183 طلحة نظير علي:

184 هل يدفع علي عليه السلام قتلة عثمان؟!:

188 هددوا طلحة في الحش:

190 رفض اقتراح أهل البصرة:

191 خطاب عائشة يوم الجمل:

الفصل السابع: الناكثون.. وبيت المال..

198 بيت المال عند علي، وعند الناكثين:

199 كل يغني على ليلاه:

200 ثروات طلحة والزبير:

202 أما طلحة:

203 ثروة علي عليه السلام:

- 208 مقارنة.. واستنتاج:
- 208 وعي أبي الأسود:
- 209 عائشة وبيت المال:
- 210 التنافس على الدنيا:
- 210 الناكثون، وبيت مال البصرة:
- 211 الزبير، وبيت المال:
- 212 من وقاحات ابن الزبير:
- 212 الطمع أم القناعة؟!
- 213 الزبير يهدد بالحق بمعاوية:
- 214 الزبير يتهم ولده:
- 215 أنت فرقت ألفتنا:
- 217 الزبير لا يبالي من ولي هذا الأمر:
- 219 عمر بن الخطاب بنظرهم:
- 219 سيرة عثمان، أم سيرة عمر:
- 220 ابن الزبير يفشي الأسرار:
- 222 ابن حنيف في ذي قار:

الباب الثامن: رسائل ومبعوثون..

الفصل الأول: الجرمي عند علي عليه السلام..

- 228 علي عليه السلام وكليب الجرمي:
- 231 قصة الجرمي برواية المفيد:
- 233 رؤيا كليب لا تعنينا:
- 234 الناس المتحIRON:
- 236 استدلال عائشة بغضبها:
- 236 الإعتذار بالإكراه على البيعة:
- 237 شبه محمد بن أبي بكر بعائشة:
- 240 إن الرسول دليل عقل المرسل:
- 241 مسألة الحاكم:
- 242 الخلل في معايير الجرمي:
- 244 النص الثالث: لعله الأقرب:
- 244 أذكى العرب:
- 245 أطيعك ما أطعت الله:
- 246 سب عثمان يز عج علياً عليه السلام:
- 247 أهل الكوفة لا يقاتلون أهل البصرة:

الفصل الثاني: عجائب الرسائل.. رسائل عائشة..

- 252 رسالة عائشة إلى حفصة:

- 255 أم سلمة في خط الرسالة:
- 256 أم كلثوم أعرف من أم سلمة:
- 257 حفصة أظهرت خجلاً:
- 258 رسالة ضغينة وحقد:
- 259 العبت بمصير الأمة:
- 259 اعتماد عائشة على الكثرة:
- 261 كتاب عائشة إلى أهل المدينة:
- 262 زوجة النبي ﷺ وبنت الصديق:
- 267 الزبير أمير الجنود:
- 268 عائشة تهدد أهل المدينة:
- 270 عائشة والاجتماع والتشاور:
- 271 كتاب عائشة إلى أهل اليمامة:
- الفصل الثالث: من رسائل علي عليه السلام إلى الناكثين..**
- 280 رسالة علوية توجب برص أنس:
- 283 تحريف متعمد:
- 284 لماذا التزوير؟!:
- 286 مناشدتان، لا واحدة:
- 289 عرفتني بالحجاز.. وأنكرتني بالعراق؟!:

- 291 المعرفة بشخصية العدو:
- 292 ابن خالك يقول لك:
- 292 عرفتني.. وأنكرتني:
- 293 عهد خليفة ودم خليفة:
- 294 وأم مبرورة:
- 294 مشاورة العشيرة:
- 295 نشر المصاحف:
- 296 الغوغاء حرشوا بين الناس:
- 296 أريد ما تريد:
- 297 لا طاقة لي بحجج علي:
- 298 مع الخوف شدة المطامع:
- 302 علي عليه السلام يكتب إلى عائشة:
- 303 كتاب علي عليه السلام إلى طلحة والزبير:
- 306 حبيب ابن أساف:
- 306 مضامين الكتاب إلى عائشة:
- 307 سياسة إفساح المجال للانسحاب:
- 308 تشابهت القلوب:

الفصل الرابع: حديث خداش..

- 313 ما نبعت إليه بأحد إلا أفسده علينا:

- 316 رسول عائشة شديد العداوة لـعلي عليه السلام :
- 317 سحر علي عليه السلام :
- 318 ارتباط علي عليه السلام برسول الله صلى الله عليه وآله :
- 318 الرد المناسب :
- 319 رسالة علي عليه السلام لعائشة :
- 322 بداية :
- 323 خدش رسول الناكثين إلى علي عليه السلام :
- 327 توضيحات العلامة المجلسي رحمته الله :
- 330 البيت المعروف بالكهانة والسحر :
- 334 الفرق بين السحر والكهانة :
- 335 حواجز أخرى لتأكيد الريب :
- 336 آية السخرة :
- 338 رسالة طلحة والزبير إلى علي عليه السلام :
- 344 وقفات مع جواب علي عليه السلام :
- 345 زعمتا أنكما أخوأي :
- 345 أما النسب فلا أنكره :
- 347 تأييد طلحة والزبير لـعلي عليه السلام يدينهما :
- 349 هل هذا من الجبر الإلهي؟! :

- 353 إن لكل موقف عملاً:
- 355 لا تجزعا من دعوة ساحر:
- 355 لماذا لم يدع للزبير بالهداية؟!:
- 357 كتما شهادتهما:
- 329 الفهارس: